بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعـــــة الإســـلامية –غـــزة
عمـــادة الـــدراســـات العـــــليا
كلـــــــــية التجـــــــــارة
قســـــــم المحـــاسبـــة والتمويل

دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة-فلسطين

دراسة تحليلية تطبيقية

إعداد الطالب

عبد المنعم عطا العلول

إشراف

الأستاذ الدكتور/ سالم عبد الله حلس

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول علي درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل
من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة

بسم الله الرحمن الرحيم

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلي والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

(النمل: الآية 19)

الإهداء

إلي روح والدي العزيز رحمه الله.

إلي والدتي العزيزة أطال الله عمرها وأحسن ختامها.

إلي زوجتي وأبنائي وبناتي الأحباء.

إلي أخوتي وأخواتي الأحباء.

إلى روح الشهداء الأبرار.

إلى أسرانا البواسل.

إلي جميع الأقارب و الأصدقاء والأحباء.

شكر وتقدير

"شهد الله انه لا اله إلا هو والملائكة واولو العلم قائما بالقسط لا اله إلا هو العزيز الحكيم"
(آل عمران **99**)

الحمد لله رب العالمين الذي علم الإنسان ما لم يعلم، واحمده سبحانه علي توفيقه وعونه لي علي إنجاز هذا البحث، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم .

فإنني أتقدم بالشكر لله سبحانه وتعالى أولا وأخيرا أن وفقني في إتمام هذه الدراسة .

كما أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الدكتور /سالم عبد الله حلس ، الذي تكرم بالإشراف على هذه الدراسة والذي قدم لي المشورة والنصح و الإرشاد طيلة مدة الدراسة .

كما أتقدم بالشكر لكل من الأستاذ الدكتور / يوسف محمود جربوع ، والدكتور / علي عبد الله شاهين ، لما تفضلا في مناقشة البحث ليزاد إثراء من الملاحظات والتوصيات التي سيقدمانها .

كما لا يفوتني أن اشكر رئيس جامعة الأقصى الأستاذ الدكتور / علي زيدان أبو زهري لما قدمه لي من عون ومساعدة .

وأخيرا أتقدم بالشكر إلى جميع الزملاء في الدائرة المالية في جامعة الأقصى.

وجزا الله خيرا كل من كان له دور من قريب أو بعيد و كل من ساهم وساعد في انجاز هذا البحث .

والله ولي التوفيق

الباحث

الملخص

تهدف الدراسة إلى معرفة دور الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية في دعم نظام الرقابة الداخلية ومدى تطبيق الشركات لمبادئ والسياسات المحاسبية التي تساهم في زيادة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية.

وتكمن أهمية الدراسة في إبراز دور وأهمية الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في الشركات الأمر الذي يكسب البيانات المالية مزيدا من الثقة والشفافية مما يؤدي إلى دعم نظام الرقابة الداخلية فيها فيعزز مكانتها في السوق المالي ويجعلها قادرة على المنافسة ومواكبة التطورات الاقتصادية ومتطلبات الأسواق المالية العالمية.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي في دراسة الجوانب النظرية وتم جمع البيانات المتعلقة بالدراسة من خلال الاطلاع على الكتب والأبحاث والدراسات السابقة، ثم المنهج التحليلي وتمثل في الدراسة الميدانية، وتم جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة التي صممت اعتماداً على معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالإفصاح المحاسبي والإطار النظري، وتم توزيع الاستبانة على مجتمع الدراسة الذي يتكون من المدراء الماليين والمحاسبين والمدققين في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:-

1- يوجد اهتمام من الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة بالإفصاح المحاسبي عن جميع البنود المالية العادية وغير العادية في قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق المساهمين، والسياسات المحاسبية بشكل كاف وإيجابي.
2- إن الهدف من زيادة إفصاح الشركات عن البيانات المالية في جميع القوائم المالية هو إظهار مدى قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، حيث بلغت نسبة الموافقين 92.4% .
3- إن تقرير المراجع الخارجي يساعد بالحكم على وجود نظام رقابة داخلية قوي وفعال مستنداً على مستوى الإفصاح المحاسبي والسياسات المحاسبية المطبقة للبيانات المالية في الشركات .
4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة الداخلية في الشركات يعزى إلى المؤهل العلمي، التخصص، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، العمر.

وقدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها:-

1- أن تولي الشركات المساهمة العامة ومدققي الحسابات مزيداً من الاهتمام والالتزام بالإفصاح المحاسبي للبيانات المالية وأي معلومات إضافية أخرى.
2- تشجيع الأبحاث والدراسات العلمية التي تهدف إلى إبراز دور الإفصاح وماله من تأثير في دعم وزيادة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وعقد دورات تدريبية للمحاسبين والمدققين في مجال معايير الإفصاح المحاسبي .

Abstract

This study aims to highlight the role played by accounting disclosure of financial data at Palestinian stock corporations in enhancing internal control systems and how far companies implement rules and policies that contribute to the effectiveness of internal supervision systems.

The study also aspires to show that the role played by accounting disclosure can give more confidence and transparency on financial data, resulting into a more effective role for internal control systems in those companies and a consequent rise in their status at financial markets as well as an ability to compete and go according to economic development and demands of international financial markets.
The researcher used the descriptive method to study the theoretical aspects and relevant data has been collected from books, research papers and previous studies. Then, the researcher used the analytical method, represented by field study, collecting primary data that are dependent on questionnaires designed according to international accounting criteria related to financial disclosure and its theoretical frame. After that, the questionnaires were distributed among the society of study, who consist of financial managers, accountants and auditors working at stock corporations in Gaza Strip.

Some of the major conclusions reached are the following:

1- There is a sufficient and positive interest shared by stock corporations in Gaza Strip concerning financial disclosure related to all financial statements, whether ordinary or not, on the lists of financial status, income, change of stockholder rights and accounting policies.
2- The aim of increasing the disclosure of financial information in all lists, as administered by companies, is to show the extent of strength and effectiveness of internal control systems. The percentage of those who agree to that is 92.4%.
3- An external auditor's report can help in evaluating the efficiency and effectiveness of an internal control system concerning the level of financial disclosure and accounting policies applied as related to financial information found in companies.
4- There are no differences of statistical indications between the averages of answers given by the interviewees responses about the role played by financial disclosure in enhancing internal control systems at companies. It is clear that this has nothing to do with qualifications, specialization, position, experience and age.

The researcher has offered a number of recommendations that include:
1- It is necessary for stock corporations and auditors to be more interested in and committed to accounting disclosure of financial information as well as any additional information.
2- It is necessary to encourage research and scientific studies that aim to signify the role played by disclosure and its influence on enhancing and increasing the effectiveness of internal supervision systems, as well as holding training courses for accountants and auditors dedicated to criteria of accounting disclosure.

قائمة المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
1	قران كريم	أ
2	الإهداء	ب
3	الشكر والتقدير	ت
4	ملخص الدراسة باللغة العربية	ث
5	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	ج
6	فهرس المحتويات	ح
7	قائمة الجداول	ز
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
1-1	المقدمة	2
1-2	مشكلة الدراسة	3
1-3	أهمية الدراسة	3
1-4	أهداف الدراسة	4
1-5	فرضيات الدراسة	4
1-6	منهجية الدراسة	4
1-7	مجتمع وعينة الدراسة	5
1-8	الدراسات السابقة	5
1-9	مميزات الدراسة	13
	الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية	15
	المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي	16
2-1	المقدمة	16
2-2	مفهوم وطبيعة الإفصاح المحاسبي	16
2-3	أهمية الإفصاح المحاسبي	18
2-4	أهداف الإفصاح المحاسبي	20
2-5	أشكال الإفصاح المحاسبي	21
2-5-1	الإفصاح الكامل	22

2-5-2	الإفصاح الكافي	22
2-5-3	الإفصاح العادل	22
2-5-4	الإفصاح التفاضلي	23
2-5-5	الإفصاح الشامل	24
2-5-6	الإفصاح التام	24
2-5-7	الإفصاح الوقائي أو التقليدي	24
2-5-8	الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي	25
2-6	تكاليف الإفصاح المحاسبي	25
2-6-1	تكاليف التجميع والتشغيل	25
2-6-2	التكاليف الناتجة عن الدعاوي القضائية	25
2-6-3	التكاليف السياسية	26
2-6-4	التكاليف المترتبة علي التأثير السلبي للإفصاح علي الموقف التنافسي للشركة	26
	المبحث الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية وخصائصها	27
2-2-1	المقدمة	27
2-2-2	المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية	27
2-2-2-1	المستفيدون والمستخدمون للمعلومات المحاسبية	28
2-2-2-2	أغراض استخدام المعلومات المحاسبية	30
2-2-2-3	طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية	30
2-2-2-4	أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	32
2-2-2-5	توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	33
2-2-3	خصائص المعلومات المحاسبية	35
2-2-3-1	الملائمة	35
2-2-3-2	أمانة المعلومات وأركان الثقة بها أو الاعتماد عليها	35
2-2-3-3	حيادية المعلومات	35
2-2-3-4	قابلية المعلومات للمقارنة	36
2-2-3-5	التوقيت الملائم	36
2-2-3-6	المصداقية	36

2-2-3-7	القابلية للتحقق	37
2-2-3-8	الصدق في العرض	37
2-2-3-9	قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب	37
2-2-3-10	الأهمية النسبية والإفصاح العام الأمثل	37
2-2-3-11	التناسق (الثبات)	37
	المبحث الثالث: الإفصاح عن المعلومات وفقا لمعيار المحاسبة الدولي الأول	39
2-3-1	المقدمة	39
2-3-2	السياسات المحاسبية	39
2-3-3	عرض السياسات المحاسبية	41
2-3-4	المحاسبة علي أساس الاستحقاق	42
2-3-5	فرضية استمرار المنشأة	42
2-3-6	مكونات البيانات المالية	43
2-3-7	عرض البيانات المالية	43
2-3-8	ثبات العرض	44
2-3-9	أساليب عرض البيانات المالية	44
2-3-10	المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية العمومية	45
2-3-11	المعلومات التي تعرض أما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات	45
2-3-12	المعلومات التي يجب عرضها في الجزء الرئيسي من بيان الدخل	46
2-3-13	المعلومات التي يجب عرضها في صلب بيان الدخل أو في الإيضاحات	46
2-3-14	التغيرات في حقوق المساهمين	47
2-3-15	أنواع المعلومات الإضافية	47
2-3-16	تقرير مجلس الإدارة	48
2-3-17	تقرير مدقق الحسابات	49
	الفصل الثالث: نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة	51
3-1	مقدمة	52
3-2	تعريف نظام الرقابة الداخلية	53
3-3	أهمية نظام الرقابة الداخلية	54
3-4	أهداف نظام الرقابة الداخلية	54
3-5	أنواع نظام الرقابة الداخلية.	55

3-5-1	الرقابة الإدارية	55
3-5-2	الرقابة المحاسبية	55
3-5-3	الرقابة المالية	57
3-5-4	الضبط الداخلي	57
3-5-5	المراجعة الداخلية	57
3-6	مكونات نظام الرقابة الداخلية.	58
3-7	العوامل التي ساعدت علي تطور واتساع نطاق الرقابة الداخلية	59
3-8	دور المراجع الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية	59
	الفصل الرابع: الإطار العملي للدراسة	61
4-1	المقدمة	62
4-2	صدق وثبات الاستبانة	62
4-2-1	صدق الاستبانة	62
4-2-2	صدق المحتوى	62
4-2-3	صدق الاتساق الداخلي	63
4-2-4	ثبات الاستبانة	69
4-3	تحليل خصائص عينة الدراسة	71
4-3-1	المؤهل العلمي	71
4-3-2	التخصص	72
4-3-3	المستوى الوظيفي	73
4-3-4	سنوات الخبرة	74
4-3-5	العمر	74
4-4	تحليل ومناقشة مجالات الدراسة	75
4-5	اختبار فرضيات الدراسة	76
4-5-1	اختبار الفرضية الأولى	76
4-5-2	اختبار الفرضية الثانية	80
4-5-3	اختبار الفرضية الثالثة	85
4-5-4	اختبار الفرضية الرابعة	87
4-5-5	اختبار الفرضية الخامسة	73

	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	107
5-1	النتائج	108
5-2	التوصيات	113
	المراجع	114
	الملاحق	117
	قائمة الاستبانة	118
	قائمة بأسماء المحكمين	124

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
4-1	مجالات الاستبانه وعدد فقرات كل مجال	63
4-2	معاملات ارتباط سيبرمان بين فقرات المجال الأول	64
4-3	معاملات ارتباط سيبرمان بين فقرات المجال الثاني	65
4-4	معاملات ارتباط سيبرمان بين فقرات المجال الثالث	66
4-5	معاملات ارتباط سيبرمان بين فقرات المجال الرابع	67
4-6	حساب معاملات ارتباط سيبرمان بين درجة كل مجال والمجالات الأربعة	68
4-7	حساب معاملات المجالات الأربعة بطريقة التجزئة النصفية	69
4-8	حساب معاملات إلفا كرونباخ للاستبانة ككل	70
4-9	عدد الاستبيانات الموزعة والمستردة على الشركات	71
4-10	توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي	71
4-11	توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب التخصص	72
4-12	توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المستوي الوظيفي	73
4-13	توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الخبرة العملية	74
4-14	توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب العمر	74
4-15	مقياس (التكرار) الخماسي المستخدم في استبانه الدراسة	75
4-16	اختيار الفرضية الأولى حسب النسبة المئوية والانحراف المعياري/ النسب المئوية لدرجة الاستجابة للمجال الأول.	76
4-17	اختبار الإشارة للمجال الأول: الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في المركز المالي.	78
4-18	اختبار الفرضية الثانية حسب النسبة والانحراف المعياري.	80
4-19	اختبار الإشارة للمجال الثاني: الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة الدخل.	84
4-20	اختبار الفرضية الثالثة حسب النسبة المئوية والانحراف المعياري.	85
4-21	اختبار الإشارة للمجال الثالث: الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة التغير في حقوق المساهمين.	87
4-22	اختبار الفرضية الرابعة حسب النسبة المئوية والانحراف المعياري.	88

4-23	اختبار الإشارة للمجال الرابع: الإفصاح المحاسبي للسياسات المحاسبية المتبعة.	91
4-24	حساب المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية للمجالات الأربعة حسب المؤهل العلمي.	93
4-25	اختبار كروس كال و الأسس للمجالات الأربعة حسب المؤهل العلمي .	94
4-26	اختبار المتوسط العلمي لا جابات المبحوثين للمجالات الأربعة حسب المؤهل العلمي.	95
4-17	حساب المتوسط العام النسب المئوية لكل من المجالات الأربعة حسب التخصص.	95
4-28	اختبار كروسكال والالس للمجالات الأربعة حسب التخصص.	97
4-29	حساب المتوسط الكلي لإجابات المبحوثين حسب التخصص.	97
4-30	المتوسط العام النسب المئوية لكل من المجالات الأربعة حسب المسمي الوظيفي.	98
4-31	اختبار كروسكال والاس للمجالات الأربعة حسب المسمي الوظيفي.	100
4-32	اختبار المتوسط العام لإجابات المبحوثين الأربعة حسب المسمي الوظيفي.	101
4-33	اختبار المتوسط العام والنسبة المئوية لكل من المجالات الأربعة حسب سنوات الخبرة.	101
4-34	اختبار كروسكال والاس لكل من المجالات الأربعة حسب سنوات الخبرة.	103
4-35	اختبار المتوسطات العامة لإجابات المبحوثين حسب سنوات الخبرة .	103
4-36	اختبار المتوسط العام والنسب المئوية لكل من المجالات الأربعة حسب العمر .	104
4-37	اختبار كروسكال والاس لكل من المجالات الأربعة حسب العمر .	105
4-38	اختبار المتوسط الكلي لإجابات المبحوثين للمجالات الأربعة حسب العمر .	106

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:-

يعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج الأعمال للمستخدمين في دعم قراراتهم خصوصاً المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل، ونظراً للاهتمام المتزايد لأصحاب الفكر والاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة حول أهمية الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية، فإن ذلك يؤدي إلى استمرار الضغوط على المهنة لتطوير أدائها في خدمة قطاعات الأعمال من ناحية ودعم نظام الرقابة والمساءلة فيها. (الملحم، 2003، ص5)

لذلك يظهر دور الافصاح المحاسبي في توفير المعلومات اللازمة من التي شأنها تحسين فهم وأهمية الأدوات المالية وأدائها في الأسواق المالية بغرض توفير معلومات محددة بغرض استخدامها، والسياسات المحاسبية الملائمة والمخاطر المترتبة بها وسياسة الإدارة للتحكم في هذه المخاطر، ودور الافصاح المحاسبي في توفير المعلومات التي تساعد المستثرين في هذا الشان (طه، 1999،ص319).

"ونظرا لأن مبدأ الإفصاح يتطلب إظهار البيانات والمعلومات المحاسبية الضرورية الشاملة لتحقق الفائدة المرجوة لمستخدميها، فالإفصاح مصطلح نسبي يقتضي ألا يتم النظر إلى القوائم المالية كهدف في حد ذاته إنما هو وسيلة المساعدة لكافة الأطراف لاتخاذ القرارات المختلفة". (الخطيب ،2002، ص 145).

ولتحقيق هذه الأهداف لابد من توفير معلومات مهمة للمستثمرين والمساهمين والأطراف الأخرى وضرورة تطبيق المعيار الدولي للإفصاح المحاسبي على الشركات المساهمة وعدم إخفاء المعلومات ونشرها بطريقة صحيحة سواء كانت معلومات كمية أو نوعية تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته (خشارمة، 2003، ص90).

هذا وتظهر أهمية الإفصاح في الشركات العامة الفلسطينية باعتبارها جزءاً من منظومة العمل الاقتصادي العالمي، خاصة إن متطلبات سوق فلسطين للأوراق المالية يفرض على تلك الشركات ضرورة مراعاة الإفصاح الكافي في تقاريرها المالية.

كما ان سوق فلسطين للاوراق المالية اولا اهمية خاصة لعملية الافصاح لدى الشركات المساهمة المدرجة فيها من اجل حماية المساهمين المستثمرين وايصال المعلومات المالية لجميع المتعاملين بالاوراق المالية بغض النظر عن موقعهم الجغرافي او حجم تعاملهم ، حيث قامت سوق فلسطين للاوراق المالية باعداد نظام الافصاح والزمت به جميع الشركات المدرجة وسنت القوانين اللازمة لتنظيم عملية الافصاح المطلوبة الخاصة بالبيانات المالية لتتلاءم مع التطورات الاقتصادية العالمية السريعة ، كما سنت القوانين اللازمة في حال تاخر الشركات المدرجة عن الافصاح في المواعيد المحددة لها كل ذلك من اجل توفير المعلومات اللازمة لمستخدميها وزيادة ثقة المستثمرين في اليانات المالية وتعزيز مكانة الشركات في السوق المالي .

1-2 مشكلة الدراسة:-

في ضوء ما تقدم فإن مشكلة البحث تدور حول السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى الأثر المتوقع من زيادة الإفصاح والشفافية في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية ؟ومن هذا السؤال الرئيس للمشكلة تتفرع الأسئلة التالية :-

1. هل توجد علاقة بين زيادة درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة المركز المالي ودعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية؟
2. هل توجد علاقة بين زيادة درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة الدخل ودعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية؟
3. هل توجد علاقة بين زيادة درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة التغير في حقوق المساهمين ودعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية ؟
4. هل توجد علاقة بين زيادة درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية التي تعكسها السياسات المحاسبية ودعم نظام الرقابة والمساءلة في شركات المساهمة العامة الفلسطينية ؟

1-3 أهمية الدراسة:-

تنبع أهمية هذا البحث من خلال الاهتمامات المتزايدة في المجتمع الدولي ومؤسسات القطاع الخاص بأشكالها المختلفة حول دور الإفصاح والشفافية في البيانات والتقارير المالية، والتي تفرض على الإدارات العليا لتلك المؤسسات تبني معايير محاسبية ورقابية تعمل على تحسين أدائها وزيادة ثقة المساهمين فيها، الأمر الذي يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة في هذه المؤسسات، مما يعزز نظام الرقابة الداخلية فيها ويعمل على إظهار البيانات المالية بشكل يعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية والمعاملات المالية التي وقعت بالمنشأة، وبالتالي زيادة تعزيز

مكانتها في السوق المالي مما يؤثر بصورة ايجابية على قيمة تلك المنشات ويحقق متطلبات السوق المالي نحو زيادة الشفافية في البيانات المالية المنشورة، وزيادة ثقة المجتمع المالي ودعم التوجهات الاقتصادية فيه.

1-4 أهداف الدراسة:-

في ضوء مشكلة البحث يمكن صياغة أهداف البحث فيما يلي:

1. الوقوف على المقومات الأساسية اللازمة للإفصاح في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية.
2. التعرف على اتجاهات الإفصاح وأثرها على دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.
3. التعرف على أبعاد اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وأثرها في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.

1-5 فرضيات الدراسة:-

اعتمد الباحث في اجابته على مشكلة الدراسة واهدافها على الفرضيات التالية:-

الفرضيةالاولي :- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تاثير زيادة درجة الافصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة المركز المالي وبين دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية .

الفرضية الثانية :- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تاثير زيادة درجة الافصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة الدخل وبين دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية .

الفرضية الثالثة :- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تاثير زيادة درجة الافصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة التغير في حقوق المساهمين وبين دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية .

الفرضية الرابعة:- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تاثير زيادة درجة الافصاح المحاسبي للمعلومات المالية التي تعكسها السياسات المحاسبية وبين دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية

الفرضية الخامسة:- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين حول دور الافصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية يعزى إلى كل من :-

(أ) المؤهل العلمي. (ب) التخصص. (ج) المستوى الوظيفي.(د) سنوات الخبرة.(هـ) العمر.

1-6 منهجية الدراسة :-

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي كما تم الحصول على المعلومات الثانوية من خلال الدراسات السابقة والمراجع العلمية والدوريات كما تم الحصول على المعلومات الأولية من خلال الاستبانة التي تم إعدادها، لهذا الغرض عن طريق البرنامج الاحصائي (SPSS).

1-7 مجتمع وعينة الدراسة :-

يتكون مجتمع الدراسة من كافة إدارات الشركات المساهمة العامة الفلسطينية أما عينة الدراسة فهي من العاملين في الشؤن المالية والادارية والرقابية في كافة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.

1-8 الدراسات السابقة :-

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الإفصاح المحاسبي منها:-

1- **دراسة (الحسيني، 1992)** بعنوان: " مدي تطبيق الإفصاح عن العناصر غير العادية (العرضية) بقائمة الدخل طبقا لمعيار العرض والإفصاح العام في المملكة العربية السعودية" وقد أظهرت الدراسة من خلال فحص التقارير المالية المنشورة لعينة البحث عدم التزام جميع الشركات المساهمة السعودية بمتطلبات الإفصاح المالي عن العناصر غير العادية (العرضية) الذي أوجبها معيار العرض والإفصاح العام كما خلص الباحث إلي إن هناك اختلاف بين الشركات المساهمة في تبويب العناصر غير العادية بقائمة الدخل.

2-- **دراسة (السيد ، 1993) بعنوان: " مدي أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين، منهج مقترح لتطوير الافصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري".**

هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:-

1- تحديد أهداف القوائم المالية والتعرف علي احتياجات مستخدمي تلك القوائم من المعلومات مع دراسة العوامل المؤثرة في محتوى القوائم المالية.

2- إبراز الدور الهام الذي تلعبه المعلومات المحاسبية المنشورة في سوق المال من حيث أثرها علي أسعار الأوراق المالية وحجم التعامل عليها.

3- تقيم الافصاح الذي يطلبه قانون سوق المال وتقديم بعض المقترحات لتطوير هذا الافصاح .

وقد أظهر التحليل أن هناك عوامل تؤثر في محتوي القوائم المالية وتوقيت إصدارها أهمها تعدد فئات مستخدمي المعلومات المالية وتنوع واختلاف احتاجاتهم من المعلومات والتشريعات والقواعد التي تصدرها الأجهزة الرقابية بالإضافة إلى التكاليف المرتبطة بالافصاح المحاسبي وعلى الرغم من ذلك فإن القوائم المالية التي تعد وفقاً لمبادئ المحاسبية المتعارف عليها مازلت تعلب دور هام في توفير المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين.

واقترحت الدراسة بعض ما يلي:-

- إعداد قوائم مالية ربع سنوية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.
- أن تضمن القوائم المالية الايضاحات وأي تغيرات في المبادئ المحاسبية والتعديلات الجوهرية في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء والقيم السوقية للعناصر المدرجة على أساس التكلفة التاريخية.

3-دراسة (مطر، 1993) بعنوان: " تقييم مستوي الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية"، حيث اشتملت علي عينه مكونة من (30) شركة تبين أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلبي بوحه عام حوالي 80 % من متطلبات وشروط الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية إلا أن هذا الإفصاح وكما أظهرته نتائج الدراسة يتفاوت في

مداه بين القوائم المالية الأساسية (الميزانية العمومية الأرباح والخسائر والتغيرات في المركز المالي) أو فيما بين عناصر كل قائمة منها علي حدة الأمر الذي يوجب منحة عناية أكبر نحو تحقيق الاتساق المطلوب في الإفصاح الفعلي علي مستوي جميع هذه القوائم.

أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة :-

1-إن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلبي بشكل عام في قوائمها المالية الحد الأدنى من مطلبات الافصاح المحاسبي، اذ يصل مستوي هذا الافصاح الى مايقارب 80 % وهو مستوي معقول.

2-يوجد تفاوت في مستويات الافصاح بين القوائم المالية نفسها وبين عناصر كل قائمة من هذه القوائم علي حذي، وهذا ما اظهرته نتائج الاختبارات الاحصائية التى بينت علي عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين مستويات الافصاح الفعلي في القوائم المالية ومستويات الافصاح المنصوص عليها.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات :-

1- أن يعمم الالتزام وأصول المحاسبة الدولية في إعداد البيانات المالية ليشمل جميع الشركات المساهمة العامة .

2- أن تولي الشركات عناية أكبر لمتطلبات الافصاح في جميع القوائم المالية .

4-دراسة (سعادة، 1995) بعنوان: " الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في ظل معايير المحاسبة الدولية "، اشتملت العينة علي المدراء الماليين للشركات الصناعية المساهمة العامة والبنوك وموظفي الدولة وشركات الوساطة في سوق عمان للأوراق المالية وقطاع الوسطاء في سوق عمان الدولي والمستثمرين والبنوك والشركات الصناعية ومدقي الحسابات القانونيين الأردنيين حيث أظهرت الدراسة أن قطاع مدققي الحسابات القانونيين حصلوا علي أعلي النسب في أهمية الإفصاح نظرا الإلزام مدققي الحسابات بقواعد المحاسبة والتدقيق الدولية من قبل جمعية مدققي الحسابات القانونيين تلاه الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ثم قطاع البنوك.

5-دراسة (صلاح، 1995) بعنوان: " تطوير معايير الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للمشروعات ذات النشاط الدولي العاملة في مصر دراسة نظرية تطبيقية حيث اوصت الدراسة بتطوير الإفصاح المحاسبي في البلاد بحيث يتم اصدار معايير ملزمة تاخد باعتبارها الاتجاه نحو التوسع في الإفصاح شكلاً وموضوعاً للوفاء باحتياجات المستخدمين .

وأظهرت الدراسة الاستقصائية التي بمقتضاها أعطي المستخدمون درجات أهمية نسبية لمجموعات البنود الإضافية بلغت 102 بندا وبتحليل الردود الواردة تبين حاجة المستخدمين لمعلومات والتقارير الإضافية مما يؤكد عدم وفاء الإفصاح الحالي لاحتياجات المستخدمين للمعلومات والخروج بنتيجة حول ضرورة الإسراع نحو تطوير الإفصاح المحاسبي في البلاد عن طريق إصدار مجموعة من المعايير ترتكز علي الاتجاه نحو توسيع الإفصاح المحاسبي .

وقدمت الدراسة برنامج يقوم علي نوعين من الدعائم هما:

أولاً: دعائم أساسية : تمثل الهياكل التي يقوم عليها بناء المعايير بما يضمن فاعليتها ونجاحها في تحقيق الأهداف المأمولة منها ومتابعة تنفيذ المعايير ويتم إعطاء المعايير الصادرة قوة القانون لضمان التزام الشركات بتطبيقها مع الأخذ في الاعتبار التوصيات الدولية الصادرة عن الهيئات والجمعيات المعروفة في هذا المجال .

ثانياً: دعائم مساعدة وتمثل عناصر ضرورية لتوفير المناخ اللازم لضمان النجاح في تطبيق البرنامج المقترح وتشمل تطوير نموذج الاتصال المحاسبي ليتناسب واحتياجات المستخدمين في ظل التوسع في الإفصاح وإعادة النظر في وظيفة ومهام مراقب الحسابات .

وأخيراً تنشيط سوق الأوراق المالية لينعكس بدوره علي تحسين مستويات الإفصاح المحاسبي وضمان الالتزام بالمعايير الصادرة بصورة تلقائية.

6-دراسة (الملحم، 1997) بعنوان: " مدي التزام جميع الشركات المساهمة السعودية عند إعداد تقاريرها بالمتطلبات الإلزامية للإفصاح المحاسبي طبقا لنظام الشركات السعودي وكذلك معيار العرض والإفصاح العام".

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المدى التزام الشركات المساهمة السعودية بمتطلبات الافصاح المحاسبي وفقا لمعيار العرض والافصاح المحاسبي .

ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة :-

عدم التزام جميع الشركات المساهمة السعوية بالافصاح عن المعلومات الإلزامية وقد تراوحت نسبة الالتزام بين 59.62 %، كحد أدني و90,77 % كحد أقصي أما النسبة العامة لعدم الالتزام فقد كانت 21,42 % وقد انتهي الملحم أن النتائج التي تم التوصل إليها تعني أنه مهما كانت الإجراءات المتبعة للرقابة علي عملية الالتزام بواسطة وزارة التجارة أو الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين فهي تعتبر غير كافية.

7-دراسة (طه، 1999) بعنوان: " الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط أسواق المال العربية"
هدفت الدراسة الى مايلي :-

1-توضيح طبيعة الافصاح المحاسبي واهميتة ومحدداتة بالنسبة للمستثمرين والاسواق المالية في الدول العربية .

2-تحديد طبيعة اهداف القوائم المالية والمعلومات التي تتضمنها .

3-تحديد متطلبات العرض والافصاح المحاسبي في القوائم المالية .

4-تحديد الاطار التشريعي الذي يحكم الافصاح في الدول العربية.

5-دور الافصاح في مواجهة الادوات المالية المعاصرة والسياسات المحاسبية لمعالجة هذه الادوات.

وخلصت هذه الدراسة على الآتي:

1. العمل على تبني مبادئ محاسبية موحدة في الدول العربية تحكم إعداد القوائم المالية الأساسية والإضافية، وعلى ضوءها يمكن الحكم على مدى كفاية الإفصاح المحاسبي من قبل المراقب الخارجي للحسابات في القوائم المالية والتقارير المنشورة.
2. العمل على أن يتم الإفصاح المحاسبي بالطريقة التي تعود على المستثمرين بالمنفعة وتزويد الأسواق المالية بالمعلومات اللازمة والدقيقة في الوقت الملائم.
3. العمل على استخدام المصطلحات الصحيحة والموحدة وعدم الدمج أو الحذف المخل.
4. العمل على وضع متطلبات إلزامية من قبل الوزارات والمصالح والهيئات المختصة يتم من خلالها تحديد نوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية ومرفقاتها والمواعيد المحددة كحد أقصى لنشرها حتى لا تتقادم أو تصبح عديمة المنفعة.
5. وضع المعايير الدقيقة للمراجعة وتطويرها باستمرار للارتقاء بمستوى المهنة ولحث إدارة الشركات على توفير القدر الكافي من المعلومات في القوائم المالية.
6. تدعيم دور المراقب الخارجي للحسابات في إبداء ملاحظات وإعداد تقريره والإفصاح عن المخاطر الكامنة في المشروعات وتخفيض احتمالات الغش في كل عنصر من عناصر القوائم المالية حتى يكون تقريره بمثابة تأكيد للإفصاح المحاسبي.
7. التوسع في استخدام الملاحظات والهوامش والجداول والمقارنات والملاحق والمذكرات والإيضاحات لتوفير القدر الكافي من المعلومات المحاسبية وغيرها والتي قد تعجز عن توفيرها القوائم المالية.

8. تطوير مبادئ ومفاهيم الإفصاح المحاسبي بما يتمشى مع مجالات الاستثمار المعاصرة والأدوات المالية الحديثة ولكي تعكس المخاطر المختلفة وقيمتها وشروطها وأحكامها التعاقدية والقيمة العادلة لها، والسياسات المحاسبية المرتبطة بها.
9. إنشاء معيار للإفصاح المحاسبي للعمليات مع ذوي العلاقة يوضح طبيعة المعاملات وأهمية هذه العلاقة للمستثمرين والمتعاملين في الأسواق المالية، حتى تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية واضحة وقابلة للمقارنات.

8-دراسة (الخطيب، 2002) بعنوان: " الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي".

هدفت الدراسة إلى آلية عرض البيانات والمعلومات الضرورية المتعلقة بعرض البيانات المالية في الشركات المساهمة العامة في الأردن، وبما يتعلق بمبدأ الإفصاح للأغراض العامة لضمان إمكانية توفير البيانات الضرورية لمستخدميها.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في الفائدة المتوخاة من مبدأ الإفصاح في الشركات المساهمة العامة في الأردن، والتي يمكن توضيحها في النقاط الآتية:

1. توفير المعلومات للآخرين.
2. يخدم الجهات الحكومية في عمليات تحديد الضريبة.
3. يسهل عملية التدقيق.
4. يقدم الخدمة للتحليل المالي.

ولقد أظهرت الدراسة النتائج الآتية:

1. لا يوجد اختلاف في أهمية البنود التي تتضمنها التقارير المالية السنوية المنشورة لفئة المحللين الماليين في البنوك والمؤسسات الدولية والمستثمرين بين الأفراد بما يعني أنه يمكن وضع أسس وقواعد موحدة للإفصاح تعنى بحاجات الفئتين معاً.
2. احتلت البيانات المالية المرتبة الأولى كمصدر للمعلومات.
3. إن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلبي بشكل عام في قوائمها المالية متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها أصول المحاسبة الدولية.
4. هناك علاقة نوعية بين مستوى الإفصاح ونوع الصناعة كونها شركة صناعية أو خدمية.

9-دراسة (خشارمه، 2003) بعنوان : "مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن"، معيار المحاسبة الدولي رقم (30) – دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن. وقد تم تلخيص متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 إلى بنود قسمت إلى أجزاء رئيسية، الأول تتضمن متطلبات المعيار الخاصة بقائمة للدخل والأرباح والخسائر، والثاني تضمن متطلبات المعيار الخاصة بالميزانية العمومية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم تصميم استبانه وزعت على عينة الدراسة التي شملت المدراء الماليين ومديري التدقيق الداخلي في البنوك والشركات المندمجة.

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. اتفاق آراء المجيبين حول أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (30).
2. اعتبرت متطلبات المعيار المحاسبي الدولي مهمة جداً من وجهة عينة الدراسة الممثلة للشركات المندمجة في المملكة.
3. بينت الدراسة أيضاً أن هناك بعض المعوقات التي تعترض تطبيق المعيار بدقة شملت القصور في تدريب الموظفين، وتحديث أسس العمل المحاسبي بما يتلاءم مع تطبيق المعيار المحاسبي رقم (30).

اوصت الدراسة التوصيات التالية:

2. تعديل بعض بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) ليتلاءم مع القوانين والتشريعات السارية وبما يخدم المجتمع المحلي.
3. إدخال أنظمة آلية متطورة ضمن المؤسسات المالية لمواكبة التطورات.
4. إجراء المزيد من الدراسات حول تطبيق المعايير الدولية الأخرى في المؤسسات المالية الأردنية.
5.

10-دراسة (الملحم، 2003) بعنوان: "معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب والمعوقات التي تحول دون التطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي الإلزامية من قبل الشركات المساهمة السعودية. ولتحقيق

أهداف البحث فقد تم استطلاع أراء عينة تشمل فئات يقع على عاتقها الدور الرئيسي في عملية تطبيق المعايير المحاسبية.

وقد بينت الدراسة إلى أن أهم أسباب عدم الالتزام كانت ضعف آلية الإلزام وضعف البرامج التعليمية وقلة المحاسبين المؤهلين. كما عزت النتائج الأسباب إلى ضعف الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة وعدم إعطاء دور هام للقطاع الخاص في تقرير ما يلائمه من معايير.

وللتغلب على هذه الأسباب أوصت الدراسة قيام وزارة التجارة أو من يمثلها بتذكير الشركات بالمتطلبات الإلزامية وفرض العقوبات الصارمة عليها في حالة ثبوت عدم التزامها. كما أوصت الدراسة بإنشاء وحدة إشراف ومراقبة خاصة للتأكد من تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي. ولرفع مستوى الالتزام أوصت الدراسة على تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية المستمرة للتعريف بمفاهيم وأهداف المحاسبة وكذلك بمعايير الإفصاح المحاسبي. ولزيادة احترام القطاع الخاص لمعايير الإفصاح، تقترح الدراسة إعطائهم دور أكبر لتقرير ما يلائمهم من معايير في مرحلة تطوير ومراجعة واعتماد المعايير.

11- دراسة (جربوع، 2006) بعنوان: " مدي تطبيق القياس والافصاح في المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات في قطاع غزة "

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي :-

1- تحديد مفهوم المحاسبة عن المسؤلية الاجتماعية.

2- التعرف على أسس وأساليب الافصاح عن المعلومات المسئولية الاجتماعية في القوائم المالية التي تقدمها الشركات بقطاع غزة.

3- توفير المعلومات عن السياسات والبرامج الإجتماعية لهذ الشركات.

وخلصت الدراسة إلى أن الإفصاح عن المسؤلية الاجتماعية يجب أن يتم في قوائم مالية تعرض الأداء الاجتماعي إلى جانب الأداء الاقتصادي وذلك بالنسبة للالتكاليف والمنافع إلى يمكن قياسها كمياً حتي تتم عملية المقابلة بين التكاليف والمنافع الاجتماعية النقدية، أما بالنسبة للبنود التي لايكمن الوصول إلى قياسها كميا فيمكن عرضها أما في القوائم الملحقة أو كملاحظات هامشية .

ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:-

1- يجب على الجمعيات المهنية المحاسبية تطوير إرشادات ومعـايير تتعلـق بـالاعتراف والقياس والإفصاح عن المصروفات والخسائر والتكاليف الراسمالية ذات الصلة بالتـأثيرات البيئة لأنشطة الشركات في فلسطين.

2- ضرورة الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها الشركات والتي لها آثار اجتماعيـة مثـل التعليم وصحة العاملين و تلوث البيئة واستهلاك الموارد.

9-1 مميزات الدراسة:-

من خلال استعراض الدراسات السابقة يلاحظ مايلي :-

- أن غالبية الدراسات ركزت على الافصاح المحاسبي ومدى التزام الشركات الـصناعية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالافصاح وبعض الدراسـات تناولـت كيفيـة تطوير معايير الافصاح في التقارير الماليـة الا ان دراسـة (الملحـم،2003)تناولـت معوقات واسباب عدم الاتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الافصاح.

  اما دراسة (Suwaidan,2000) التي تناولت العلاقة بين زيادة الافصاح والمخاطرة في التقارير المالية.
- غالبية الدراسات ركزت على مفهوم الافصاح المحاسـبي ومـدى التـزام الـشركات الصناعية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالافصاح المحاسبي فـي البيانـات المالية.
- ركزت دراسة (الملحم،2003) على أهم الأسباب والمعوقات التي تحول دون التطبيـق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي الإلزامي للشركات .

قدمت تحليلات اضافية لدور الافصاح المحاسبي في التقارير الماليـة فـي الـشركات المساهمة العامة الفلسطينية وركزت على إبراز دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظـام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.

وحول ماسبق فان الدراسةالتي تناولها الباحث تتميز عن الدراسات السابقة فيما يلي:-

1. الوقوف على الاتجاهات والمقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي للبيانـات الماليـة فـي الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.
2. بيان اثر زيادة الإفصاح المحاسبي للبيانات الماليـة فـي الـشركات المـساهمة العامـة الفلسطينية في دعم نظام الرقابة الداخلية.

3. بيان أثر اختيار السياسات المحاسبية التي تتبعها الشركات المساهمة العامة الفلسطينية في دعم نظام الرقابة الداخلية .

4. بيان مدى تأثير المؤهل العلمي، والتخصص، والمستوى الوظيفي، وسنوات الخبرة للمسئولين في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية حول زيادة الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية والذي بدور يدعم نظام الرقابة الداخلية.

ثانيا :- الدراسات الاجنبية :-

1-دراسة (Abu baker, 1998) بعنوان: " corporate social responsibility and acco untabililty as acomprehensive approach for developing reporting and discolosure practices in Jordan"

وقد هدفت الدراسة إلى:

1- اختبار وتقييم الإطار الحالي للاقتصاد والبيئة السياسية والاجتماعية في الأردن التى تستند عليه عملية الإقرار والافصاح في الشركات المساهمة العامة المحدودة الأردنية .

2- إنشاء إطار بديل كأساس يتم من خلاله يتم توفير معلومات اجتماعية للشركات تخدم أصحاب القرار الاقتصادي.

3- استعراض أراء عينه من الأفراد في مجال المحاسبة في الأردن حول طبيعة المحاسبة والمسئولية الاجتماعية للشركات، والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية للشركات، وإمكانية الزام الشركات بالافصاح عن هذه المعلومات من خلال التشريعات ومدي تطبيق هذا النوع من الافصاح على الشركات الأردنية.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

* إن ممارسات إعداد التقارير الحالية للشركات ليس ثابت مع متطلبات البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الأردن.

*إن منهج المسئولية القائم على مفاهيم المسئولية الاجتماعية للشركة ربما يوفر إطاراً مناسباً لتحديد عمليات الافصاح الضرورية.

* إن الدراسة الاستقصائية لمجتمع المحاسبة في الأردن يشير إلي أن المسئولية الاجتماعية للشركة وإعداد التقارير مقبول بشكل كبير ومرغوب به.

* إن نتائج هذه الدراسة من الممكن تطبيقها على دول عربية أخري يكون لها بيئة اقتصادية سياسية واجتماعية مشابهه لبيئة هذه الدراسة.

توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات:-

1-الاهتمام بالافصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية .

2- الزام الشركات الصناعية الاردنية بالافصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤلية الاجتماعية من خلال التشريعات .

2-**دراسة (2000,al-rashed) بعنوان: " a, wael "the value of accounting disclosure:investors, perceptions".**

هدفت هذه الدراسة الى قياس اهمية عناصر الافصاح لكل من المستثمرين ومستخدمي البيانات المالية في بدولة الكويت .

من اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان التقارير المالية السنوية لا تعتبر ذات فائدةو ملموسة بالنسبة للمستثمرين بالرغم من استخدامهم لمحتواتها للتعامل معها اثناء عمليات التداول كما نه يوجد ارتباط بين حجم الشركات ونوع الافصاح المحاسبي بالاضافة الى طبيعة المعلومات المتوفرة في التقارير المالية .

واوصت الدراسة الى وجوب الاهتمام بالتقارير المالية التي لها علاقة باداء الشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية بدولة الكويت.

3- **دراسة (Suwaidan,2000)** بعنوان: " **an empirical examination of the relationship between increased disclosure in jordian industrial corporate annul reports and risk'**

هدفت الدراسة إلى اختبار ما إذا كان توجد علاقة سلبية بين مدي عمليات الافصاح في التقارير المالية والمخاطرة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي .

استحدم ثلاث مقاييس للمخاطرة الأول: المخاطرة النظامية والثاني: المخاطرة وغير النظامية والثالثة: المخاطرة الكلية، كما استخدم ثلاث متغيرات لها تأثير علي المخاطرة في الشركات كمتغيرات ضابطة هي : الرافعة المالية، نسبة التوزيعات، وقيمة بيتا.

وتبن من خلال اختبار العلاقة بين الافصاح المحاسبي للبياناالت المالية في التقارير السنوية للشركات والمخاطرة في سوق عمان المالي حيث سيتم تزويد المستثمرين برؤية هامة خاصة بتقيم مستوي المخاطرة المرطبة بأسهم الشركات الصناعية الأردنية كما أن الدراسة ستعمل علي التوسع لتوظيف دليل خاص لعمليات الافصاح المتضمنة للمعلومات المالية التي ستغطي الجزء الاكبر للتقارير المالية الخاصة بالشركات في الأردن .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التالية :-

1-لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المخاطرة باختلاف المقاييس وعمليات الافصاح عن المعلومات المالية .

2- إن زيادة عمليات الافصاح للبيانات المالية خاصة في الأسواق المالية الأردنية لم يره المستثمرين مفيداً في تقيم مستويات المخاطرة الحالية والمستقبلية.

3- تبين من الدراسة أن كل من الرافعة المالية وقيمة بيتا لهما دلالة في تفسير التباينات والاختلافات في المخاطرة في الشركات الصناعية الأردنية.

الفصل الثاني

الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية

المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي:-

2-1 المقدمة:-

يجب ان تتضمن القوائم المالية للشركات المساهمة كافة المعلومات الملائمة لحتاجات جميع الفئات التي تستخدمها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما ، ويجب أن تفصح تلك القوائم عن المعلومات الهامة والملائمة بشكل عادل وكامل وكاف مع مراعاة ضرورة زيادة المنافع المتوقعة من الإفصاح عن تكلفته. وبمعنى آخر فأنه يلزم استبعاد المعلومات غير الهامة (أو غير الملائمة) من القوائم المالية لكي تكون تلك القوائم مفهومة وذات دلالة (السيد، 1993، ص130).

ولذلك قامت سوق فلسطين للاوراق المالية بالعمل على اعداد نظام اطلق عليه نظام الافصاح ، وقد بين النظام اهم بنود الافصاح المطلوبة من الشركات المساهمة المدرجة في السوق كما نصت المادة (11) فقرة (2) من قانون الاوراق المالية رقم (12) لسنة 2004م كما يلي :-

*الزم النظام الشركة المدرجة الافصاح عن بياناتها المالية الختامية الاولية خلال (45) يوم من انتهاء السنة المالية للشركة ،وطلب الافصاح عن البيانات السنوية من خلال اعداد التقرير السنوي خلال فترة اقصاها (3) اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة ، كذلك طلب الافصاح عن البيانات المرحلة من خلال تقارير ربع سنوية تعد وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وذلك خلال شهر من انتهاء كل ربع سنة على ان تكون هذه التقارير مراجعة من المدقق الدخلي للشركة باثتثناء التقرير السنوي الذي يجب ان يكون مدققا من مدقق خارجي.

* الزم النظام الشركة ان تفصح عن الامور الجوهرية او الاحداث اللاحقة الهامة والتي من المحتمل ان تؤثر على ربحية الشركة المدرجة او مركزها المالي او اسعار الاوراق المالية المصدرة من قبلها وذلك خلال (24) ساعة من تاريخ حدوثها .

*الزم النظام الشركات المدرجة باعداد بياناتها المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية .

*طلب النظام من الاشخاص المطلعين على المعلومات الداخلية بحكم وظائفهم وعملهم ويشمل ذلك ادارة الشركة موظفيها ومستشاريها والعاملين المطلعين في سوق الاوراق المالية ومدققيها الافصاح للسوق عن التغير الطارئ على ملكية كل منهم في الشركة المدرجة.

فنظام الافصاح سيساعد المستخدمين للبيانات المالية من جهة وسيساعد الشركة ذاتها من جهة اخرى في حال حاجتها الى توميل سواء كان هذا التمويل عن طريق قروض بنكية او اصدار سندات او زيادة راس مالها عن طريق اسهم جديدة للاكتتاب ، وكذلك سيعمل على عكس القيمة السوقية الحقيقية لسهما من خلال تعزيز العرض والطلب لان جميع المعلومات التي

يحتاجها المستثمر متوفرة ومنشورة بطريقة سليمة ويسهل الرجوع اليها(زعيتر، الجيعان،2005،ص12).

ويتناول الباحث في هذا المجال تعريف الإفصاح وتوضيح مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته وأهدافه وأشكاله المختلفة مثل الإفصاح الكامل والعادل والتام والإعلامي والوقائي وهل الإفصاح المحاسبي يترتب عليه تكاليف؟

2-2 مفهوم وطبيعة الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة :-

ارتبط مبدأ الإفصاح بظهور الشركات المساهمة وإلزامها بنشر قوائمها المالية دورياً، لتقدم إدارة تلك الشركات إلى مستثمريها من مساهمين ومقرضين تقريراً عن نتائج أعمالها ومركزها المالي بغرض الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي حدثت خلال الفترة، حتى يتخذ هؤلاء المستثمرون قراراتهم الاقتصادية بناءاً على ذلك الإفصاح (حنان، 2003، ص445).

تناول الكتاب والباحثين الإفصاح المحاسبي بمفاهيم أهمها :-

فمنهم من عرف الإفصاح " بأنه تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية " بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال المنشأة ويشمل الإفصاح أية معلومات إيضاحية محاسبية أو غير محاسبية تاريخية أو مستقبلية تصرح عنها الإدارة وتضمنها التقارير المالية (خشارمة ، 2003 ، ص97).

وعرف (الصبان، 1997، ص100) الإفصاح بأنه المقياس غير الملموس لقياس مدي كفاية البيانات الإيضاحية والتكميلية في القوائم المالية.

ويرى (السيد، 1993، ص103، ص104) بأن الإفصاح هو عرض المعلومات الهامة المتعلقة بالوحدة الاقتصادية من خلال مجموعة من القوائم والتقارير المالية لمساعدة القارئ الواعي على اتخاذ قرارات رشيدة ويتم عرض تلك المعلومات إما في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات الملحقة بها أو قوائم إضافية، وتتضمن القوائم المالية – في ظل الإصدارات المحاسبية الجارية – قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى قائمة الأرباح المحتجزة أو قائمة التغيرات في حقوق المساهمين.

وقد تعرض بعض الباحثين إلى الغرض من توضيح المعلومات المالية فتطرقوا إلى مفهوم الإفصاح "بأنه نشر المعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها وذلك لزيادة فعالية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، إذ أن الفئات المختلفة تحتاج إلى المعلومات لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركة للوصول إلى القرار الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها والتي تتناسب مع درجة المخاطرة التي يرغب بها". (الخطيب، 2002 ، ص154).

كما يرى (الخطيب، 2002، ص155) أن الإفصاح يعني الإفصاح عن جميع الأحداث المالية والتقرير عن أي تغيير يحدث في السياسات المحاسبية، مثل سياسة تقييم المخزون، وسياسة الاهلاك، وطرق تكوين الاحتياطيات والمخصصات.

وقد بين (طه، 1999، ص268) ان الإفصاح المحاسبي هو ان توضح وتكشف القوائم المالية جميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع لكي تتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

ويرى (الخطيب، 2002، ص155) بأن الإفصاح عبارة عن المعلومات التي توصلت إليها الشركة بشكل تقارير وقوائم، وباعتبار المحاسبة نظاماً للمعلومات فإن من أهم أهدافها هي أن تقوم بتوفير المعلومات الملائمة لكل من يقوم بالاستفادة من التقارير من أجل الدقة في اتخاذ القرارات.

وبين (وادي، 2006، ص75) بأن الإفصاح:

1- هو الأداة التي تفسر القوائم المالية وتخبر عما تحتويه.

2- هو المدخل الأخلاقي لمهنتي المحاسبة والمراجعة.

3- هو أحد أركان القوائم المالية.

واختلف حول مفهوم الافصاح عن المعلومات المالية وينبع هذا الاختلاف من اختلاف المصالح للاطراف ذات العلاقة واختلاف الاهداف من استخدام البيانات المالية .

وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوي الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته واحتياجاته الكاملة في هذا المجال، وأصبح لابد من وضع إطار عام يضمن التوفيق بين وجهات نظرهم وبشكل يوفر حد أدنى من الإفصاح المرغوب فيه وبكيفية تحقق المصالح الرئيسية لتلك الأطراف ،(زيود، الرضا، لايقة، 2006، ص197).

ويستخلص الباحث مما تقدم بأن الإفصاح المحاسبي هو الإفصاح عن جميع المعلومات والبيانات المالية اللازمة لجميع الفئات التي تستخدمها، والتي يتم نشرها من خلال القوائم المالية أو في الملاحظات الملحقة بها، وكذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة وعن أي تغير طرأ عليها، وذلك من أجل الاستفادة منها لتساعد الجهات المستخدمة والمستفيدة لها باتخاذ القرارات المناسبة ولتحقيق الأهداف المرجوة.

3-2 أهمية الإفصاح المحاسبي:-

للافصاح المحاسبي له أهمية كبيرة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة، وقد بين (الخطيب، 2002، ص156) أهمية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية. في أن الشركات الصناعية تعد من القطاعات المهمة في أي بلد، حيث تشكل عاملاً هاماً في ازدهار الأعمال، وتقوم على الثقة في الاستثمار والاقتصاد وذلك من خلال علاقتها الوثيقة مع الهيئات المشرعة والحكومية، ومن خلال تقيدها بالتشريعات والأنظمة المفروضة عليها، لذلك تعد البيانات المالية للشركات الصناعية من المصادر الهامة للمعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات الاقتصادية، حيث يساعد الإفصاح الكافي متخذي القرارات الاقتصادية في تقييم المركز المالي والأعمال والانجازات التي تقوم بها هذه الشركات ، وفهم المواصفات والميزات الخاصة المرتبطة بطبيعة أعمال هذه الشركات.

وأشار المصدر (نفسه) أنه زيادة أهمية الإفصاح في البيانات المالية للشركات الصناعية يعود للأسباب الآتية :-

1- إصدار تشريعات لضمان حقوق المستثمرين حيث لم يبق هناك مبررات لإدارات الشركات المساهمة الصناعية للتهرب من الإفصاح عن المعلومات بحجة الحرص على حماية مصالح المساهمين.
2- التزام الشركات المساهمة الصناعية من حيث شروط وقواعد الإفصاح للوائح التي تصدرها لجنة البورصة الأمريكية Securities and Exchange commission : بشان الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة الأخرى المدرجة فيها.

ونظراً لأهمية الإفصاح فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية قامت بإصدار المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح في البيانات المالية بالشركات، واعتماد المعيار المحاسبي الدولي الأول الخاص بالإفصاح المحاسبي للبيانات المالية من مجلس لجنة المعايير في شهر تموز 1997 وأصبح ساري المفعول على البيانات.

وأضاف (خشارمة، 2003، ص97) حول أهمية الإفصاح يجب إن توافر مستوى كاف من الإفصاح في التقارير المالية يساهم في مساعدة مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات الرشيدة، ذلك أن مستوى الإفصاح الكافي يؤدي إلى تحقيق المزايا التالية :-

1- تحقيق العدالة بين المستثمرين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية الأمر الذي يقلل من فرص المتاجرة بناء على المعلومات الداخلية، ويكون تحقيق العدالة من خلال إضاعة الفرصة على المستثمرين ذوي المعلومات الداخلية في تحقيق أرباح على حساب باقي المستثمرين.
2- الإقبال على شراء أسهم المنشآت التي تفصح أكثر من غيرها، لأن المستثمر بطبيعته لا يرغب في المخاطرة الناتجة عن نقص المعلومات مع افتراض تساوي جميع العناصر الأخرى ذات العلاقة بقرار الاستثمار، وتفضيل أسهم هذه المنشآت على غيرها يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.
3- المساهمة في الحفاظ على استقرار أسعار الأسهم حيث أن نقص المعلومات يؤدي إلى زيادة التذبذبات في أسعار الأسهم حيث تفسح المجال لعمليات المضاربة في السوق المالي.

هذا وتظهر أهمية الإفصاح وذلك من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد شرطاً أساسياً لتأسيس وإدارة أسواق مال كفؤ، وغالباً ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المتعاملة بإتباع القواعد الأساسية التي تحددها المهنة. وإتباع التعليمات الصادرة عن الهيئات الإشرافية، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين، وإن مدقق الحسابات يجب أن يصادق على عدالة القوائم المالية والمعلومات المحاسبية التي تم الإفصاح عنها لتأكيد موثوقية ذلك الإفصاح (حنان، 2003، ص445).

و قد ازدادت الأهمية بالافصاح المحاسبي في التقارير المالية في الدول النامية وذلك لما تحتاجه الدول النامية من بيانات مالية دقيقة تمتاز بالمصدافية لتساعدها على مواكبة التقدم الاقتصادي العالمي (**Suwaidan and El_ khouri**، 2000، ص467).

واقع الحال يشير الى ان الافصاح في التقارير المالية في الدول المتقدمة يزداد عن الدول النامية مما جعل البيانات المالية في الدول المتقدمة اكثر مصداقية مما ساعدها على التقدم الاقصادي ، ويامل الباحث في ان تقوم الدول النامية بذلك لمساعدتها في مواكبة التقدم المنشود.

مما تقدم يستخلص الباحث ما يلي:-

1-يجب على الشركات توفير المعلومات الهامة والسليمة للافصاح المحاسبي في تقاريرها المالية التي تساعدها على اتخاذ القرارت الاقصادية السليمة.

2-يساهم الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية في المحافظة علي أسعار الأسهم في الأسواق المالية وحماية حقوق المساهمين.

3-يشجع الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المستثمرون علي شراء أسهم الشركات التي تفصح عن معلومات مالية.

4-تساهم في خدمة البحث العلمي وذلك من خلال المعلومات المهمة الاقتصادية والمالية.

5-الإفصاح في البيانات المالية يساعد ويخدم جهات حكومية وخصوصا "مصلحة الضرائب" التي كونها من أكثر الجهات إطلاعاً على القوائم المالية للشركات.

6-كما أن الإفصاح في القوائم المالية تستفيد منه أجهزة حماية ورقابة البيئة.

4-2 أهداف الإفصاح المحاسبي:-

لا بد وأن لكل شيء هدف وعليه فإن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية له هدف وغرض كما بينه (طه، 1999، ص270) وهو توجيه سلوك المنشأة لوجهة معينة من قبل الجهات التي تملك سلطة فرض الافصاح عن معلومات معينة .

وقد بين (السيد، 1993، ص104- ص105) بأنه يوجد اتجاهين في الإفصاح .

أولاً: الاتجاه التقليدي في الإفصاح :-

هو الذي يهدف ويهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية فيقضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وفي ذلك كله حماية لهذا المستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال.

ثانياً: الاتجاه المعاصر في الإفصاح:-

ويهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد قاصراً على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعين والمحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم.

ومن أمثلة ذلك :-

المعلومات الخاصة بأثر تغيرات مستويات الأسعار والتنبؤات المالية وإعداد تقارير قطاعية على أساس خطوط الإنتاج، أو المناطق الجغرافية، وإعداد التقارير المرحلية والمعلومات المتعلقة بالإنفاق الاستثماري الحالي ومصادر تمويله ونصيب السهم من الربح ومكاسب وخسائر العمليات الأجنبية، وسياسات توزيع الأرباح وخطط وأهداف الإدارة في المستقبل ..... إلخ

وعليه فإن الباحث يستخلص أن أهداف الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية تكمن في مدى توافر المعلومات الدقيقة والموثوق بها التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات، وأن تكون المعلومات خالية من الغش والخداع، وأن يكون تقديمها في المواعيد المحددة ليتم نشرها حتى تتم الاستفادة منها جميع الجهات المعنية سواء مستثمرين أو جهات رقابية أو حكومية.

2-5 أشكال الإفصاح المحاسبي:-

بين بعض الكتاب والباحثين بأن للإفصاح المحاسبي أشكالاً مختلفة وقاموا بتصنيفه إلى أشكال متعددة:

2-5-1 الإفصاح الكامل:-

فرأى (حنان، 2003، ص446) بأنه تعطى للإفصاح صفات عدة لتحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها، ويبين أن هناك إجماع عام في المحاسبة بأن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ينبغي أن يكون كاملاً (يسمى أيضا شاملاً) ومناسباً وعادلاً.
ويتطلب الإفصاح الكامل أن تصمم وتعد القوائم المالية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث والحقائق المالية الجوهرية التي أثرت على المنشأة خلال الفترة.
أي أن الإفصاح الكامل يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات تأثير محسوس على قرارات مستخدم تلك التقارير، مع الاعتراف مسبقاً بأن عرض كل المعلومات الجوهرية عن القوائم المالية (دخل، مركز مالي، تدفقات نقدية، تغيرات حقوق المساهمين) يبقى هدفاً صعب المنال.

2-5-2 الإفصاح الكافي:-

وعرفه (حنان، 2003، ص447) هو الحد الأدنى الواجب نشره من المعلومات وأن تشمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمنظمة لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمنظمة، ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية.

2-5-3 الإفصاح العادل:-

نص المعيار المحاسبي الدولي الاول المعدل في الفقرة رقم (15) علي أن الإفصاح العادل يتطلب ما يلي:

أ- اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية والتي توجب علي الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية لمنشأة بحيث تمثل البيانات المالية لكافة المتطلبات الخاصة وعلي الإدارة تطوير سياسات لضمان توفير البيانات المالية.

ب- تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة توفر معلومات محاسبية وموثوقة للمقارنة ومن الممكن فهمها.

جـ- تقديم إفصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات في معايير المحاسبة الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير عمليات أو أحداث معيبة علي المركز المالي والأداء المالي للمنشأة.

ويرى (جربوع،2006،ص251) أن الإفصاح العادل يتمثل بالإفصاح عن المعلومات بطريقة تضمن وصولها بنفس القدر إلى كافة المستفيدين دون تحيز إلى جهة معينة .

وقد وضح (حنان، 2003، ص447 ، ص448) مفهوم الإفصاح العادل :-

أن الإفصاح العادل يهتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المعنية، و أن الإفصاح العادل أو الصادق مطلباً أخلاقياً، اعتاد مدقق الحسابات أن يعتمده عند إبداء رأي نظيف أو غير متحفظ .

2-5-4 الإفصاح التفاضلي:-

وهذا النوع من الإفصاح من مفاهيم الإفصاح كما بينه (حنان، 2003، ص448) إذ أن التسمية نفسها تفصح عن المضمون حيث يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة

ومختصرة على " التفاضل " أو التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات أو " التفاضل " .

أي أن مؤيدي " الإفصاح التفاضلي " يفترضون مستثمراً أقل دراية واستيعاباً من المستثمر العادي الذي تفترضه مهنة المحاسبة.

ولكن بصورة عامة فإن استخدام القوائم المالية الملخصة والمختصرة ما زال محل خلاف وهو إجراء غير مقبول عموماً.

وعلى ذلك فإن التطور في الفكر المحاسبي يظهر اتجاهاً متزايداً نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته إلى درجة أن أخذوا يطمحون إلى تسجيل أحداث غير مالية لا يمكن التعبير عنها بأرقام في سجلاتهم، ويحاولون باستمرار تذليل العقبات التي تحول دون هذا الهدف، ولكن هناك من يرى أنه من الصعب وضع مفهوم محدد للإفصاح المحاسبي يرضي جميع المستخدمين، بل ومن المستحيل أن يتفق المحاسبون على إطار محدد للإفصاح لذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الهدف من إعداد البيانات المحاسبية والفئة المستفيدة منها (زيود، قيطيم، يكية، 2007، ص180).

5-5-2 الإفصاح الشامل:-

إن مفهوم الإفصاح الشامل يعني أن القوائم المالية المنشورة والملاحظات الملحقة بها يجب أن تتضمن أية معلومات اقتصادية متعلقة بالوحدة الاقتصادية، والتي تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية. (الفداغ، 2002، ص71) .

وقد عرف (أبو المكارم، 2000، ص48 ، ص49) الإفصاح الشامل كالتالي :-

الإفصاح الشامل أن تكون المعلومات كثيرة وتفصيلية، ولكن يقصد به أن يوصل إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة والملائمة والمتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي. وأن الإفصاح الشامل يمتد فيما وراء الأرقام المحاسبية فهو لا يقتصر على مخرجات النظام المحاسبي من بيانات مالية ولكن يمتد الأمر إلى الإفصاح عن معلومات وصفية قد يكون لها تأثير جوهري على القرارات .

2-5-6 الإفصاح التام:-

أشار إلى هذا النوع من الإفصاح (حنان، 1998، ص443). هناك إجماع عام في المحاسبة حول ضرورة توفير الإفصاح التام والصادق والمناسب، ويتطلب الإفصاح التام أن تصمم وتعد القوائم المالية الدورية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المنشأة خلال الدورة، وأن تتضمن هذه القوائم المالية معلومات كافية لجعل هذه القوائم مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي أو المتوسط، وعدم حذف أو كتمان معلومات جوهرية أو ذات منفعة لهذا المستثمر العادي.

2-5-7 الإفصاح الوقائي أو التقليدي:-

ويرى (حنان، 2003، ص450) بأن هذا النوع من الإفصاح يعتمد مفهوم الإفصاح الشامل كما هو مطبق في النموذج المحاسبي المعاصر، وتمثل فئة المساهمين والمقرضين أو الدائنين – المستثمرين الخارجين عموما – المحور الأساسي لتحديد مضمون وأدوات هذا الإفصاح.

2-5-8 الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي (حنان، 2003، ص462):-

يفترض هذا الإفصاح مستثمرا حصيفا ذا دراية وإطلاع واسعين، ويمتلك القدرة على التحليل وعقد المقارنات وإجراء التنبؤات بطريقة مهنية، ويتسم هذا الإفصاح عموماً باتجاه متزايد نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته وبالتركيز ليس فقط على المعلومات المالية، وإنما يشمل أيضا معلومات غير مالية كمية ووصفية، مثل معلومات عن الطاقة الإنتاجية للوحدة المحاسبية، وعن كفاية ومؤهلات العاملين، وتطور كفاءتهم وإنتاجيتهم.

مما تقدم فان الباحث يرى الاتي:-

1-يجب نشر جميع المعلومات الملائمة لمستخدمي التقارير المالية.

2-أن تصل المعلومات المالية إلى مستوى الإفصاح الذي تتوافر فيه الخصائص النوعية والكمية الهامة كأن تكون كافية وملائمة وتامة وموضوعية وشمولية.

3- تتناسب مع قدرات المستخدمين ويتم نشرها للمستخدمين دون تحيز لفئة معينة وفي الوقت المناسب.

4- أن تكون قابلة للمقارنة لتحقيق أهداف الجهات المستفيدة للتقارير المالية.

2-6 : تكاليف الإفصاح المحاسبي:-

وهنا قد يتساءل البعض هل للإفصاح المحاسبي تكلفه؟

يرى (السيد، 1993، ص112) إن قرارات الإفصاح تتأثر بالتكاليف المرتبطة بالإفصاح وهي كالتالي:

2-6-1 تكاليف التجميع والتشغيل:-

وهي التي يتحملها كل من معدي ومستخدمي المعلومات المالية، وغالبا ما تكون هذه التكاليف كبيرة وتختلف من شركة إلى أخرى ومن مستخدم إلى أخر وتتوقف على عدة عوامل أهمها حجم الشركة ونوع الإفصاح .

2-6-2 التكاليف الناتجة عن الدعاوي القضائية:-

إذا ما قامت شركة بالإفصاح اختياريا عن تنبؤاتها بالدخل المتوقع، وكانت هذه التنبؤات مفرطة في التفاؤل، فان المستثمرين يمكنهم مقاضاة تلك الشركة أو إدارتها لتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة اعتمادهم على التنبؤات الخاطئة، ولا شك أن هذا النوع من التهديدات قد يدفع الإدارة إلى التقليل من الإفصاح.

2-6-3 التكاليف السياسية:-

تلعب الأرقام المحاسبية الواردة بالقوائم المالية التقليدية للشركات دوراً هاماً في تحديد الإجراءات السياسية التي تتخذ إما في صالح هذه الشركات أو غير صالحها، فالشركات التي تظهر قوائمها المالية أرباحاً خيالية غالبا ما تكون محط أنظار واهتمام السياسيين والعاملين والجمهور العام، وتتعرض للنقد من هذه الجهات وغالبا ما ينتهي الأمر إلى تعرض هذه الشركات لإجراءات سياسية من شأنها الحد من أرباحها أو تقليل معدل نموها مثل فرض ضرائب استثنائية على أرباحها أو تحديد أسعار بيع منتجاتها بمعرفة الأجهزة الحكومية، وتسمى تلك الإجراءات وما يترتب عليها من التزامات وأعباء بالتكاليف السياسية.

2-6-4 التكاليف المترتبة على التأثير السلبي للإفصاح على الموقف التنافسي للشركة:-

يعتقد الكثير من المدراء أن التوسع في الإفصاح يؤثر على الموقف التنافسي للشركة ويحملها تكاليف إضافية إذا ما قامت الشركات المنافسة باستخدام هذا الإفصاح لصالحها.

ومن الأمور الحساسة في مجال الإفصاح تلك المعلومات المتعلقة بالبحوث والتطوير وكذا المنتجات الجديدة.

ولاشك أن الشركة التي تتفوق على منافسيها في هذين المجالين تواجه أصعب القرارات عندما ترغب في زيادة رأسمالها.

فمن ناحية لا يقبل المستثمرين على المساهمة في الإصدار الجديد إلا إذا قامت الشركة بتقديم المعلومات التفصيلية الخاصة بالبحث والتطور أو بالمنتجات الجديدة.

ومن ناحية أخرى فإن توفير تلك المعلومات قد يخدم المنافسين حيث يساعدهم على مراجعة وتوجيه خطط التطوير الخاصة بهم مما يضعهم في موقف تنافسي أفضل.

إلا أنه من الملاحظ في الآونة الأخيرة أن التقدم العلمي في مجال الحاسبات ونظم المعلومات بالإضافة إلى تعدد مصادر المعلومات قد ساعد الشركات على الاحتفاظ بقاعدة غنية لمصادر المعلومات عن كل ما يفعله المنافسين وفي ظل هذه الظروف فإن التكاليف التي تتحملها الشركة نتيجة التوسع في الإفصاح تكون أقل أهمية.

وبناءاً على ما سبق فإن الباحث يرى أن الفائدة المتوخاة من إفصاح الشركات عن بياناتها المالية تتمثل في المصداقية والثقة من قبل المساهمين والذي بدوره يعزز ويقوي نظام الرقابة الداخلية مما يعزز مكانتها في السوق المالي والمنافسة والاستمرارية بالرغم من أن للإفصاح تكاليف سواء قضائية أو سياسية أو ناتجة عن التشغيل والتجميع وغيره.

المبحث الثاني: المقومات الاساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية وخصائصها.

2-2-1 مقدمة:-

يرى (لطفي، 2007، ص33) إن الإفصاح في المحاسبة يهدف إلى تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدة والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات القارئ لتلك المعلومات.

وأشار(السيد، 1993، ص105) على أنه توجد بعض العوامل والمقومات التي تؤثر في الإفصاح المحاسبي من حيث محتوى القوائم المالية أو توقيت إصدارها ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى مجموعتين الأولى: تختص بمستخدمي القوائم المالية، والثانية: تختص بعرض تلك المعلومات.

ومن الجدير بالذكر أنه لابد أن تتوافر في المعلومات المحاسبية مجموعة من الخصائص والصفات مثل الملائمة، والمصداقية، والأمانة، والحيادية، والقابلية للمقارنة، والتوقيت الملائم التي تجعل لها قيمة وذات فائدة وواضحة، ومنطقية وبالتالي يسهل على المستخدمين فهمها والاستفادة منها وتساعدهم على اتخاذ القرارات السليمة لتحقيق الأهداف المرجوه.

ويتم مناقشة ذلك من خلال:-

- المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
- خصائص المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

2-2-2 المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

2-2-2-1 المستفيدون والمستخدمون للمعلومات المحاسبية.

حدد (طه، 1999، ص274) أن المستفيدين من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها ينقسمون إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: مستفيدون لهم اهتمام مباشر بالمنشأة وليس لهم أي دراية بالأنشطة اليومية بها.

المجموعة الثانية: مستفيدون لهم اهتمام غير مباشر بالمنشأة وليس لهم أي دراية بالأنشطة اليومية، وهاتين المجموعتين يمكن تقسيمها حسب قدرتهما على تحديد المعلومات واحتياجاتهم منها إلى:

أ- مستفيدون لديهم القدرة أو السلطة على تحديد احتياجاتهم من المعلومات من المنشآت.

ب- مستفيدون ليست لديهم القدرة أو السلطة على تحديد احتياجاتهم من المعلومات من المنشآت.

وأشار (مطر، 1993، ص120) الى ان الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية قد تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية: الملاك الحاليون والمحتملون، والدائنون، والمحللون الماليون، والموظفون، والجهات الحكومية، ثم الجهات التي تهتم بالشئون الاجتماعية وغيرها.

وقد صنفت هيئة المبادئ المحاسبية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في البيان رقم (4) مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى فئتين هما :-

أولاً : فئة المستخدمين المباشرين :

- الملاك (المساهمون الحاليون والمرتقبون).
- الزبائن والموردون الحاليون والمرتقبون.
- إدارة المنشأة والعاملون فيها.
- السلطات الحكومية (الضريبة).
- المستهلكون.

ثانياً: فئة المستخدمين غير المباشرين:

- المستشارون والمحللون الماليون.
- سلطات الإشراف والتسجيل.
- الصحافة المالية ووكالات تقديم التقارير.
- مشرعو القوانين.
- الاتحادات التجارية.
- النقابات العمالية.
- الجمهور العام.
- المنافسون.
- الدوائر الحكومية الأخرى.

ويري (حنان، 1998، ص298، ص299)**بان** الإفصاح المحاسبي يعني بشكل عام تقديم البيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكل ومضمون صحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخلين والمستخدمين الخارجين أي أن هناك إفصاحاً داخلياً وإفصاحاً خارجياً.

إن الإفصاح الداخلي هو إفصاح موجه إلى إدارة الوحدة الاقتصادية بالدرجة الأولي وهو موضوع تهتم به المحاسبة الإدارية وبشكل عام إن الإفصاح الداخلي لا يعاني من مشكلة توصيل المعلومات المحاسبية إلى المستخدمين المستفيدين منها.

أما الإفصاح الخارجي فالأمر مختلف جداً فالمستخدمون المستفيدون من هذا الإفصاح الخارجي يمثلون مجموعات متعددة ذات أهداف مختلفة وحتى المجموعة الواحدة فإنها غالباً غير متجانسة من حيث الثقافة العامة والثقافة المحاسبية وبذلك تختلف مقدرة أفرادها في التفسير والتحليل إضافة إلى أن توصيل البيانات المحاسيبة بشكل فعال من المحاسب المرسل إلى المستخدم الخارجي المستلم يعاني من عقبات، مثل عدم وجود اتصال مباشر بين المحاسب والمستخدم الخارجي ،وعدم تقديم جميع المعلومات اللازمة الى المستخدمين الخارجيين الا عن طريق الادراة .

2-2-2-2 أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:-

إن معيار المنفعة أو فائدة المعلومات يأتي في قمة هرم الخصائص النوعية، أن تحقيق المنفعة المرجوة يتطلب توافر خاصيتين أساسيتين، هما خاصية الملاءمة وخاصية المصداقية والاعتماد على المعلومات، فإذا فقدت المعلومات المحاسبية أيا من هاتين الخاصيتين الأساسيتين، فإنها تكون غير مفيدة بالنسبة للمستخدمين المعنيين (حنان، 2003، ص191).

ويرى (أبو بكر، كارم، 1998، ص410) أنه يمكن الاستفادة من المعلومات الخاصة بالدور الاجتماعي في البيانات المالية والمحاسبية في الشركات والتي تساهم في حل بعض المشاكل والصعوبات التي تواجهها.

وقد حدد (طه، 1999، ص227) أهدافاً للقوائم المالية التي تقدم المعلومات المالية المفيدة في اتخاذ القرارات لمستخدمي المعلومات المالية كالتالي:

1- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين والمقارنة وتقويم التدفقات النقدية المحتملة لصالحهم من حيث المبلغ والتوقيت والمخاطرة.
2- تقديم معلومات مفيدة في الحكم على قدرة الإدارة على الاستغلال الامثل للموارد.
3- تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية، والالتزامات الناشئة عن هذه الموارد.
4- تقديم معلومات حول أداء إدارة المنشأة.
5- تقديم معلومات حقيقية وتفسيرية حول العمليات والأحداث الأخرى.

3-2-2-2 طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:-

بعد تحديد الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية والغرض الذي تستخدم فيه، تأتي الخطوة التالية في تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية .

وقد بين (مطر، 1993، ص124) بأن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية يستوجب إعادة النظر في كثير من المفاهيم والأعراف التي تحكم إعداد القوائم المالية، والخطوة الأولى التي يرونها في هذا السبيل تتمثل في إعادة ترتيب الأهمية النسبية للخواص أو المعايير المتعارف عليها للمعلومات المحاسبية وفق أولوية ترجح كفة خاصية الملائمة على ما عداها من الخواص الأخرى للمعلومات، وذلك على أساس أن خاصية الملاءمة هي المعيار الرئيسي للمعلومات الذي يجب أن يتمحور حوله معيار الإفصاح المناسب مما يجعل من الضروري إجراء نوع من المقايضة بين خاصية الملاءمة من جهة والخواص الأخرى للمعلومات التي تمثل قيداً على ملاءمتها كالموضوعية، والقابلية للتحقق، والأهمية النسبية من جهة أخرى.

ويرى (طه، 1999، ص279) أن الحد الأدنى للمعلومات التي يجب الإفصاح عنها تتمثل في عناصر قائمة المركز المالي، وعناصر قائمة الدخل، وعناصر قائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى التي تجعل من هذه القوائم واضحة وغير مضللة والتي لها أهميتها بالنسبة للمستثمر وقدرته على تحديد قيمة السهم ومستوى المخاطرة ويمكن تحديد أهم المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية:

1- معلومات ملائمة لاحتياجات المستثمرين:-

وتتمثل هذه الاحتياجات في المعلومات التي تساعد المستثمرين في تقويم قدرة المنشآت على توليد تدفقات نقدية يمكن توزيعها، والوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق ومدى كفاية هذه التدفقات.

2- معلومات مساعدة في تقويم قدرة المنشآت على توليد التدفقات:-

لا يقتصر اهتمام المستثمرين في معرفة العمليات والأحداث الحالية التي تؤثر على التدفقات النقدية خلال الفترة الحالية.

بل معرفة مصادر الدخل والأحداث التي أدت إلى تحقيقه، والتنبؤ بما سوف يكون عليه في المستقبل، وبالتالي فإن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لا بد أن تكون مفيدة بحيث توضح مصادر الدخل ومكوناته والأحداث والظروف التي أدت إلى تحقيقه وإمكانية إيجاد علاقة بينه وبين الظروف المتوقعة في المستقبل.

3- معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة ومصادرها:-

يهتم المستثمرون بالمعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية ومصادرها لغرض إجراء المقارنات الزمنية والمكانية ومحاولة التفرقة بين المصادر المباشرة للتدفق النقدي، والمصادر غير المباشرة وقدرتهما على تحقيق وتوليد التدفقات النقدية.

كما يهتم المستثمرون بالالتزامات باعتبارها أنها تمثل أسباباً مباشرة للمدفوعات النقدية، ومدى التزام المنشأة بتحويل الموارد إلى تدفقات.

وعلى ذلك يتطلب إعداد القوائم المالية التي توضح وتساعد المستثمرين على تحديد نقاط الضعف والقوة الحالية، والسيولة، ومؤشرات سداد الالتزامات.

4- معلومات عن مصادر الأموال واستخداماتها :-

يتطلب احتواء القوائم المالية على المعلومات المفيدة في تحليل مصادر واستخدامات الأموال وبصفة خاصة ما يلي:

- الأموال الناتجة أو المستخدمة في التشغيل.
- الأموال الناتجة من الاقتراض أو المستخدمة في سداد القروض.
- الأموال الناتجة عن استثمارات جديدة ممولة من أصحاب رأس المال أو الموزعة عليهم.
- مصادر واستخدام الأموال الأخرى.

5- معلومات عن المخاطر الكامنة في المشروعات:-

ويعتقد (طه، 1999، ص283) إن المخاطر التشغيلية والمالية والاستثمارية والأخرى الكامنة في المشروعات ترتبط إما بقدرة المنشأة على تحقيق عائد مناسب على الأصول،

وتذبذب التدفقات النقدية، وبقدرة المنشأة على السداد، والهيكل التمويلي وترتبط بالتغيرات في أسعار السهم وعوائدها الأمر الذي يخلق مخاطر نسبية

تؤثر على قرارات المستثمرين وتكوين توقعات سلبية مبنيـــة علـــى الربحيـــة الظـــاهرة بالقوائم المالية المنشورة ، الأمر الذي يتطلب من المراجع التعـــرف علـــى هـــذه المخـــاطر وقياسها حتى يمكنه الإدلاء برأيه في القوائم المالية الأساسية والإضافية، وأنها لا تخفى شيئاً على متطلبات المستثمرين لفهم الأوضاع المالية والتشغيلية والاستثمارية.

4-2-2-2: أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:-

وقد بين (مطر، 1993، ص126) جرى العرف على أن يتم الإفصاح عـــن المعلومـــات التي تؤثر على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلـــك القوائم، أو في جداول أخرى مكمله تلحق بها.

كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومات الواحدة نفسها إذا كانت مهمة فـــي أماكن متعددة في البيانات المالية.

هذا وتتعدد طرق الافصاح في التقارير المالية كالتالي:-

1- أن يتم عرض المعلومات المالية بطرق يسهل فهمها.

2- أن يتم ترتيب المعلومات المالية بصورة منتظمة ومرتبة ومنطقية حتى تسهل قراءتها.

3- إظهار جميع المعلومات المالية الهامة والضرورية وعرضها في مكان يسهل الوصـــول إليه حتى يتمكن مستخدمو هذه المعلومات من الاستفادة منها.

5-2-2-2 توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:-

أنه يجب أن تظهر المعلومة في وقت معين وإلا ستفقد هذه المعلومة صلاحيتها وأهميتها كما شدد مجلس المبادئ المحاسبية APB في البيان رقم (4) الصادر عنـــه بتـــاريخ 1997 (APB Statement) على أهمية عنصر توقيت الإفصاح في النص التالي "يجـــب إيـــصال المعلومات المحاسبية لمتخذ القرار في وقت مبكر وذلك إذا ما كان أي تأخير في إيصالها له سيؤثر على قراره".

ويرى (مطر، 1993، ص127) أنه يجب الموازنة بين عامل السرعة في توفير الإفصاح من جهة، وعامل الدقة واكتمال المعلومات الموضح عنها من جهة أخرى.

ويجدر الإشارة بالذكر أن الإفصاح المحاسبي يمكن استخدامه عبر الانترنت كأداة حديثة لتوفير المعلومات للأطراف المستخدمة للمعلومات المالية.

والاستخدام الهائل والكبير للانترنت من قبل الشركات والأفراد، فأصبح يحظى بالاهتمام المتنامي في الوقت الحاضر.

إن الانترنت ساهم بقسط وافر في تطوير طرق الإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية من قبل الشركات إلى جانب تخفيض قدر لا يستهان به في الوقت الطويل حتى تتاح البيانات للأطراف ذات العلاقة، وان كثيرا من الشركات في الوقت الحاضر يمكنها الاستفادة من التقنيات لعرض البيانات بطريقة جذابة تتجاوز الوسائل التقليدية.

فعلى سبيل المثال، يمكن للشركات تتضمن مواقعها الالكترونية بمواد صوتية ومرئية، فضلاً عن فترات طويلة من الزمن يتكبدها المستفيد حتى تصل إليه المعلومة.

على أي حال وبالرغم من استخدام الانترنت كأداة إضافية للإفصاح يبقى استخدامها رهناً لاعتبارات مهمة كالتكلفة، ورؤى الإدارة، وثقافة المجتمع، وسهولة الاتصال بالإنترنت، ويتوقع أن يحظى موضوع الإفصاح عن طريق الانترنت بمزيد من الاهتمام لتنامي استخدام الانترنت من قبل الشركات والأفراد ولتعاظم الحاجة إلى مزيد من الشفافية. لهذا يبقى هذا الحقل خصباً ومفتوحاً لمزيد من الدراسات المستقبلية لقياس تطور الإفصاح للشركات والمقارنة بين درجة الإفصاح في مواقع الانترنت بين الشركات فيما بينهم.

مما سبق تبين اهم الفوائد المتوقعة من الإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية يتلخص في التالي:

1- الوصول إلى قطاعات واسعة من المستفيدين الحاليين والمتوقعين.
2- زيادة كمية المعلومات المعروضة.
3- مرونة في اختيار طرق العرض المتبعة.
4- الإقلال من الوقت المهدر حتى تصل المعلومة للمستفيدين.
5- انخفاض تكلفة طباعة وتوزيع التقارير المالية.
6- توفر المعلومات بشكل ملائم وواضح للمستفيدين من خلال التحديث المستمر لمحتويات الموقع.

3-2-2 خصائص المعلومات المحاسبية:-

1-3-2-2 الملاءمة:-

أشار كل من (Donald e. kieso &j. waygandt ، 2005، ص7) إلى أن الملاءمة هي الخاصية الأساسية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار، ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يلزم أن تكون مؤثرة في القرار فإذا كانت معلومات معينة غير مؤثرة علي القرار فإنها تكون غير ملائمة لهذا القرار وتساعد المعلومات الملائمة المستخدمين لها على عمل تنبؤات من ناتج الأحداث السابقة والمستقبلية وعلى تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة.

ولكي تكون المعلومات ملائمة فإنها يجب أن تكون متاحة لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم ويجب أن تكون لها قيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية وأن يتم تقديمها في الوقت المناسب.

2-3-2-2 أمانة المعلومات وأركان الثقة بها أو الاعتماد عليها:-

يري (أبو المكارم، 2000، ص32) بأن المعلومات يجب أن تعرض بأمانة وبطريقة موضوعية وحتى تتوافر هذه الخاصية في المعلومات المحاسبية يجب أن تكون هذه المعلومات قابلة للتحقق منها وتعني أن تكون المعلومات لها دلالة محددة وأن يكون لها استقلالها بصرف النظر عمن يقوم بإعدادها أو باستخدامها فإذا قام ثلاثة مراجعين قانونيين بالتحقق من المعلومات المحاسبية الواردة في قوائم مالية معينة وإذا استخدموا نفس أساليب القياس وانتهي كل منهم إلي نتيجة تختلف عن الأخر فعند إذن تكون مثل هذه المعلومات غير موضوعية وغير قابلة للتحقق ويصعب الاعتماد عليها في اتخاذا القرارات.

3-3-2-2 حيادية المعلومات:-

يذكر(حجاج، 1995، ص71) إن مفهوم الحياد قد تعرض لهجوم متزايد، حيث أعلن البعض أنه لا يجب إصدار المعايير إذا كانت ستؤدي إلى أثار اقتصادية غير مرغوبة على صناعة أو شركة معينة، ولكننا لا نوافق هذا الرأي، فالمعايير يجب أن تكون خالية من التحيز وإلا لن يكون لدينا قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها، وبدون الثقة في القوائم المالية لن يستخدم الأفراد المعلومات التي تتضمنها.

يري (أبو المكارم، 2000، ص32) بأنه يجب أن تكون المعلومات المحاسبية محايدة حتى يمكن الاعتماد عليها ويعني ذلك أن لا تكون المعلومات متحيزة لصالح مجموعة من

الأفراد على حساب مجموعة أخرى، ويعني الحياد أيضاً أنه عند صياغة أو تطبيق المعـــايير المحاسبية يركز الاهتمام على ملائمة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وليس على النتـــائج الاقتصادية المتوقعة من استخدام قاعدة محاسبية معينة.

2-2-3-4 قابلية المعلومات للمقارنة:-

وضح (حنان، 1998، ص453) أن الهدف من قابلية المقارنةللمعلومات الماليةهو تسهيل عملية الدراسة لهاوالتحليل والتنبؤ واتخاذ القرارت، ويعد مبدأ قابليـــة المقارنـــة مـــن أهـــم المؤشرات التي يعتمد عليها التحليل المالي والرقابة بهدف تقييم أداء الوحـــدات الاقتـــصادية وذلك بمقارنة نتائج فترة زمنية معينة لشركتين أو أكثر مع بعضهم البعض، وهذا ما يـــدعي بالمقارنة.

2-2-3-5 التوقيت الملائم:-

ويرى (أبو المكارم، 2000، ص31) أن المعلومات الملائمة تساعد متخذي القرارات علـــى التنبؤ بالأحداث المتوقعة في المستقبل أو تساعد على تأكيد أو تصحيح التنبؤات السابقة.

فعلى سبيل المثال تصدر الشركات تقارير مالية ربع سنوية عن نتيجة العمليات والمركز المـــالي وتوفر هذه التقارير معلومات ملائمة لأنها توفر أساس جيد يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بالدخل السنوي المتوقع وهي في الوقت نفسه تساعد على تقييم انجاز الوحدة الاقتـــصادية عـــن فتـــرة ماضية.

ومن البديهي إن عرض مثل هذه التقارير بعد انتهاء السنة المالية يفقـــدها المنفعـــة بالنـــسبة لمتخذي القرارات.

2-2-3-6 المصداقية :-

تتسم المعلومات المحاسبية بالمصداقية بقدر خلوها من الخطأ والتحيز وعرضـــها بـــصورة صادقة (حجاج، 1995، ص70) .

2-2-3-7 القابلية للتحقق:-

يتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الأفـراد القـائمين بالقياس والذين يستخدمون نفس طريقة القياس، وذلك كأن يصل عدد من المراجعين المستقلين إلى نفس النتيجة بخصوص عدد القوائم المالية، فإذا وصلت أطراف خارجية باسـتخدام نفـس طرق القياس إلى نتائج مختلفة، فان القوائم تكون غير قابلة للتحقق منها ولا يمكن للمـراجعين إبداء الرأي فيها (حجاج، 1995، ص70).

2-2-3-8 الصدق في العرض:-

ويعني هذا المفهوم ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصـاف المحاسـبية من ناحية والموارد والأحداث التي تتجه هذه الأرقام والأوصاف لعرضها من ناحية أخـرى، بمعنى آخر هل تمثل الأرقام ما حدث بالفعل ؟(حجاج، 1995، ص70).

2-2-3-9 قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب:-

لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومه لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانيـة فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية، كمـا تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى. (حجاج، 1995، ص70).

2-2-3-10 الأهمية النسبية والإفصاح العام الأمثل:-

يرتبط هذان المفهومان ببعضهما البعض كما أنهما يرتبطان معاً بمفهوم الملاءمة وأمانـة المعلومات، ويرجع السبب في ارتباط الأهمية النسبية بالإفصاح الأمثل إلى إن المعلومات الهامة يتعين الإفصاح عنها، كما أن المعلومات التي لا يتم الإفصاح عنها يفترض مـسبقاً أنهـا غيـر هامة.

2-2-3-11 التناسق (الثبات):-

أشار (الفداغ، 2002، ص56) أنه توجد خاصية من خصائص المعلومـات المحاسـبية وهي:

التناسق ويعني أن المنشأة تطبق نفس الأساليب لنفس الحوادث المحاسبية من فترة إلـى أخرى، وهذا لا يعني أن المنشأة لا يمكن أن تتحول من طريقة إلى أخرى، فالمنشآت يمكـن أن تغير طرقها المستخدمة ولكن يجب أن تكون فيها الطريقة الجديدة أفضل من السابقة لها.

وعند ذلك فإن طبيعة وتأثير التغير المحاسبي وكذلك التبرير المقدم بشانه يجب أن تفصح عنه أو يظهر بالتقارير المالية في الفترة التي حدث فيها التغيير.

وبناء على ما سبق يمكن القول المعلومات المحاسبية يجب ان تتصف بالاتي:-:

1. أنه يجب الاستفادة من المعلومات المالية بصورة مباشرة أو غير مباشرة مهما تعددت فئات المستخدمين سواء خارجيين أم داخليين.
2. أن تتصف المعلومات بصفات كالمصداقية والثقة والأمانة والحيادية والقابيلة للمقارنة والفهم والاستيعاب والثبات، وذلك حتى تتمكن الجهات المستفيدة والمستخدمة من الاستفادة منها وعمل المقارنات والتحليلات اللازمة مما يساعدهم في اتخاذ القرارات الصحيحة والمناسبة.
3. يجب تحديد نوع وطبيعة المعلومات الواجب الإفصاح عنها التقارير المالية التي تتمثل في قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق المساهمين وعن أي معلومات أساسية وضرورية أو إضافية التي تجعل القوائم المالية تمتاز بالمصداقية والشفافية مما تزيد من ثقة المساهمين فيها.

المبحث الثالث: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي الأول المعدل

2-3-1 مقدمة:-

يحل المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل لعام 1997 محل معيار المحاسبة الدولي الأول "الإفصاح عن السياسات المحاسبية" ومعيار المحاسبة الدولي الخامس "المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية"، ومعيار المحاسبة الدولي الثالث عشر"عرض الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة".

وعلى ذلك فإن هذا المعيار مصمم لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة، وأنه يمثل كافة متطلبات الإفصاح وقابل للتطوير.

إن الهدف من المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل هو عرض البيانات المالية للقوائم المالية من أجل ضمان إمكانية مقارنتها مع البيانات المالية لمنشآت أخرى.

ولتحقيق هذا الهدف حدد المعيار المحاسبي الأول الاعتبارات الكلية لعرض البيانات والإرشادات الخاصة بهيكلها والحد الأدنى من المتطلبات لمحتوى البيانات.

وأما ما يخص الإعتراف بالعمليات والأحداث اللاحقة وقياسها والإفصاح عنها فقد تناولتها المعايير المحاسبية الدولية الأخرى.

أهم قواعد الإفصاح عن المعلومات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولى الأول المعدل على النحو الأتي:

2-3-2 السياسات المحاسبية:-

نص المعيار المحاسبي الدولي الأول في الفقرة (20) علي أنه:

يجب علي الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملاءمة لكافة المتطلبات الخاصة بالبيانات المالية وعلى الادراة تطوير السياسات المحاسبية لضمان توفير البيانات المالية للمعلومات وهي:-

أ- ملائمة لاحتياجات المستخدمين الخاصة باتخاذ القرارات.

ب- تمثل بشكل صحيح نتائج المنشاة ومركزها المالي.

ت- تعكس الناحية الاقتصادية للإحداث والعمليات وليس فقط الشكل القانوني.

ث- محايدة أي إنها ليست متحيزة.

جـ - حصيفة.

حـ- كاملة في كافة النواحي المادية.

فالسياسات المحاسبية هي المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المنشاة في إعداد وعرض البيانات المالية ،تتضمن السياسات المحاسبية المبادئ والقواعد والأعراف والأحكام التي تتبناها الإدارة في إعداد البيانات المالية ويوجد في العادة العديد من السياسات المحاسبية التي يتم استخدامها للموضوع المحاسبي ذاته ولذلك لابد من الإجتهاد من قبل الإدارة في اختيار وتطبيق أفضل السياسات المحاسبية المناسبة للمؤسسة والتي تعرض وضعها المالي ونتائج أعمالها بصورة صحيحة في الظروف المحيطة.

يجب علي الإدارة أن تراعي الاعتبارات الثلاثة الآتية في اختيارها وتطبيقها للسياسات المحاسبية المناسبة ولإعداد البيانات المالية :

أ- الحيطة والحذر:-

وذلك بمراعاة التخطيط في قياس نتيجة العمليات لدي إعداد البيانات المالية هذا ولا يبرر الحذر تكوين احتياطات سرية أو غير معلنة

ب-تفوق الجوهر علي الشكل:

يجب أن يتم عرض وتقييم العمليات والأحداث وفقاً لواقعها ومضمونها الحقيقي (جوهرها) وليش شكلها القانوني فقط.

جـ- الأهمية النسبية:

في عرض المعلومات المالية المنشورة يجب مراعاة الأهمية النسبية وذلك بالإفصاح عن البنود كلها التي يكون لها تأثير مادي علي عملية اتخاذ القرارات.

أمثلة للسياسات المحاسبية التي تحتم الإفصاح:

أ- سياسة توحيد البيانات المالية.

ب- سياسات التقييم (التكلفة التاريخية- التكلفة الاستبدالية – القوة الشرائية لوحدة النقد).

ت- السياسة المحاسبية المتبعة في معالجة العقود والمقاولات طويلة الأجل (طريقة نسبة الانجاز – طريقة العقود المنتهية).

ث- سياسات الاهلاك (طريقة القسط الثابت – طريقة مجموع أرقام السنين – طريقة القسط المتناقص).

ج- سياسة تقييم المخزون (الوارد أولاً صادر أولاً – الوارد أخيراً صادر أولاً – المتوسط المرجح).

وغيرها من السياسات المحاسبية.

3-3-2 عرض السياسات المحاسبية:-

نص المعيار الدولي رقم (1) من المادة (97) إلى المادة رقم (99) على الآتي:

يجب أن يبين القسم الخاص بالسياسات المحاسبية في إيضاحات البيانات المالية ما يأتي:

أ. أساس (أسس) القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية.

ب. كل سياسة محاسبية محددة لازمة للفهم المناسب للبيانات المالية.

بالإضافة إلى السياسات المحاسبية المحددة المستخدمة في البيانات المالية من المهم بالنسبة للمستخدمين أن يكونوا على علم بأساس (أسس) القياس المستخدمة (التكلفة التاريخية، التكلفة الحالية، القيم الممكن تحقيقها والقيمة العادلة أو القيمة الحالية) لأنها تشكل الأساس الذي يتم بموجبه إعداد البيانات المالية بكاملها، وعندما يكون هناك أكثر من أساس قياس واحد يستخدم في البيانات المالية، مثال ذلك عندما يتم إعادة تقييم موجودات معينة غير متداولة فإنه يكفي تقديم دلالة على فئات الموجودات المطلوبات التي طبق عليها أساس القياس.

وعند تقرير ما إذا كان الإفصاح عن سياسة محاسبية محددة، يجب على الإدارة النظر فيما إذا كان الإفصاح سيساعد المستخدمين في فهم الطريقة التي تعكس المعاملات والأحداث في الأداء والمركز المالي المقدم عنهما التقرير.

وتشكل السياسات المحاسبية التي قد تنظر المنشأة في عرضها ما يأتي على سبيل المثال لا الحصر:

1- الإعتراف بالإيراد.
2- مبادئ التوحيد بما في ذلك الشركات التابعة والزميلة.
3- الشركات المندمجة.
4- المشاريع المشتركة.
5- الإعتراف بالموجودات الملموسة وغير الملموسة واستهلاكها وإطفاؤها.
6- رسملة تكاليف الاقتراض والمصروفات الأخرى.
7- عقود الإنشاء.
8- ممتلكات الاستثمار.
9- الأوراق المالية والاستثمارات.
10- عقود الإيجار.
11- تكاليف البحث والتطوير.
12- المخزونات.
13- الضرائب بما في ذلك الضرائب المؤجلة.

14- المخصصات.
15- تكاليف منافع الموظفين.
16- تحويل العملة الأجنبية والتحوط.
17- تعريف قطاعات العمل والقطاعات الجغرافية وأساس توزيع التكلفة بين القطاعات.
18- تعريف النقد ومعادلات النقد.
19- محاسبة التضخم.
20- المنح الحكومية.

2-3-4 المحاسبة علي أساس الاستحقاق:=

تنص الفقرة (25) من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1):-

يجب علي المنشأة المستمرة إعداد بياناتها عدا المعلومات الخاصة بالتدقيق النقدي بموجب المحاسبة علي أساس الاستحقاق،وذلك بان يتم الإعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها وليس عندما يتم استلام أو دفع النقد أو ما يعادله ويتم تسجيلها في السجلات المحاسبية والإبلاغ عنها في البيانات المالية للفترات التي تتعلق بها أي يتم الإعتراف بالنفقة التي تخصها وليس وقت دفع النفقة.

2-3-5 فرضية استمرار المنشأة:-

تنص الفقرة (23) من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1):-

عند إعداد البيانات المالية يجب علي الإدارةاعدادها الافتراض أن المنشأة مستمرة ما لم تكن هناك نية لدي الإدارة أما بتصفية المنشأة أو بالتوقف عن المتاجرة أو ليس أمامها بديل واقعي سوي أن تفعل ذلك ،وعندما تكون الإدارة على علم أثناء قيامها بإجراء تقييمها في حالات عدم التأكد و تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة في قدرة المنشاة علي البقاء كمنشاة مستمرة، فانه يجب الإفصاح عن هذه الحالات، وعندما لا يتم إعداد البيانات المالية علي أساس ان المنشاة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة وعن الأساس التي بموجبه تم إعداد البيانات المالية وسبب عدم اعتبار المنشأة أنها منشاة مستمرة، وتعني هذه الفترة أن يتم تقسيم حياة المنشأة إلى فترات محاسبية متساوية وغالباً ما تكون سنة مالية (اثنا عشر شهراً) من أجل معرفة نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة في نهاية كل فترة محاسبية بدلاً من الانتظار إلى حين تصفية المشروع تصفية نهائية.

2-3-6 مكونات البيانات المالية:-

نص المعيار المحاسبي الدولي الأول للفقرة رقم (7) علي أن تشمل مكونات البيانات المالية الأجزاء التالية:

أ- الميزانية العمومية.

ب- بيان الدخل .

جـ بيان يبين ما يأتي:

1. جميع المتغيرات في حقوق المساهمين.
2. جميع المتغيرات في حقوق المساهمين عدا تلك الناجمة من العمليات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات علي المالكين.

د- بيان التدفق النقدي.

هـ-السياسات المحاسبية والإيضاحات.

2-3-7 عرض البيانات المالية:-

نص المعيار المحاسبي الدولي الأول للفقرة رقم (5):-

البيانات المالية هي عرض مالي هيكلي من للمركز المالي للمنشاة والعمليات التي تقوم بها ،والهدف من البيانات المالية ذات الاغراض تقديم المعلومات حول المركز المالي للمنشاة وادائها وتدفقاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم للقرارت الاقتصادية ، كما تقدم البيانات المالية نتائج هامة للادراة الموكلة لها، ولتحقيق هذا الهدف تقدم البيانات المالية معلومات حول ما ياتي :-

أ- موجودات المنشأة.

ب- مطلوبات المنشأة.

جـ -حقوق المساهمين.

د- دخل ومصروفات المنشأة بما في ذلك الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية.

وتساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات حول البيانات المالية المستخدمين في توقع التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وبشكل خاص توليد النقد ومعادلات النقد والتأكد من ذلك.

2-3-8 ثبات العرض:-

تنص الفقرة (27) من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1):-

يجب الإبقاء علي عرض وتصنيف البنود في العمليات المالية من فترة إلى الفترات التالية لها في الحالات الآتية:

أ- إذا تبين تغير هام في طبيعة عمليات المنشأة أو مراجعة عرض بياناتها المالية وان التغير سينجم عنه عرض مناسب أكثر للأحداث أو العمليات.

ب- إذا تطلب معيار محاسبة دولي إجراء تغير في العرض أو تفسير للجن التفسيرات السابقة.

ويقصد بما تقدم تطبيق السياسات والقواعد والمبادئ المحاسبية نفسها التي تم اختيارها بصورة ثابتة ومنتظمة من فترة إلى أخرى ولا يجوز تغير هذه السياسات أو الطرق أو المبادئ إلا لسبب جوهري ولا بد من الإفصاح عن هذا التغير وسببه.

2-3-9 أساليب عرض البيانات المالية:

- الإيضاحات بين قوسين وتستخدم للفت الانتباه علي رقم معين دون غيره في صلب القوائم المالية.
- الملاحظات الإيضاحية وتظهر في أسفل القائمة وهنا يشار إلى رقم الملحوظة في صلب القائمة.
- الجداول المساعدة وهي تساعد علي معرفة تفاصيل الرقم الإجمالي الذي ظهر في صلب القوائم المالية.
- البنود المقابلة هي وضع الحسابات التي لها علاقة ببعضها بشكل قريب.

2-3-10 المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية العمومية:-

تنص الفقرة رقم (66) من المعيار المحاسبي الدولي المعدل:-

يجب أن تحتوي الميزانية العمومية في صلبها كحد أدنى من البنود التي تظهر مايلي:

أ- الأملاك والمصانع والمعدات.

ب- الموجودات غير الملموسة.

ت- الموجودات المالية (باستثناء المبالغ المبينة في البنود 6/5).

ث- الاستثمارات التي تمت محاسبتها أسلوب حقوق الملكية.

ج- المخزونات.

ح- الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى.

خ- النقد وما يعادل النقد.

د- الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى.

ذ- المطلوبات والموجودات الضريبية حسبما يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 12- ضرائب الدخل.

ر- المخصصات.

ز- المطلوبات غير المتداولة المنتجة للفائدة.

س-حصة الأقلية.

ش-رأس المال الصادر والاحتياطات.

11-3-2 المعلومات التي تعرض إما في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات:-

تنص الفقرة رقم (74) من المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل:-

يجب على المنشأة أن تفصح عن عملياتها أما في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات:

1- بالنسبة لكل نوع من رأس المال المساهم:

أ- عدد الأسهم المصرح بها.

ب- عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل وعدد الأسهم الصادرة ولكنها ليست مدفوعة بالكامل.

جـ القيمة الاسمية لكل سهم أو أن الأسهم ليست لها قيمة اسمية.

د- مطابقة لعدد الأسهم غير المسددة في بداية ونهاية السنة.

هـ- الحقوق أو الإفضليات والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود علي توزيع الأرباح أرباح الأسهم وتسديد رأس المال.

ن- اسم المنشأة التي تملكها المنشأة نفسها أو شركاتها الفرعية أو شركاتها الزميلة.

و- الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب الخيارات وعقود المبيعات بما في ذلك الشروط والمبالغ.

2- وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن المالكين.

3- عندما يقترح توزيع أرباح أسهم ولكن تتم الموافقة عليها لدفع المبلغ المشمول أو غير المشمول في المطلوبات.

4- مبلغ أية أرباح أسهم تفضيلية متراكمة لم يتم الإعتراف بها.\

2-3-12 المعلومات التي يجب أن تقدم في الجزء الرئيسي في قائمة الدخل:-

تنص الفقرة رقم (75) من المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل:-

يجب أن تشمل قائمة الدخل كحد ادني على البنود التي تعرض المبالغ التالية:

أ. الإيراد.

ب. نتائج الأنشطة التشغيلية.

ت. تكاليف التمويل.

ث. حصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية.

ج. المصروف الضريبي.

ح. الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية.

خ. البنود غير العادية.

د. حصة الأقلية.

ذ. صافي الربح أو الخسارة للفترة.

2-3-13 المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل أو الإيضاحات:-

تنص الفقرة رقم (77) من المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل:-

يجب علي المنشأة أن تعرض إما في صلب قائمة الدخل أو في إيضاحات قائمة الدخل تحليلاً للمصروفات باستخدام تصنيف مبني إما علي طبيعة المصروفات أو عملها ضمن المنشأة .

2-3-14 التغيرات في حقوق المساهمين:-

تنص الفقرة رقم (86) من المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل:-

يجب علي المنشأة أن تعرض كجزء مستقل بياناتها المالية التي تظهر ما يأتي:

أ- صافي الربح أو الخسارة للفترة.

ب-كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الإعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين وإجمالي هذه البنود.

جـ- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية التي تم التعامل معهما بموجب المعالجات القياسية في معيار المحاسبة الدولي (8) وهذا يتناول

موضوع صافي ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الأساسية إضافة إلى ذلك يجب علي المنشأة أن تعرض ضمن هذا البيان أو في الإيضاحات ما يأتي:

ا- المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين.

ب- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية العمومية خلال الفترة.

ج- مطابقة بين القيمة المسجلة لكل فئة من الأسهم العادية برأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة ، حيث تعكس التغيرات في حقوق مساهمي المنشأة بين تاريخين للميزانية العمومية الزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها أو ثروتها خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المعينة التي تم تبنيها أو الإفصاح عنها في البيانات المالية، وفيما عدا التغيرات الناجمة عن عمليات مع المساهمين مثل مساهمات وأرباح رأس المال يمثل التغير الكلي في حقوق المساهمين إجمالي الأرباح والخسائر التي ولدتها أنشطة المنشآت خلال الفترة (الفقرة(87) من المعيار المحاسبي الدولي).

15-3-2 أنواع المعلومات الإضافية:-

تعد القوائم الملحقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وقد صنفت على النحو التالي :-

1- الاحتمالات: هي الأحداث التي يحتمل وقوعها لكن من الصعب تحديد تأثيرها المالي في المنشأة بشكل قطعي مثل الأرباح المحتملة، وهناك شرطان يجب الأخذ بهما لادراج هذه الاحداث في القوائم المالية وهي:

أ. إمكانية تقدير قيمة الخسارة المحتملة.

ب. أن تكون نسبة الاحتمال تزيد عن (25%).

2- طرق التقويم والمبادئ والمفاهيم، أي كيف تم التقييم وما هي المبادئ المستخدمة وماذا تعني بعض المفاهيم.

3- العقود التجارية والالتزامات وهي التزامات الشركة لتوزيع الأرباح للمساهمين ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وهذه لا يمكن إيرادها في صلب القوائم المالية، والهدف منها تقييم مدى تأثير هذه الأطراف في الربحية المستقبلية للشركة.

4- الأحداث اللاحقة للقوائم المالية وهي الأحداث التي تحدث بعد تاريخ 12/31 وحتى تاريخ إعداد تقرير مدققي الحسابات حيث يجب بيان هذه الأحداث الموجبة لتغير بعض الأرقام إذا كانت أحداثاً مباشرة أو غير مباشرة.

وهناك ثلاثة أنواع من الأحداث المتعلقة بهذا الموضوع التي يمكن أن تحصل بعد تاريخ إعداد القوائم المالية وقبل إتمام إصدار التقرير وهي:

1- الأحداث التي تؤثر مباشرة في الأرقام والمبالغ المنشورة في القوائم المالية.

2- الأحداث التي تغير بشكل مادي التقييمات الصحيحة المستمرة للميزانية أو العلاقات بين أصحاب حقوق الملكية، أو تؤثر بشكل مادي في فائدة الأنشطة المنشورة للسنة السابقة كوسيلة للتكهن للفترة الجارية.

3- الأحداث التي يمكن أن تؤثر بشكل مادي في العمليات التشغيلية أو التقييمات المستقبلية.

16-3-2 تقرير مجلس الإدارة:-

يري (جربوع، 2007، ص14، ص15) أنه يجب علي مجلس الإدارة أن يعد تقريراً سنوياً للعرض علي المساهمين يشمل بوجه خاص ، فضلاً عما تتطلبه القوانين ما يلي:

- نظرة شاملة عن أعمال الشركة ومركزها المالي.
- النظرة المستقبلية لنشاط الشركة خلال العام القادم.
- أنشطة ونتائج أعمال الشركات التابعة إن وجدت.
- نبذة عن التغييرات في الهيكل الرئيسي لرأس المال بالشركة.
- مدى الالتزام بمتابعة وتطبيق قواعد حوكمة الشركات.

17-3-2 تقرير مدقق الحسابات:-

يعد تقرير مدقق الحسابات (المحاسب القانوني) الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الأطراف المختلفة التي يخدمها المدقق ولها مصلحة في البيانات المالية المنشورة ولذلك ان التقريرالمعد يوجه للجهة التي قامت بتعين المدقق وهي الهيئة العامة للمساهمين.

وقد أجمعت المعاهد والجمعيات المحاسبية العالمية علي وجوب قيام مدقق الحسابات بوضع تقرير خطي وفقا لما جاء في المعيار الدولي الأول علي أنه: يجب أن يتضمن تقرير المدقق رأياً خطياً عن المعلومات المالية.

كما نص المعيار الرابع من معايير إعداد التقرير التي أوردها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين علي ضرورة إعداد المدقق لتقرير يبين فيه رأيه المحايد المستقل بالنسبة للقوائم المالية ككل، كما أنه يجب الإشارة إلى الهدف من تدقيق البيانات المالية هو تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت من كافة النواحي الأساسية وفقا لإطار تقارير مالية محددة وأن العبارة المستعملة لبيان رأي المدقق هي "تعبر بصورة حقيقية وعادلة "ولذلك ينطبق

نفس الغرض على تدقيق المعلومات المالية أو المعلومات الأخرى المعدة وفقا لمقاييس ملائمة. ولذلك يتم في العادة إعداد وعرض البيانات المالية سنويا والتي توجه لتلبية احتياجات الحاجات المشتركة لشريحة واسعة من المستفيدين من المعلومات، لذا فإن البيانات المالية تحتاج إلى أن تعد وفقا للآتي:-

أ- المعايير الدولية المحاسبية.

ب-المعايير الوطنية المحاسبية.

ويتم ذلك من خلال الحصول على أدلة إثبات كافية وملاءمة ليتمكن المدقق من استخلاص الاستنتاجات التي يبنى عليها راية في البنود المحاسبية التي وردت في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وإبراز قضايا هامة في المرحلة النهائية لعملية التدقيق مثل:

- الإحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية.
- تقييم مخاطر المنشاة المستمرة.
- تقييم قرارات الإدارة.
-تقييم العرض العادل للبيانات المالية.

الفصل الثالث : نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة.

الفصل الثالث: نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة.

3-1 مقدمة:-

يقع علي عاتق إدارة المنشأة إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية كما أن من مسؤوليتها المحافظة علي هذا النظام والتأكد من سلامة تطبيقه كما أن هناك التزاماً قانونياً يقع علي عاتق المنشأة بإمساك حسابات منتظمة وبصفة خاصة في حالة الشركات المساهمة ولا اتصور وجود حسابات منتظمة بدون وجود نظام سليم للرقابة الداخلية (جربوع، 2002، ص155).

ويري (الراشد، 1993، ص44، ص48) إن وظيفة الرقابة تعني مجموعة الأعمال والإجراءات التي تتبعها الإدارة للتأكد من صحة أداء الأعمال والأنشطة المختلفة من قبل المرؤوسين طبقاً للخطط والبرامج المحددة مسبقاً بما يكفل تحقيق أهداف المنشأة بأعلى كفاءة اقتصادية ممكنة ومن ثم تحديد الانحرافات عن الخطط الموضوعة لإمكان اتخاذ الإجراءات العلاجية بما يمنع وقوعها مستقبلاً، ولذلك لابد من إعداد الكشوف والتقارير المالية بصورة تسمح بتوفير البيانات والمعلومات لمختلف المستويات الإدارية في الشركات مع مراعاة المستوى الإداري المعني بالبيانات المالية المتعلقة بالأنشطة التي يمكن أن يؤثر فيها سلباً أو إيجابياً.

وعليه فإن الرقابة الداخلية هى نقطة الانطلاق الذي يركز عليها مراجع الحسابات الخارجي المستقل عند إعداده لبرنامج المراجعة وتحديد الاختبارات التي سيقوم بها، والفحوص التي ستكون مجالاً لتطبيقه إجراءات المراجعة (جربوع، 2002، ص155).

والباحث هنا قام في هذا المبحث بتعريف الرقابة وأهميتها وأهدافها وأنواعها ومكوناتها وخصائصها ودور المراجع الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلي وبيان مدى أهمية وقوة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة الذي يعتبر الإشارة الأولى على الحكم على نتائج أعمال المنشأة وسلامة البيانات والمعلومات والتقارير المالية المقدمة من إدارتها.

2-3 تعريف نظام الرقابة الداخلية:-

لقد عرفت لجنة التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA الرقابة الداخلية بأنها:

تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وحفظ البيانات ومراجعتها والتأكد من دقتها ومدي الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين علي التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة.

وأشار المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (مفاهيم التدقيق المتقدمة، 2001، ص27)

فإن مصطلح الرقابة الداخلية يشير إلى كل السياسات والإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة في الوحدة لتساعد في التأكد من تحقق الأهداف الرئيسية للإدارة إلى أقصى حد ممكن بفاعلية وانتظام.

وتشمل الرقابة الداخلية مايلي:-

- احترام الإدارة للسياسات.
- المحافظة على الأصول .
- اكتشاف الغش والخطأ.
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية .
- إعداد المعلومات المالية بأمانة وفي الوقت المناسب.

وعرفها (الراشد، 1993، ص47) بأنها نوع من الجهود المنظمة لمقارنة الأداء الفعلي مع الأهداف والخطط المحددة مسبقاً كي يتم اتخاذ الإجراءات العلاجية إذا لزم الأمر وأشار المصدر السابق إن وظيفة الرقابة تعني مجموعة الأعمال والإجراءات والتي تتبعها الإدارة للتأكد من صحة أداء الأعمال والأنشطة المختلفة من قبل المرؤوسين طبقاً للخطط والبرامج المحددة مسبقاً بما يكفل تحقيق أهداف المنشأة بأعلى كفاءة اقتصادية ممكنة ومن ثم تحديد الانحرافات عن الخطط الموضوعة لإمكان اتخاذ الإجراءات العلاجية بما يمنع وقوعها مستقبلاً.

3-3 أهمية نظام الرقابة الداخلية:-

تنبع أهمية نظام الرقابة الداخلية من أنها نقطة الإنطلاق الذي يرتكز عليها مراجع الحسابات الخارجي المستقل عند إعداده لبرنامج المراجعة، وتحديد الاختبارات والفحوص التي ستكون مجالاً لتطبيق إجراءات المراجعة، كما أنه يقع على عاتق إدارة المنشأة إقامة نظام رقابة داخلية سليم والمحافظة عليه والتأكد من سلامته، ولا يمكن وجود حسابات منتظمة بدون نظام رقابة داخلية سليم (جربوع، 2002، ص155).

كما أن الالتزام بتقييم نظام الرقابة الداخلية سيؤدي إلى تحديد درجة الثقة ودرجة الاعتماد على البيانات المالية، وأن عدم الالتزام بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية سوف يؤدي إلى وجود ثغراث في النظام المحاسبي وتزداد عمليات الاختلاس والسرقة والغش (جربوع، 2002، ص157).

ومما سبق يمكن القول إذا كان نظام الرقابة الداخلية سليم وفعال وقوي ويمكن الاعتماد عليه فإنه يمكن الحصول على البيانات المالية الدقيقة اللازمة التي يمكن الاعتماد عليها في التخطيط واتخاذ القرارات، وكذلك يعتمد عليها المستفيدون والمستخدمون لها، وتزداد ثقة المساهمين والمستثمرين في البيانات والتقارير المالية للشركات، ويعزز مكانتها في السوق المالي.

3-4 أهداف نظام الرقابة الداخلية:-

حدد (جربوع، 2002، ص159) معني أهداف إقامة نظام للرقابة الداخلية في المنشأة، فالرقابة الداخلية تعني كافة السبل والإجراءات التي تستخدمها المنشأة لتحقيق الأهداف التالية:

أ- حماية أصول وممتلكات المنشأة من العبث والسرقة والاختلاس وسوء الاستخدام.

ب- إمداد إدارة المنشأة بالبيانات المحاسبية الدقيقة والتي يمكن الاعتماد عليها في عمليتي التخطيط واتخاذ القرارات.

ج- تشجيع الكفاية الإنتاجية ومحو الإسراف والعادم في الصناعة والإنتاج بأقل تكلفة ممكنة.

د- التأكد من أن جميع العاملين بالمنشاة ملتزمين بتنفيذ السياسات التي وضعتها إدارة المنشأة.

وبين (الصبان، 1997، ص193) بأن أنظمة الرقابة وما تشمل عليه من طرق وإجراءات ستساعد علي توفير المعلومات الصادقة التي يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها بصورة كبيرة هذا بالإضافة إلى إيجاد الوسائل الكفيلة لمنع أو تخفيض فرص التلاعب أو السرقة لموارد الوحدة .

وأخيراً فإن ما تسعي إليه أنظمة الرقابة الداخلية باستمرار هو تحقيق الكفاية الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة وهذا ما تهدف أيضاً إدارة الوحدة إلى تحقيقه.

3-5 أنواع الرقابة الداخلية:-

من خلال دراستنا لمفهوم الرقابة وجد تشابك وتداخل لمفهوم الرقابة وعليه يتم تقسيم الرقابة إلي الأقسام التالية

3-5-1 الرقابة الإدارية:-

وهي تتضمن الخطة التنظيمية والإجراءات والسجلات المرتبطة بعمليات اتخاذ القرارات التي تؤدي إلى التصريح بالعمليات ويعتبر هذا النوع أحد الوظائف الإدارية التي ترتبط مباشرة بالمسؤولية عن تحقيق أهداف التنظيم وهي نقطة البداية لتقرير أنظمة الرقابة المحاسبية علي العمليات (جربوع، 2006، ص296).

وبين مفهوم الرقابة الادراية انها العملية التي بواسطتها يتاكد المدراء من ان الموارد قد تم تحصيلها واستخدامها بكفاءة وفاعلية لتحقيق اهداف المنظمة(الراشد، 1993، ص49) .

عرف (الصبان، 1997، ص193) الرقابة الإدارية بأن تتمثل في الخريطة التنظيمية وبكل الطرق والإجراءات التي تختص أساساً بالكفاية الإنتاجية والالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة وهذه الإجراءات عادة ترتبط بطريقة غير مباشرة بالنواحي المالية والسجلات المحاسبية ومن بين ما تشمل عليه هذه الرقابة دراسة الزمن والحركة واستخدام طرق التحليل الإحصائي وإعداد برامج تدريب العاملين ومراقبة الجودة.

3-5-2 الرقابة المحاسبية:-

عرف (جربوع، 2006، ص296) الرقابة الداخلية المحاسبية بانها تشمل الخطة التنظيمية والإجراءات المحاسبية التي تتعلق بحماية الأموال ودقة السجلات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها وبالتالي فهي مصممة للحصول علي تأكيدات معقولة بما يلي:

- أن العمليات يتم تنفيذها طبقاً لتعليمات إدارة الشركة.
- أن العمليات يتم تسجيلها بما يضمن:

1. السماح بإعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
2. مسئولية التحاسب علي الأصول.

- التعامل مع الأصول لا يسمح به إلا بتصريح من الإدارة مع الأصول الموجودة علي فترات معقولة واتخاذ الإجراء المناسب بشأن أي فروق.

عرف (الصبان، 1997، ص193) بأن الرقابة المحاسبية تتكون من الخريطة التنظيمية وكل الطرق والإجراءات التي تختص أساساً وترتبط مباشرة بحماية الأصول ومدي الوثوق في السجلات المالية وما تنتجه من بيانات وتقارير والوسائل هذه الرقابة ضرورة الفصل بين الأصل والسجل والحماية المادية للأصول واستخدام المراجعة الداخلية.

وضح (القباني، 2007، ص19) بأن الرقابة المحاسبية هي نقطة البدء المنطقية للفحص العادي للقوائم المالية ومن الضروري إتمام هذا الفحص لعدة أسباب منها:

إن إتمام هذا الفحص يؤدي إلى إتمام إجراء معياري للمراجعة الكاملة حيث تزود الرقابة المحاسبية المراجع بأساس للثقة في السجلات بما يجعله يحدد طبيعة واتساع وتوقيت اختبارات التحقق

ويبين (الراشد، 1993، ص49) الهدف من استخدام مصطلح الرقابة المحاسبية وهو إبراز التحليل المحاسبي في مجال الرقابة المالية.

ووضح أهمية الرقابة المحاسبية الداخلية (القباني، 2007، ص14، ص15) ظهرت في السنوات الأخيرة عدة عوامل أدت إلى ضرورة أن يأخذ المراجعون في اعتبارهم اهتماماً أكبر للرقابة المحاسبية الداخلية بالمشروع.

ومن هنا وضح (الراشد، 1993، ص15، ص16) أنه توجد مجموعة من خصائص الرقابة المحاسبية:

1. تستخدم معظم المشروعات التي تتعامل مع العمليات المالية بعض أشكال الرقابة علي أصولها مثل الرقابة علي الرواتب والرقابة علي عمليات الصرف التي تحتاج إلى توقيعات علي الشيكات وبدون هذه الأشكال الرقابية يصعب علي المشروعات أن تحمي وأن تعتمد علي القيود والسجلات التي لديها أو عموماً أن تعمل بكفاءة.
2. يعتمد مدي التوسع في فحص نظم الرقابة بالمشروع علي مدي تعقد عملية حفظ القيود وتكلفة وجهود إعداد العناصر الرقابية والنتائج المتوقعة من استبعادها.
3. أما مسئولية التأكد من الهيكل المناسب للرقابة يؤدي إلى تقليل فرص الأخطاء المقصودة وغير المقصودة فتقع علي عاتق الإدارة وليست ضمن مسئولية المراجع.

3-5-3 الرقابة المالية:-

أنها تتضمن مجموعة متكاملة وشاملة من النظم والأساليب المتناسقة مع بعضها تشمل المحاسبة المالية، التكاليف، الموازنات التخطيطية، تحليل العلاقة بين التكاليف والإيرادات والأرباح، قياس وتقييم الأداء، وهذا يعني أن الرقابة المالية ليست وظيفة محددة وإنما هي عبارة عن نشاط متشعب متكامل وتندمج من خلاله وظائف الإدارة والمحاسبة للتأكد من أن الأعمال المنجزة إنما تمت طبقا للخطط الموضوعة حتى يمكن إيضاح مواطن القوة والضعف واتخاذ الخطوات المناسبة(الراشد، 1993، ص49).

3-5-4 الضبط الداخلي:-

الضبط الداخلي يتضمن تقسيم العمل والسلطة لضبط العمليات اليومية الروتينية والذي بواسطته يمكن أن يتحقق شخص ما من عمل شخص آخر مستقل عنه أو يكون عمل شخص ما مكملا لعمل شخص اخر بمعني ألا ينفرد شخص واحد بعمل معين من بدايته إلى نهايته وبهذا يمكن تفادي وقوع الأخطاء والأشياء غير المرغوب فيها واكتشاف ما قد يحدث من ذلك في وقت مبكر وبذلك يعد الضبط الداخلي الجزء الميكانيكي أو الآلي لنشاط الرقابة الداخلية بمفهومها الشامل ويوفر لها دليلاً تلقائياً علي الدقة والانضباط (جربوع، 2006، ص296، ص297).

يرى(عبد الله، 1976، ص11) بأن الضبط الداخلي يعتمد في سبيل تحقيق أهدافه علي تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف أخر يشاركه تنفيذ العملية كما يعتمد علي تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

3-5-5 المراجعة الداخلية:-

المراجعة الداخلية هي نشاط تقييمي مستقل خلال تنظيم معين يهدف إلى مراجعة وفحص العمليات المالية والقيود والمستندات بشكل مستمر كأساس لخدمة الإدارة فهي رقابة إدارية تمارس لقياس فعالية أساليب الرقابة الأخرى.

كما أن المراجعة الداخلية تهتم بفروع الرقابة كافة وتطويرها كالرقابة المحاسبية، الرقابة الإدارية، الضبط الداخلي، بما يحقق أهداف المشروع وينسجم مع الفلسفة الإدارية التي تبنتها الإدارة العليا مما يجعل المراجع الحسابات الخارجي يعتمد على المراجعة الداخلية عند تقويمه لنظام الرقابة الداخلية(جربوع، 2006، ص297، ص298).

وهناك مجموعة من العوامل التي ساعدت علي تطور واتساع نطاق الرقابة الداخلية ذكرهـــا (جربوع، 2006، ص299) مجموعة من العوامل التي ساعدت علي تطور واتساع نطاق الرقابة الداخلية:-

1. كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها وتعقدها وانفصال الملكية عن الإدارة.
2. تفويض السلطات والمسئوليات إلى بعض الإدارات الفرعية.
3. حاجة الإدارة عند حماية موارد وممتلكات المنشأة من العبث والسرقة والاختلاس وسوء الاستخدام.
4. حاجة المؤسسات الحكومية وإدارتها إلى بيانات دقيقة وسليمة.
5. تطور إجراءات المراجعة إذ تحولت عملية المراجعة للبيانات المالية من كاملة تفـــصيلية إلى اختبارية.

3-6 مكونات نظام الرقابة الداخلية:-

وضح (الصبان، 1997، ص191) بأن مكونات الرقابة الداخلية تتمثل في العناصر التالية:

1. عدد من الأفراد يتمتعون بالثقة مع وجود خطوط واضحة للسلطة والمسؤولية.
2. فصل مناسب للواجبات.
3. إجراءات ملائمة لتحقيق نظام متكامل يعتمد عليه.
4. مستندات وسجلات مناسبة.
5. إجراءات ملائمة لمسك السجلات.
6. رقابة مادية علي الأصول والسجلات.
7. مراجعة مستقلة للأداء.

3-7 العوامل التي ساعدت علي تطور واتساع نطاق الرقابة الداخلية:-

ذكر (جربوع، 2006، ص299) أنه توجد مجموعة من العوامل التي ساعدت علي تطـــور واتساع نطاق الرقابة الداخلية:

أ- كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها وتعقدها وانفصال الملكية عن الإدارة.

ب- تفويض السلطات والمسئوليات إلي بعض الإدارات الفرعية.

ت- حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة وسليمة.

ث- مسئولية الإدارة عن حماية موارد وممتلكات المنشأة من العبث والسرقة والاختلاس وسوء الاستخدام .

ج- حاجة المؤسسات الحكومية وإدراتها الي بيانات دقيقة وسليمة.

ح- تطور إجراءات المراجعة إذ تحولت عملية المراجعة للبيانات المالية من كاملة تفصيلية الي اختباريه.

3-8 مسئولية المراجع الخارجي تجاه نظام الرقابة الداخلية:-

تعتبر الرقابة الداخلية نقطة الإنطلاق التي عندها يبدأ المدقق عمله وعلي ضوء ما يسفر عنه فحصه لأنظمتها المختلفة يقوم برسم برنامج التدقيق المناسب مع تحديد الاختبارات اللازمة وحجم العينات المناسب (إبراهيم، 1976، ص11).

وبين (الصبان، 1997، ص119، ص128) إن مسئولية المراجع تمتد إلى كل جزء من العمل الذي يقوم به ويشمل ذلك أعمال المراجعة (إبداء الرأي عند مدى سلامة القوائم المالية) والضرائب والخدمات الإدارية وإمساك الدفاتر.

وأن في الوقت الحالي بدأت تتسع مسئولية المراجع تجاه الغير نتيجة زيادة اعتماد الغير علي المعلومات المحاسبية والتقارير المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.

وأشار (جربوع، 2006، ص309) إلى مسئولية المراجع الخارجي عن فحص مدي سلامة نظام الرقابة الداخلية وفحص مدي سلامة تطبيقه الفعلي وفي غياب مثل ذلك الفحص يجب علي المراجع أن يفترض أن مخاطر الرقابة كبيرة.

وقد بين المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (مفاهيم التدقيق، 2001، ص31، ص32) واجبات المدقق بشأن الرقابة الداخلية وهي:-

1- يجب على المدقق الحصول على فهم كافي للنظام المحاسبي لتحديد وفهم ما يلي :-

أ- المعاملات الهامة في عمليات الوحدة.

ب-حجم المعاملات الهامة التي تمت.

ت-أهم السجلات المحاسبية والمستندية المؤيدة وحساباتها في القوائم المالية.

ث-خطوات المحاسبة والتقرير المالي للمعاملات والأحداث الأخرى الهامة من بدايتها وحتى إظهارها في القوائم المالية.

2- يجب على المدقق الحصول على فهم كافي لبيئة الرقابة لتقييم اتجاهات مجلس الإدارة بالنسبة للرقابة الداخلية.

3-يجب على المدقق الحصول على فهم كافي لإجراءات الرقابة لإعداد خطة التدقيق.

4- يجب على المدقق الحصول على معلومات تقييم أنظمة الرقابة الداخلية والمحاسبية والعمليات الأخرى.

وأشار (جربوع، 2006، ص304) أنه يجب علي المراجع الخارجي القيام مجموعة من الفحوصات الجوهرية الهامة طبقا للغرض من أدائها إلى ما يلي:

1. فحص إجرائي للعمليات المالية بالمنشأة.
2. فحص العمليات عن طرق المراجعة المستندية.
3. فحص الأرصدة دون تفاصيل العمليات.
4. المراجعة التحليلية للأرصدة.

وبين (الصبان، 1997، ص38) أن المراجعة الداخلية تمثل أحد حلقات الرقابة الداخلية وأداه في يد الإدارة تعمل علي مد الإدارة بالمعلومات المستمرة فيما يتعلق بالنواحي الآتية:

أ – دقة أنظمة الرقابة الداخلية.

ب- الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل من كل قسم من الأقسام المشروع.

جـ – كيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والمركز المالي.

ولتنفيذ الأهداف السابقة للمراجعة الداخلية يتطلب الأمر أن يقوم المراجع الداخلي بدور فعال داخل الهيكل التنظيمي للمشروع بحيث يتولي المهام التالية:

أ- الرقابة قبل الصرف للتحقق من سلامة الإجراءات قبل إتمام الصرف الفعلي.

الرقابة بعد الصرف للتأكد من أن جميع المصروفات قد صرفت في الأغراض المحددة والمرتبطة بأعمال المشروع.

ب- يجب التأكد من مدي مسايرة العاملين بالمشروع للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية الموضوعة.

جـ-التحقق من صحة المعلومات المحاسبية والإحصائية التي تقدمها الأقسام المختلفة للإدارة العليا.

وتبين مماسبق انه توجد علاقة بين الإفصاح المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية الذي زاد من اهتمام المنظمات المهنية للمحاسبة والمراجعة بموضوع الإفصاح فأصدرت المعايير التي تهدف إلى تقليل إمكانية التلاعب في الحسابات والقوائم المالية، كما أصدرت المعايير التي تنظم إعداد وكتابة تقرير المراجع، والتأكد من أمانة المعلومات المالية وإيضاح الوقائع التي تؤدي إلى تضليل القارئ والإفصاح عن متطلبات القوانين السارية (طه، 1999، ص268).

وقد وضح (خشارمه، 2003، ص96) مفهوم الإفصاح المحاسبي " تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة ويشمل الإفصاح أي معلومات محاسبية أو غير محاسبية ".

وبما أن نظام الرقابة الداخلية هو خط الدفاع الرئيس للوقاية من إعداد التقارير الاحتيالية، وأداة مهمة للإدارة في تنظيم سير العمل وضمان حسن أداء العمليات وحماية الأصول في المنشأة من كل عبث فيها ، والإفصاح عن مدى قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية من قبل مجلس الإدارة، ثم القيام مراجع الحسابات الخارجي بتقويم تقرير مجلس الإدارة بناءً على القوانين والمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية (القاضي، الأمين، صوفي، 2006، ص175).

كما يؤكد المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين AICPA على ضرورة قيام المراجع بالإفصاح عن المعلومات التي لم تقم الشركة بالإفصاح عنها في قوائمها المالية، وأن يحصل على المعلومات غير المفصح عنها من دفاتر وسجلات المنشأة والإفصاح عنها في تقريره.

وعلى ذلك يوجد ارتباط بين الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية ونظام الرقابة الداخلية، فالإفصاح المحاسبي يعتبر من الركائز الأساسية في القوائم المالية حيث يحدد تعريف الوحدة المحاسبية وطبيعة عملها والسياسات المحاسبية التي تتبعها المنشأة، وإيضاح أي بيانات عن الأحداث والتغيرات الهامة التي تحدث فيها.

وكذلك فإن نظام الرقابة الداخلية يشمل مجموعة من الطرق والإجراءات التي تساعد على توفير المعلومات الصادقة والموثوقة والتي يمكن الاعتماد عليها بصورة كبيرة والوسائل لتخفيض ومنع التلاعب والاختلاس، وعلى ذلك نجد الترابط في دور الإفصاح في حال قيام الشركات بالإفصاح المحاسبي عن بياناتها المالية بشكل كاف وعادل وملائم تساعد المستخدمين على الإستفادة منها في تقويم أداء الإدارة واتخاذ القرارات الإقتصادية وزيادة ثقة المساهمين فيها، فالرقابة الداخلية من أهدافها الرئيسية هي حماية أصول وممتلكات المنشأة من العبث والسرقة والاختلاس من خلال تقديم معلومات مالية صادقة وسليمة عن أداء المنشأة، تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات السليمة، وهنا يأتي دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات من خلال تقديمه وعرضه للبيانات المالية للشركة و الأحداث اللاحقة وعدم إخفاء أي معلومات وبيانات مالية ونشرها بطريقة صحيحة

مما يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين فيها الأمر الذي يؤدي إلى دعم وتعزيز نظـــام الرقابـــة الداخلية في الشركات فيها ويعمل على إظهار البيانات المالية بشكل يعكس حقيقة الأوضـــاع الإقتصادية في الشركات ويجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

الفصل الرابع
الإطار العملي للدراسة

4-1 مقدمة:-

يتناول هذا الفصل تحليلاً تفصيلياً للبيانات وعرضاً للنتائج من خلال المعالجات الإحصائية التي أجريت على عينة الدراسة، وتحليل ومناقشة النتائج وتحديد مستوى الدلالات الإحصائية لكل منها في " **دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية** " ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة.

ويتم التأكد من صدق الاستبانة بالإضافة إلى التحليل الوصفي لعينة الدراسة واختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وذلك باستخدام برنامج (SPSS) الإحصائي.

4-2 المبحث الأول: صدق وثبات استبانة الدراسة:-

4-2-1 صدق الاستبانة:-

يقصد بصدق الاستبانة أن تكون استبانة الدراسة قادرة على إنجاز قياس ما وضعت لأجله بما يحقق أهداف الدراسة ويجيب على أسئلتها وفرضياتها وقد تم قياس صدق الاستبانة من خلال طريقتين كما يلي:

4-2-2 صدق المحتوى:-

للتأكد من صدق استبانه الدراسة والمتعلقة بدور الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، تم عرضها على بعض الأساتذة الاكاديميين المتخصصين في مجال المحاسبة من الجامعة الإسلامية وخارجها، للاسترشاد بآرائهم حول مدي دقة ووضوح فقرات الاستبانة، كما تم عرضها علي عدد من الأساتذة الإحصائيين للحكم علي مدي انتماء الفقرة للمجال ومدي صدق قياسها للمجال الذي تنتمي إليه.

وبناء على ملاحظات الأساتذة المحكمين تم تعديل صياغة بعض الفقرات من حيث البناء واللغة كما تم حذف بعض الفقرات ونقلت بعضها إلى مجالات أخري لتصبح أكثر وضوحاً وتعبيراً عن الأهداف المطلوب تحقيقها من خلال الاستبانة، إلا أنه تم التوصل إلى الاستبانة في صورتها النهائية، وأصبح في مقدور الباحث توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية في قطاع غزة .

وقد بلغ عدد افراد مجتمع الدراسة (6) شركات مساهمة عامة في قطاع غزة ، وان عدد افراد العينة بلغ (39) فرد .

وتتكون استبانة الدراسة من جزأين كما يلي:

الجزء الأول:

يتكون من عدة أسئلة تتعلق بمعلومات عامة عن أفراد العينة مثل: العمر، المؤهلات العلمية، التخصص، المستوى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة.

الجزء الثاني:

ويتكون من أربع مجالات كلها تتعلق بدور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة – فلسطين.

وهذه المجالات موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (1-4)

مجالات الاستبانة وعدد فقرات كل مجال.

رقم المجال	عنوان المجال	عدد الفقرات
1	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في المركز المالي.	11
2	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة الدخل.	10
3	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة التغير في حقوق المساهمين.	6
4	الإفصاح المحاسبي للسياسات المحاسبية المتبعة.	10
مجموع فقرات الاستبانة		**37**

3-2-4 صدق الاتساق الداخلي:-

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة ،وقد تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي من خلال إيجاد معامل الارتباط الخطي لسبيرمان والذي بين كل عنصر من مجال الاستبانة والدرجة الكلية للمجال الذي ينتمي إليه هذا العنصر، وقد كانت النتائج إيجابية بشكل عام حيث دلت معاملات الارتباط المختلفة ان هناك اتساقاً داخلياً لعناصر الاستبانة مع المجالات التي تنتمي إليه.

وفيما يلي معاملات الارتباط المختلفة بكل عنصر مع المجال الذي ينتمي إليه.

معاملات ارتباط سبيرمان بين فقرات المجال الأول المتعلق بالإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في المركز المالي والدرجة الكلية للمجال كما الجدول التالي:-

جدول رقم (2-4)

الرقم	فقرات المجال الأول	معامل ارتباط سبيرمان	مستوى الدلالة الإحصائية sig
1	تفصح الشركة التي أعمل بها عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء.	0.636	0.005
2	تقوم الشركة بالإفصاح عن فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال كتابة التقرير الخاص بها.	0.837	0.000
3	تفصح الشركة عن البنود الإضافية لقائمة المركز المالي بشكل مستقل ومناسب لعملياتها .	0.831	0.000
4	تقوم الشركة بالإفصاح بشكل مستقل عن الأرصدة الدائنة والمدينة و طبيعة ودرجة سيولة الموجودات.	0.714	0.001
5	توفر الشركة المعلومات المالية الضرورية وذلك بتصنيف البنود المالية حسب طبيعتها بشكل مناسب في قائمة المركز المالي .	0.834	0.000
6	تفصح الشركة عن البنود غير العادية في قائمة المركز المالي لإكسابها مزيدا من الشفافية .	0.763	0.000
7	تهدف الشركة من الإفصاح عن البيانات المالية في المركز المالي إظهار مدى قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية.	0.471	0.048
8	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية والمرتبطة بظروف نشأتها في ذلك التاريخ.	0.767	0.000
9	تفصح الشركات عن القيمة السوقية للاستثمارات للأوراق المالية قصيرة الأجل إذا كانت تختلف عن قيمتها المدرجة في السجلات المالية .	0.756	0.000
10	تفصح الشركة عن المعلومات الرئيسية الخاصة بالموجودات الثابتة كطريقة الاهلاك المستخدمة ، والعمر الإنتاجي ، والقيمة الحالية للموجودات ،والرهونات المفروضة عليها.	0.886	0.000
11	تفصح الشركة عن المطلوبات ومعدلات الفائدة وشروط الدفع وكذلك عن قيمة القروض طويلة الأجل خلال العام الجاري.	0.914	0.000

مستوى الدلالة الإحصائية حسب عند مستوى معنوية α = 0.05

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن كافة معاملات ارتباط سبيرمان بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والبالغة 11 فقرة والدرجة الكلية للمجال معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يشير إلى الاتساق الداخلي الكبير لفقرات المجال الأول.

معامل ارتباط سبيرمان بين فقرات المجال الثاني المتعلقة بالإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة الدخل والدرجة الكلية للمجال كما في الجدول التالي:-

جدول رقم (3-4)

الرقم	فقرات المجال الثاني	معامل ارتباط سبيرمان	مستوى الدلالة الإحصائية sig
1	تفصح الشركة التي أعمل بها عن البيانات المالية في صلب قائمة الدخل.	0.725	0.001
2	تعرض الشركة تحليلا للمصروفات في قائمة الدخل وذلك على حسب طبيعتها أو عملها ضمن الشركة.	0.720	0.001
3	تقوم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الإضافية حول طبيعة المصروفات مثل مصروف الإهلاك.	0.877	0.000
4	تفصح الشركة عن الإيضاحات للبيانات المالية في قائمة الدخل ليسهل فهمها ومقارنتها مع بيانات الشركات الأخرى.	0.926	0.000
5	تزداد قوة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركات بمدى الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في قائمة الدخل .	0.867	0.000
6	تفصح الشركة عن أرقام البيانات المالية في ظل تضخم كبير في مستويات الأسعار لتعكس التغير الذي يحدث للقوة الشرائية للعملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية .	0.763	0.000
7	تعتبر إدارة الشركة مسئولة عن إعداد وتقييم نظام الرقابة وكذلك التحقق من مدى تنفيذه بكفاءة وفعالية .	0.786	0.000
8	زيادة الإفصاح في البنود المالية والإيضاحات في قائمة الدخل يدعم نظام الرقابة الداخلية ويزيد فاعليته.	0.907	0.000
9	تهتم الشركة بالإفصاح عن المبيعات والإيرادات التشغيلية الأخرى.	0.844	0.000
10	تفصح الشركة عن الخسائر الطارئة وتحميلها على حساب الأرباح والخسائر .	0.603	0.008

مستوى الدلالة الإحصائية حسب عند مستوى معنوية α = 0.05

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن كل معاملات ارتباط سبيرمان بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني النهائية والبالغة 10 فقرات والدرجة الكلية للمجال معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) وهذا يشير إلى الاتساق الداخلي الكبير لفقرات المجال الثاني.

معاملات ارتباط سبيرمان بين فقرات المجال الثالث المتعلق بالإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة التغير في حقوق المساهمين والدرجة الكلية للمجال كما في الجدول التالي:-

الجدول رقم (4-4)

الرقم	فقرات المجال الثالث	معامل ارتباط سبيرمان	مستوى الدلالة الإحصائية sig
1	تفصح الشركة عن بنود الدخل أو الخاصة بالمصروف والأرباح والخسائر التي تؤثر بشكل مباشر في حقوق المساهمين .	0.764	0.000
2	يتم مطابقة القيمة الدفترية لكل من حاملي الأسهم العادية وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة بشكل مستقل .	0.881	0.000
3	يساعد تقرير المراجع الخارجي بالحكم على مدى فاعلية وقوة نظام الرقابة الداخلية ومستوى الإفصاح للبيانات المالية في قائمة التغير في حقوق المساهمين.	0.700	0.002
4	زيادة الإفصاح المحاسبي للإيضاحات المالية في قائمة حقوق المساهمين يؤدي إلى دعم نظام الرقابة الداخلية ويزيد من فاعليته وقوته.	0.792	0.000
5	تقوم الشركة بالإفصاح بصورة منفصلة عن رأس المال المصرح به والمصدر ورأس المال غير المدفوع والقيمة الاسمية للأسهم وأي حركات تحدث لرأس المال في الفترة.	0.569	0.017
6	تفصح الشركة عن الحقوق الأخرى للمساهمين مع بيان الحركة خلال الفترة وأية قيود على التوزيع مثل علاوة الإصدار والاحتياطيات والأرباح المرحلة .	0.696	0.002

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن كل معاملات ارتباط سبيرمان بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث النهائية والبالغة 6 فقرات والدرجة الكلية للمجال معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 وهذا يشير إلى الاتساق الداخلي الكبير لهذه الفقرات في المجال الثالث.

معاملات ارتباط سبيرمان بين فقرات المجال الرابع المتعلق بالإفصاح المحاسبي للساسيات المحاسبية المتبعة كما في الجدول التالي:-

جدول رقم (5-4)

الرقم	فقرات المجال الرابع	معامل ارتباط سبيرمان	مستوى الدلالة الإحصائية sig
1	تعرض البيانات المالية للقوائم المالية في الشركة التي أعمل بها على أساس السياسات المحاسبية المحددة كجزء مستقل.	0.732	0.001
2	تَلزم معايير المحاسبة الدولية الشركات بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المحددة للبيانات المالية.	0.807	0.000
3	تقدم الشركة البيانات المالية متضمنة الأهداف والتقديرات والتنبؤات والأخطار الرئيسية التي تؤثر على سير عملها مما يعمل على تحسين نظام الرقابة الداخلية.	0.690	0.002
4	تقوم الشركة باختيار وتطبيق وتطوير السياسات المحاسبية اللازمة لكافة البيانات المالية بهدف الحصول على معلومات أكثر فائدة.	0.671	0.003
5	تفصح الشركة عن السياسات المحاسبية الخاصة بالعمليات والمعاملات الأجنبية مثل الصرف الأجنبي والاعتراف بالأرباح والخسائر الناجمة عنها.	0.486	0.048
6	تقوم الشركة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة لتحديد الشهرة وحصة الأقلية.	0.761	0.000
7	يعتمد تقرير المراجع الخارجي على صحة تطبيق الشركة للمبادئ والسياسات المحاسبية مما يزيد من قوة وفعالية نظام الرقابة الداخلية .	0.843	0.000
8	يؤدي إفصاح الشركة عن السياسات المحاسبية المستخدمة إلى دعم وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية.	0.866	0.000
9	تعمل الشركة على توحيد السياسات المحاسبية المتبعة مثل سياسات تحويل العملات، وطرق الإهلاك وطرق تقييم المخزون.	0.754	0.000
10	تفصح الشركة عن أي تغيير يحدث في التقديرات المحاسبية إذا كان لهذا التغير أثاراً مادية ومهمة سواء في الفترة الحالية أو الفترات اللاحقة.	0.752	0.000

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن كل معاملات ارتباط سبيرمان بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع النهائية والبالغة 10 فقرات والدرجة الكلية للمجال معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 وهذا يشير إلى الاتساق الداخلي الكبير لهذه الفقرات في المجال الرابع.

حساب معامل ارتباط سبيرمان بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة الأربع والدرجة الكلية للاستبانة كما في الجدول التالي:-

جدول رقم (6-4)

الرقم	نص مجالات الاستبانة	معامل ارتباط سبيرمان	مستوى الدلالة الإحصائية sig
1	الإفصاح المحاسبي للمعلومات الماليـــة فـــي المركـــز المالي.	0.970	0.000
2	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة الدخل.	0.927	0.000
3	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة التغيـــر في حقوق المساهمين.	0.882	0.000
4	الإفصاح المحاسبي للسياسات المحاسبية المتبعة.	0.928	0.000

مستوى الدلالة حسب عند α= 0.05

يتضح من خلال الجدول السابق أن جميع معاملات لارتباط في جميع مجالات الاستبانة الأربـــع دالة إحصائياً وبدرجة قوية عند مستوى دلالة إحصائية 0.01 .

مما يعني أن درجات أفراد العينة في كل مجال من مجـــالات الاســـتبانة تـــرتبط ارتباطـــاً دالاً إحصائياً بدرجاتهم الكلية في الاستبانة. وهذا يشير إلى تحقق صدق الاتساق الـــداخلي لاســـتبانة الدراسة وبشكل قوي.

4-2-4 ثبات الاستبانة:-

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال طريقتي التجزئة النصفية ومعامل ألفاكرونباخ وذلك كما يلي:

أولا: طريقة التجزئة النصفية:-

قام الباحث بتقسيم فقرات كل مجال من مجالات الاستبانة الأربع وكذلك الاستبانة ككل إلى جزأين بحيث يشمل الجزء الأول العبارات ذات الأرقام الفردية ويشمل الجزء الثاني العبارات ذات الأرقام الزوجية ثم تم حساب درجات الجزء الأول ودرجات الجزء الثاني في كل مجال من مجالات الاستبانة وبعد ذلك تم حساب معامل ارتباط سبيرمان بين الجزأين ثم تم تعديل معامل الارتباط باستخدام معادلة سبيرمان بروان:

وهذه المعادلة هي: $R = 2R / (R+1)$ حيث R = معامل ارتباط سبيرمان المعدلة

وقد كانت النتائج كما يلي :

جدول رقم (4-7)

رقم المجال	مجالات الاستبانة	عدد الفقرات	معامل ارتباط سبيرمان	معامل الثبات	مستوى الدلالة
-	الاستبانة ككل	37	0.979	0.989	0.000
1	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في المركز المالي.	11	0.868	0.929	0.000
2	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة الدخل.	10	0.865	0.928	0.000
3	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة التغير في حقوق المساهمين.	6	0.716	0.8344	0.002
4	الإفصاح المحاسبي للسياسات المحاسبية المتبعة.	10	0.939	0.969	0.000

مستوى المعنوية الإحصائي حسب عند $\alpha = 0.05$

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن معامل ثبات الاستبانة بلغ **0.989** وهو قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة α = 0.01 كما أن معاملات الارتباط والثبات لمجالات الاستبانة الأربع أيضاً مرتفعة ومعنوية إحصائياً وهذا يؤكد ثبات الاستبانة وصلاحياتها للاستخدام.

ثانيا : طريقة معامل ألفاكرونباخ:

يهدف هذا الاختبار إلى التحقق من مقدار التجانس لأداة القياس كأحد المؤشرات على ثباتها ودرجة الاعتماد على عباراتها، **وقد قام الباحث بحساب معاملات ألفاكرونباخ للاستبانة ككل وكذلك لكل محور من محاورها الأربع وذلك كما يلي:**

جدول رقم (8-4)

رقم المجال	مجالات الاستبانة	عدد الفقرات	معاملات ثبات ألفاكرونباخ
-	الاستبانة ككل	37	0.973
1	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في المركز المالي.	11	0.916
2	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة الدخل.	10	0.930
3	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة التغير في حقوق المساهمين.	6	0.863
4	الإفصاح المحاسبي للسياسات المحاسبية المتبعة.	10	0.913

يتضح من خلال الجدول السابق أن معامل ألفاكرونباخ للاستبانة ككل بلغ **0.973** وهي قيمة مرتفعة وجيدة من الناحية الإحصائية في مثل هذه الدراسات وتتمتع بدرجة عالية من الثبات وأيضاً نلاحظ أن معامل الثبات لكل محور عال.

وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة المتعلقة بدور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة – فلسطين مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة بصورتها النهائية وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

4-3 المبحث الثاني: تحليل خصائص مجتمع الدراسة:-

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في الشئون المالية والشئون الإدارية، والرقابية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية في قطاع غزة.

وقد تم توزيع الاستبانة على مجتمع الدراسة مع الأخذ بعين الاعتبار أنه قد تكون هناك استبيانات غير مستردة وذلك على النحو التالي كما في جدول رقم **(9-4)**.

جدول رقم (9-4) عدد الاستبانات الموزعة على الشركات والمستردة

الاستبيانات	شركة الاتصالات الفلسطينية	بنك فلسطين	البنك الإسلامي العربي	شركة توليد الطاقة	بنك القدس للتنمية والاستثمار	بنك الاستثمار	المجموع
الموزعة	5	14	15	3	5	4	46
المستردة	4	12	14	1	4	4	39

ولغرض التعرف على خصائص مفردات البحث تم تحليل الجزء الأول من الاستبانة والمتعلق بالبيانات الشخصية وكانت النتائج كما يلي:-

4-3-1 المؤهل العلمي:-

يوضح الجدول (10-4) توزيع مفردات البحث حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	2	%5.1
بكالوريوس	33	%84.6
ماجستير	4	%10.3
المجموع	39	100.00%

وتبين من الجدول ما يلي:

- (1) من أفراد عينة مجتمع الدراسة يحمل مؤهل دبلوم أي نسبة (5.1%) وأن 33 من أفراد مجتمع البحث يحمل درجة بكالوريوس بنسبة (84.6%) وهي الدرجة الأكثر انتشارا لدى الموظفين في الدائرة المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية .
- (2)من أفراد مجتمع الدراسة يحمل مؤهل ماجستير بنسبة (10.3%).

وهذا يدل على ان الكادر الموجود من افراد مجتمع العينة هو كادر مؤهل والتالي فان اجاباتهم على الاستبانة تتبع من التاهيل العلمي العالي .

4-3-2 التخصص:-

يوضح الجدول (11-4) توزيع مفردات البحث حسب التخصص.

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسب	25	%64.1
إدارة أعمال	8	%20.5
علوم مالية	2	%5.1
رياضيات	1	%2.6
علوم حاسوب IT	3	%7.7
المجموع	39	100.0%

وتبين من الجدول ما يلي:

- ان نسبة (64.1%) من مفردات البحث محاسبة ويرجع ذلك إلى أنهم هم المستهدفين بشكل أساسي لتعبئة الاستبانة، ونظراً لارتباطهم بالجانب التطبيقي في الشركات فهم الذين ينفذون النظام المحاسبي وإعداد البيانات والتقارير المالية اللازمة بالإضافة إلى معرفتهم التخصصية في مجال المحاسبة تمنحهم القدرة على الإجابة على الاستبانة.
- ان نسبة (20.5%) إدارة أعمال وتم استهداف تلك الفئة من العاملين في الشئون الإدارية نظراً لارتباطهم الكبير مع دائرة الشئون المالية وتعاونهم في إعداد بعض البيانات والتقارير المالية وما تصدر من تقارير إدارية في الشركات فإن تنفيذها يرتبط بالشئون المالية.
- ان نسبة (5.1%) علوم مالية ، ان نسبة (2.60%) من مجتمع البحث رياضيات،. وكذلك (3) أفراد بنسبة (7.7%) من مجتمع البحث علوم حاسوب.

وهذا يعني ان النسبة الاكبر من افراد مجتمع الدراسة من المتخصيصين في مجال المحاسبة والادارة والعلوم المالية وهي الفئة المستهدفة.

4-3-3 المستوى الوظيفي:-

يوضح الجدول (12-4) توزيع مفردات البحث حسب المستوى الوظيفي.

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
محاسب	9	%23.1
رئيس قسم	13	%33.3
مدير	7	%17.9
مفتش	3	%7.7
مراقب	3	%7.7
إداري	1	%2.6
مساعد مدير	1	%2.6
رئيس قسم برامج وشبكات	1	%2.6
مقاصة	1	%2.6
المجموع	39	100.0%

يتضح من الجدول ما يلي:-

- (9) من أفراد مجتمع الدراسة بنسبة (23.1%) هم بوظيفة محاسبون وهم من الفئات المستهدفة المتخصصة والتي تقوم بإعداد البيانات والتقارير المالية.
- (13) من أفراد مجتمع الدراسة بنسبة (33.3%) بوظيفة رئيس قسم، (7) من أفراد مجتمع البحث بنسبة (17.9%) بوظيفة مدير، وهي الفئة التي تصدر قراراتها الإدارية والعملية والفنية من خلال البيانات والتقارير المالية التي يعدها المحاسبون.
- (3) من أفراد مجتمع الدراسة بنسبة (7.7%) بوظيفة مفتش، (3) من أفراد مجتمع البحث بنسبة (7.7%) بوظيفة مراقب وهي التي لها دور في تقييم أعمال كل من المحاسبين والإداريين وإبداء الرأي في التقارير المالية التي يعدونها.

وهذا يدل على ان افراد مجتمع الدراسة يحتلون مناسب ادارية هامة في الشركات المساهمة العامة الفلسطنية و وهي الفئة المسؤلة عن اصدار القرات الادراية الازمة من خلال البيانات المالية التي يعدها المحاسبون.

4-3-4 سنوات الخبرة:-

يوضح الجدول رقم(13-4) الخبرة العملية.

الخبرة بالسنوات	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	7	%17.9
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	9	%23.1
من 10إلى أقل من15سنة	14	%35.9
من 15 سنة فأكثر	9	%23.1
المجموع	39	%100.0

يتضح من الجدول أن:

- (7) من أفراد مجتمع الدراسة بنسبة (17.9%) لديه خبرة (أقل من 5 سنوات).
- (9) من أفراد مجتمع الدراسة بنسبة (23.1%) لديه خبرة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات).
- (14) من أفراد مجتمع الدراسة بنسبة (35.9%) لديه خبرة (من 10 إلى أقل من 15 سنة).
- (9) من أفراد مجتمع الدراسة بنسبة (23.1%) لديه خبرة (من 15سنة فأكثر).

مما سبق يدل على ان افراد مجتمع الدراسة بتمتعون بخبرات عملية بنسبة عالية تساعدهم على تسير امور المنشأة بالطرق السليمة واتخاذ القرارات الصائبة بناء على الخبرة.

4-3-5 العمر:-

يوضح الجدول رقم (14-4) العمر.

العمر بالسنوات	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	2	%5.1
من 30 إلى أقل من 40 سنة	20	%51.3
من 40 إلى أقل من 50 سنة	9	%23.1
من 50 سنة فأكثر	8	%20.5
المجموع	**39**	**%100.0**

يتضح من الجدول أن:

- (7) من أفراد مجتمع الدراسة بنسبة (5.1%) عمره (أقل من 30 سنة).
- (20) من أفراد مجتمع الدراسة بنسبة (51.3%) عمره (من 30 إلى أقل من 40 سنة).

- (9) من أفراد مجتمع الدراسة بنسبة (23.1%) عمره (من 40 إلى أقل من 50 سنة).
- (8) من أفراد مجتمع الدراسة بنسبة (20.5%) عمره (من 50 سنة فأكثر).

يلاحظ ان اكبرنسبة من افراد مجمتع الدراسة تتراوح اعمارهم من (30سنة–40سنة) وهـذا له دور في الخبرات العملية التي يتمتعون بها لتساعدهم على اتخاذ القرارت السليمة .

4–4 تحليل ومناقشة الدراسة:–

مقياس الإستبانة:–

المقياس المستخدم في استبانة الدراسة هو مقياس (ليكرت) الخماسي، وقد تم ترميز هذا المقيـاس **كما في الجدول رقم (15–4):**

موافق بدرجة كبيرة جداً	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق بدرجة كبيرة	غير موافق بدرجة كبيرة جدا
5	4	3	2	1

وبالتالي كلما اقتربنا من الدرجة (5) ازدادت درجة الموافقة على العبارة، في حين تـزداد شـدة المعارضة كلما اقتربنا من الدرجة (1) أما إذا اقتربنا من الدرجة (3) فإن ذلـك تكـون درجـة الموافقة متوسطة.

4-5 اختبار فرضيات الدراسة:-

4-5-1 اختبار الفرضية الأولى والتي تنص على:-

" تؤثر زيادة الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في قائمة المركز المالي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية ".

ولاختبار الفرضية السابقة استخدم الباحث جدول يبين فيه عدد الإجابات لكل فقرة من الفقرات المتعلقة بفقرات المجال الأول ونسبته المئوية والوسط الحسابي لكل فقرة ووزنها النسبي وانحرافها المعياري كما في الجدول التالي:-

جدول رقم(16-4)

م	بيان	موافق بدرجة كبيرة		موافق بدرجة متوسطة		غير موافق بدرجة كبيرة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط النسبي
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
1	تفصح الشركة التي اعمل بها عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء.	38	%97.4	1	%2.6	0	%0	4.3846	0.54364	%87.69
2	تقوم الشركة بالإفصاح عن فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال كتابة التقرير الخاص بها	35	%89.7	4	%10.3	0	%0	4.0256	0.48597	%80.51
3	تفصح الشركة عن البنود الإضافية لقائمة المركز المالي بشكل مستقل ومناسب لعملياتها	33	%84.6	6	%15.4	0	%0	3.9744	0.5374	%79.49
4	تقوم الشركة بالإفصاح بشكل مستقل عن الأرصدة الدائنة والمدينة وطبيعة ودرجة سيولة الموجودات.	32	%82.1	7	%17.9	0	%0	4.1282	0.69508	%82.56
5	توفر الشركة المعلومات المالية الضرورية وذلك بتصنيف البنود المالية حسب طبيعتها بشكل مناسب في قائمة المركز المالي.	36	%92.3	3	%7.7	0	%0	4.1795	0.55529	%83.36
6	تفصح الشركة عن البنود الغير عادية في قائمة المركز المالي لإكسابها مزيدا من الشفافية	33	%84.6	5	%12.8	0	%0	4.0769	0.7028	%81.54
7	تهدف الشركة من الإفصاح عن البيانات المالية في المركز المالي إظهار مدي قوة وفاعلية نظام الرقابة	36	%92.4	3	%7.7	0	%0	4.3846	0.6331	%87.69
8	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية والمرتبطة بظروف نشأتها في ذلك التاريخ	27	%69.2	12	%30.8	0	%0	3.8718	0.69508	%77.44
9	تفصح الشركات عن القيمة السوقية للاستثمارات للأوراق المالية	24	%61.5	14	%35.9	0	%0	3.7632	0.67521	%75.26

	قصيرة الأجل إذا كانت تختلف عن قيمتها المدرجة في السجلات المالية									
10	تفصح الشركة عن المعلومات الرئيسة الخاصة بالموجودات الثابتة كطريقة الاستهلاك المستخدمة والعمر الإنتاجي والقيمة الحالية للموجودات والرهونات المفروضة عليها.	27	%69.3	11	%28.2	1	%2.6	3.9744	0.84253	%79.49
11	تفصح الشركة عن المطلوبات ومعدلات الفائدة وشروط الدفع وكذلك عن قيمة القروض طويلة الأجل خلال العام الجاري	28	%71.8	9	%23.1	2	%5.1	3.9231	0.83932	%78.46

وبناء" على نتائج الجدول السابق يستنتج الباحث ما يلي:-

1- توجد موافقة من معظم أفراد العينة على أن الشركات التي يعملون بها تفصح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء، وهذا يشير إلى اهتمام الشركات بالإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في المركز المالي.

2- كما أنه توجد موافقة من جميع أفراد العينة على أن الشركات التي يعملون بها بأنها تفصح عن فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال كتابة التقرير الخاص بها وهذا يؤكد على أهمية الإفصاح في دعم نظام الرقابة الداخلية في الشركات.

3- كما أنه توجد موافقة من جميع أفراد العينة على أن الشركات التي يعملون بها تفصح عن البنود الإضافية لقائمة المركز المالي وكذلك تفصح بشكل مستقل عن الأرصدة الدائنة والمدينة بشكل مستقل وطبيعة ودرجة سيولة الموجودات والبنود غير العادية في قائمة المركز المالي وهذا يدل على وجود اهتمام والتزام من الشركات بالإفصاح عن مثل هذه البنود وبالتالي فإن بياناتها المالية تكتسب مزيداً من الشفافية والثقة والمصداقية.

4- كما أنه توجد موافقة كبيرة من قبل أفراد العينة على أن الشركات التي يعملون بها تهدف من الإفصاح عن البيانات المالية في قائمة المركز المالي هو إظهار مدى قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وهذا يعزز مدى أهمية وتأثير زيادة الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في إظهار مدى وقوة وفاعلية هذا يدل على اهتمام الشركات بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية مما يكسب البيانات المالية مزيداً من الشفافية والثقة والتي بدورها تدعم نظام الرقابة والمساءلة الموجودة عندها وإظهار مدي قوته وفاعليته نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.

5- يوجد موافقة من قبل أفراد العينة على أن الشركات التي يعملون بها تفصح عن القيمة السوقية للأوراق المالية والمعلومات الرئيسية الخاصة بالموجودات كطريقة الاستهلاك

والعمر الإنتاجي كما أنها تفصح عن المطلوبات ومعدلات الفائدة وشروط الدفع وقيمة القروض طويلة الأجل، وهذا دليل علي التزام الشركات بالإفصاح عن القيمة السوقية للاستثمارات قصيرة الأجل إذا كانت تختلف عن قيمتها المدرجة في السجلات المالية والذي بدوره يكسب البيانات المالية المصداقية والثقة بالنسبة للمستثمرين مما يعزز من قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركات .

6ـ توجد موافقة من معظم أفراد العينة علي أن الشركات التي يعملون بها تفصح عن المعلومات الرئيسية الخاصة بالموجودات الثابتة كطريقة الاستهلاك والعمر الإنتاجي بالرغم من وجود نسبة (2.6%) غير موافقين علي ذلك وهي نسبة قليلة جداً وهذا يدل علي اهتمام الشركات بالإفصاح المحاسبي للبيانات المالية و لكن يجب علي الشركات أن تأخذ في الحسبان إن يكون الإفصاح المحاسبي بشكل كافي وشامل بدون استثناء حتى يكسبها مزيداً من الشفافية والمصداقية والثقة أمام المساهمين والجهات الرقابية .

لاختبار صحة الفرضية الاولى قام الباحث بعمل اختبار الاشارة لكل فقرة لمعرفة وسيط كل فقرة من فقرات المجال الاول يختلف عن 3 أم لا حيث أن الفرضية الصفرية **Ho:M=3** و الفرضية البديلة **Ho:M≠3**

جدول رقم (**17–4**) يوضح وسيط الاستجابات يختلف عن 3 أم لا

جدول رقم (17–4)

المجال الأول

م	الفقرات	أقل من 3	تساوي 3	اكبر من 3	مستوى الدلالة
1	تفصح الشركة التي أعمل بها عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء.	0	1	38	0
2	تقوم الشركة بالإفصاح عن فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال كتابة التقرير الخاص بها.	0	4	35	0
3	تفصح الشركة عن البنود الإضافية لقائمة المركز المالي بشكل مستقل ومناسب لعملياتها .	0	6	33	0
4	تقوم الشركة بالإفصاح بشكل مستقل عن الأرصدة الدائنة والمدينة و طبيعة ودرجة سيولة الموجودات.	0	7	32	0

5	توفر الشركة المعلومات المالية الضرورية وذلك بتصنيف البنود المالية حسب طبيعتها بشكل مناسب في قائمة المركز المالي .	0	3	36	0
6	تفصح الشركة عن البنود غير العادية في قائمة المركز المالي لإكسابها مزيدا من الشفافية .	1	5	33	0
7	تهدف الشركة من الإفصاح عن البيانات المالية في المركز المالي إظهار مدى قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية.	0	3	36	0
8	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية والمرتبطة بظروف نشأتها في ذلك التاريخ.	0	12	27	0
9	تفصح الشركات عن القيمة السوقية للاستثمارات للأوراق المالية قصيرة الأجل إذا كانت تختلف عن قيمتها المدرجة في السجلات المالية .	0	15	24	0
10	تفصح الشركة عن المعلومات الرئيسية الخاصة بالموجودات الثابتة كطريقة الاستهلاك المستخدمة ، والعمر الإنتاجي ، والقيمة الحالية للموجودات ،والرهونات المفروضة عليها.	1	12	27	0
11	تفصح الشركة عن المطلوبات ومعدلات الفائدة وشروط الدفع وكذلك عن قيمة القروض طويلة الأجل خلال العام الجاري.	2	9	28	0

استخدم الباحث مستوي معنوية $\alpha = 0.5$

يلاحظ من الجدول السابق لفقرات المجال الأول: بأن مستوى المعنوية عالي جداً وهو ما يثبت الفرضية القائلة " تؤثر زيادة الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في قائمة المركز المالي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية ".

وبالتالي يثبت صحة الفرضية.

2-5-4 اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على:-

"يؤثر زيادة درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة الدخل دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية".

ولاختبار الفرضية الثانية قام الباحث بعمل جدول يبين فيه عدد الإجابات لكل فقرة من الفقرات المتعلقة بفقرات المجال الأول ونسبته المئوية والوسط الحسابي لكل فقرة ووزنها النسبي وانحرافها المعياري كما في الجدول التالي:-

جدول (4-18)

م	بيان	موافق بدرجة كبيرة		موافق بدرجة متوسطة		غير موافق بدرجة كبيرة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط النسبي
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
1	تفصح الشركة التي اعمل بها عن البيانات في صلب الدخل	35	%89.8	3	%7.7	1	%2.6	4.1026	0.64051	%82.05
2	تعرض الشركة تحليلا للمصرفات في قائمة الدخل وذلك علي حسب طبيعتها أو عملها ضمن الشركة	34	%87.2	4	%10.3	1	%2.6	4.0769	0.6643	%81.54
3	تقوم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الإضافية حول طبيعة المصرفات مثل مصروف الإهلاك	33	%84.6	5	%12.8	1	%2.6	4	0.76089	%80
4	تفصح الشركة عن الإيضاحات للبيانات المالية في قائمة الدخل ليسهل فهمها ومقارنتها مع بيانات الشركات الاخري	25	%64.1	9	%23.1	5	%12.8	3.641	0.8732	%72.82
5	. تزداد قوة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركات بمدي الإفصاح المحاسبي للبيانات الملية في قائمة الدخل	32	%66.7	6	%15.4	1	%2.6	4.1795	0.79046	%83.59
6	تفصح الشركة عن أقام البيانات المالية في ظل تضخم كبير في مستويات الأسعار لتعكس التغير الذي يحدث للقوة الشرائية للعملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية	26	%89.8	9	%23.1	3	%7.7	3.7105	0.76786	%74.21

7	تعتبر إدارة الشركة مسئولة عن إعداد وتقييم نظام الرقابة وكذلك التحقق من مدي تنفيذه بكفاءة وفعالية.	35	%87.2	4	%10.3			4.2051	0.61471	%84.10
8	زيادة الإفصاح في البنود المالية والإيضاحات في قائمة الدخل يدعم نظام الرقابة الداخلية ويزيد فاعليته	34	%71.7	4	%10.1	1	%2.6	4.1538	0.70854	%83.08
9	تهتم الشركة بالإفصاح عن المبيعات مالايرادات التشغيلية الاخري	28		10	%25.6			3.9211	0.6731	%78.42
10	. تفصح الشركة عن الخسائر الطارئة وتحميلها علي حساب الأرباح والخسائر	25	%64.1	10	%32.6	3	%7.7	3.7632	0.85216	%75.26

ومن خلال ذلك نستنتج ما يلي:

1- يوجد موافقة من جميع أفراد العينة علي أن الشركة التي يعملون بها تفصح عن بياناتها المالية في صلب قائمة الدخل وهذا يدل علي وجود اهتمام والتزام من قبل الشركات في الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في صلب قائمة الدخل إلا أنه لا توجد موافقة بدرجة كبيرة من بعض أفراد العينة بنسبة(2.6%) وهذه نسبة قليلة علي أن الشركات يعملون بها لا تفصح عن بياناتها المالية في قائمة الدخل وهذه إشارة إلى وجود عدم التزام بعض الشركات بالإفصاح المحاسبي .

2- يوجد موافقة من معظم أفراد العينة علي أن الشركات تعرض تحليلاً للمصروفات في قائمة الدخل حسب طبيعتها إلا أنه لا توجد موافقة بدرجة كبيرة من بعض أفراد العينة بنسبة (2.6%) علي أن الشركات تحليلاً للمصروفات في قائمة الدخل حسب طبيعتها أو عملها ضمن الشركة وبالرغم من هذه النسبة بسيطة إلا أنها تعني إشارة إلى وجود بعض القصور والإهمال لبعض الشركات في الإفصاح المحاسبي.

3- يوجد إجماع وموافقة من معظم أفراد العينة علي أن الشركات تفصح عن المعلومات الإضافية حول طبيعة المصروفات مثل مصروفات الإهلاك إلا أن بعض أفراد العينة غير موافقين بنسبة (2.6%) علي ذلك وهذا يعني وجود قصور من بعض الشركات التي يجب أن تلتزم بالإفصاح المحاسبي عن المعلومات الإضافية بالشكل الكافي والشامل حتى تكتسب مزيداً من الثقة والمصداقية والشفافية والذي بدوره يدعم نظام الرقابة الداخلية.

4- بالرغم من موافقة معظم أفراد العينة علي أن الشركات تفصح عن الإيضاحات للبيانات المالية في قائمة الدخل ليسهل فهمها ومقارنتها مع بيانات الشركة الاخري إلا أن تبين عدم موافقة بدرجة كبيرة بعض أفراد العينة بنسبة (12.8%) وهذا يدل علي القصور والإهمال لدى بعض الشركات في مجال الإفصاح المحاسبي للإيضاحات للبيانات المالية في قائمة الدخل مما يترتب علي البيانات صعوبة فهمها ومقارنتها مع البيانات المالية لشركات أخري.

5- يوجد موافقة من معظم إفراد العينة علي زيادة قوة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركات بمدي زيادة الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في قائمة الدخل الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين والجهات الرقابية بمصداقية وصحة البيانات المالية التي تقدمها الشركات، بالرغم من وجود فئة من أفراد العينة بنسبة (2.6%) لا توافق بدرجة كبيرة علي ذلك يجب علي الشركات أن تأخذ بالحسبان أهمية وفعالية نظام الرقابة الداخلية والذي تزداده قوته وفاعليته من خلال زيادة الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية.

6- يوجد موافقة من معظم أفراد العينة علي أن الشركات تفصح عن أرقام البيانات المالية في ظل التضخم في مستويات الأسعار التي تؤثر علي التغيير في القوة الشرائية للعملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية، لكن توجد فئة من أفراد العينة بنسبة (7.7%) غير موافقة بدرجة كبيرة علي ذلك ونظرا لأهمية التضخم وماله من تأثيرات علي الجانب الاقتصادي وتأثيره المباشر علي القوة الشرائية للعملات لابد للشركات أن تفصح عن أرقام البيانات المالية في ظل التضخم لتعطي بياناتها المالية النتائج الحقيقة الملموسة وهذا يزيد من مصداقية وشفافية البيانات المالية مما يدل علي وجود نظام رقابة داخلي فعال.

7- توجد موافقة بشكل كامل لأفراد العينة علي إن إدارة الشركة التي يعملون بها مسئولة عن إعداد وتقييم نظام الرقابة الداخلية والتحقق من مدي تنفيذه بكفاءة وفاعلية وهذا يشير إلي أهمية نظام الرقابة الداخلية ومدي اهتمام الشركات من تنفيذه بكفاءة وفاعلية ومدي المسئولية الملقاة علي عاتق إدارة الشركة من تطبيق وتنفيذ نظام الرقابة والذي بدوره يحسن من أداء الشركات في إعداد التقارير المالية بشكل كاف وشامل.

8- توجد موافقة من قبل أفراد العينة علي أن زيادة الإفصاح في البيانات المالية والإيضاحات في قائمة الدخل في الشركة التي يعملون بها يدعم ويزيد من قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الثقة والمصداقية في البيانات المالية التي تقدمها الشركات للمستخدمين بالرغم من عدم وجود موافقة من قبل أفراد العينة

بنسبة (2.6%) وهي نسبة قليلة الأمر الذي يجب أن تأخذه الشركات في الحسبان بـــان زيادة الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى دعم نظام الرقابة الداخلية ويزيد من فاعليته وقوته.

9- يوجد موافقة من قبل أفراد العينة بالكامل بأن الشركات تفصح عن المبيعات والإيـــرادات التشغيلية الأخرى وهذا يعني وجود اهتمام من الـــشركات بالإفـــصاح المحاســـبي عـــن المبيعات والإيرادات التشغيلية والذي بدوره يكسب البيانات الماليـــة مزيـــدا مـــن الثقـــة والمصداقية وهذا يدل علي وجود نظام رقابة فعال و قوي .

10- يوجد موافقة من قبل أفراد العينة بان الشركات تفصح عن الخـــسائر الطارئـــة وتحملها علي حساب الأرباح والخسائر، ولكن هذا غير كاف بسبب وجود فئة من إفـــراد العينة بنسبة(7.7%) غير موافقة وهي نسبة قليلة علي ذلك الأمر الـــذي يوجـــب علـــي الشركات أن تفصح بشكل كاف وكامل وشامل لتمتاز بياناتها المالية بالشفافية.

ولاختبار صحة الفرضية الثانية قام الباحث بعمل اختبار الاشارة لكل فقرة لمعرفة وســـيط كـــل فقرة من فقرات المجال الثاني يختلف عن 3 أم لا حيث أن الفرضية الصفرية **Ho:M=3** و الفرضية البديلة **Ho:M≠3**

جدول رقم **(19-4)** يوضح وسيط الاستجابات يختلف عن 3 أم لا

استخدم الباحث مستوي معنوية $\alpha=0.5$

جدول رقم (19-4)

المجال الثاني

1	تفصح الشركة التي أعمل بها عن البيانات المالية في صلب قائمة الدخل.	1	3	35	0
2	تعرض الشركة تحليلا للمصروفات في قائمة الدخل وذلك على حسب طبيعتها أو عملها ضمن الشركة.	1	4	34	0
3	تقوم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الإضافية حول طبيعة المصروفات مثل مصروف الإهلاك.	1	5	33	0
4	تفصح الشركة عن الإيضاحات للبيانات المالية في قائمة الدخل ليسهل فهمها ومقارنتها مع بيانات الشركات الأخرى.	5	9	25	0
5	تزداد قوة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركات بمدى الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في قائمة الدخل .	1	6	32	0
6	تفصح الشركة عن أرقام البيانات المالية في ظل تضخم كبير في مستويات الأسعار لتعكس التغير الذي يحدث للقوة الشرائية للعملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية .	3	10	26	0

7	تعتبر إدارة الشركة مسئولة عن إعداد وتقييم نظام الرقابة وكذلك التحقق من مدى تنفيذه بكفاءة وفعالية .	0	4	35	0
8	زيادة الإفصاح في البنود المالية والإيضاحات في قائمة الدخل يدعم نظام الرقابة الداخلية ويزيد فاعليته.	1	4	34	0
9	تهتم الشركة بالإفصاح عن المبيعات والإيرادات التشغيلية الأخرى.	0	11	28	0
10	تفصح الشركة عن الخسائر الطارئة وتحميلها على حساب الأرباح والخسائر .	3	11	25	0

يلاحظ من الجدول السابق لفقرات المجال الثاني: بأن مستوى المعنوية عالي جداً وهو ما يثبت الفرضية القائلة " تؤثر زيادة الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في قائمة الدخل في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية ".

وبالتالي يثبت صحة الفرضية.

3-5-4 اختبار الفرضية الثالثة والتي تنص على:-

"يؤثر زيادة درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة التغير في حقوق المساهمين في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية".

ولاختبار الفرضية السابقة قام الباحث بعمل جدول يبين فيه عدد الإجابات لكل خيار من الخيارات المتعلقة بفقرات المجال الأول ونسبته المئوية والوسط الحسابي لكل فقرة ووزنها النسبي وانحرافها المعياري كما في الجدول التالي:-

جدول رقم (20-4)

م	بيان	موافق بدرجة كبيرة		موافق بدرجة متوسطة		غير موافق بدرجة كبيرة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط النسبي
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
1	تفصح الشركة التي اعمل بها عن التغيرات في حقوق المساهمين كجزء مستقل في بياناتها المالية	31	%79.5	8	%20.5	-	-	4.1795	0.75644	%83.59
2	يتم مطابقة القيمة الدفترية لكل من حاملي الأسهم العادية وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة بشكل مستقل	31	%79.5	5	%12.8	1	%2.6	4.027	0.75644	%80.54
3	يساعد تقرير المراجع الخارجي بالحكم علي مدي فاعلية وقوة نظام الرقابة الداخلية ومستوي الإفصاح للبيانات المالية في قائمة التغير في حقوق المساهمين	34	%87.2	4	%10.3	-	-	4.34214	0.66886	%86.84
4	. زيادة الإفصاح المحاسبي للإيضاحات المالية في حقوق 2المساهمين يودي إلي دعم نظام الرقابة الداخلية ويزيد من فاعلية وقوته	36	%92.3	3	%7.73	-	-	4.436	0.64051	%88.72
5	تقوم الشركة بالإفصاح بصورة منفصلة عن رأس المال المصرح به والمصدر ورأس المال غير المدفوع والقيمة الاسمية الأسهم وأي حركات تحدث لرأس المال في الفترة	35	%89.7	2	%5.1	-	-	4.1622	0.50075	%83.24
6	تفصح الشركة عن حقوق الاخري للمساهمين مع بيان الحركة خلال الفترة وأية قيود علي التوزيع مثل علاوة الإصدار و الاحتياطيات والأرباح المرحلة	35	%89.7	2	%5.1	1	%2.6	4.1314	0.74148	%82.63

ومن خلال الجدول يستنتج الباحث الأتي:

1) توجد موافقة من جميع أفراد العينة على أن الشركة يعملون بها تفصح عن بنود الدخل التي تؤثر بشكل مباشر في حقوق المساهمين، وهذا يشير الى اهتمام الشركات بالإفصاح المحاسبي عن البنود المالية التي تؤثر في حقوق المساهمين مما يكسبها مزيداً من الثقة و المصداقية .
2) بالرغم وجود فئة من أفراد العينة بنسبة (2.6 %) غير موافقة بدرجة كبيرة على أن الشركات لا تعمل مطابقة دفترية لكل من حاملي الأسهم العادية وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة بشكل مستقل إلا أن معظم أفراد العينة موافقون علي أن الشركات التي يعملون بها تقوم بمطابقة القيمة الدفترية لكل من حاملي الأسهم العادية في بداية ونهاية كل فترة وهذا يشير ألي اهتمام الشركات بالبيانات المالية الخاصة بحقوق المساهمين الأمر الذي يكسبها مزيدا من الثقة والمصداقية من قبل المساهمين .
3) ان الغالبية العظمى من أفراد العينة موافقون على أن تقرير المراجع الخارجي يساعد بالحكم على مدى فاعلية وقوة نظام الرقابة الداخلية ومستوى الإفصاح في قائمة التغير في حقوق المساهمين وهذا يشير إلى مدى ارتباط تقرير المراجع الخارجي بمستوى الإفصاح الذي تقوم به الشركات في قائمة التغير في حقوق المساهمين فإن الرأي الذي يبديه المراجع الخارجي على صحة وسلامة البيانات المالية في مدى إفصاح الشركات للبيانات المالية بشكل شامل وكاف وعادل حسب المعايير الدولية المعمول بها وهذا يدل علي قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية من خلال زيادة الإفصاح في قائمة التغير في حقوق المساهمين.
4) توجد موافقة من جميع أفراد العينة على أن الشركات تفصح بصورة منفصلة على رأس المال المصرح به والمصدر ورأس المال غير المدفوع والقيمة الاسمية للسهم وأي حركات تحدث لرأس المال في الفترة وهذا يشير إلى اهتمام الشركات بحقوق المساهمين من خلال إيضاحها على رأس المال بأنواعه والقيمة الاسمية للأسهم وأي تغيرات تحدث لرأس المال مما يكسب البيانات مزيدا من الثقة و المصداقية من قبل المساهمين الأمر الذي يؤدي إلي زيادة و فاعلية نظام الرقابة الداخلية.
5) توجد موافقة من قبل أفراد العينة على أن الشركات تفصح عن علاوة الإصدار والاحتياطيات والأرباح المرحلة وهذا يزيد من الثقة والمصداقية في بياناتها المالية الخاصة بحقوق المساهمين بالرغم من وجود فئة بنسبة (2.6 %) لا توافق بدرجة كبيرة

على ذلك إلا أنه يجب على الشركات الإفصاح عن مثل هذه البنود وذلك حسب المعايير الدولية المعمول بها بالشكل الكافي والشامل لإكسابها مزيدا من الثقة والشفافية.

ولاختبار صحة الفرضيةالثالثة قام الباحث بعمل اختبار الاشارة لكل فقرة لمعرفة وسيط كل فقرة من فقرات المجال الثالث يختلف عن 3 أم لا حيث أن الفرضية الصفرية **Ho:M=3** و الفرضية البديلة **Ho:M≠3**

جدول رقم **(21-4)** يوضح وسيط الاستجابات يختلف عن 3 أم لا

جدول رقم (21-4)

المجال الثالث

1	تفصح الشركة عن بنود الدخل أو الخاصة بالمصروف والأرباح والخسائر التي تؤثر بشكل مباشر في حقوق المساهمين .	0	8	31	0
2	يتم مطابقة القيمة الدفترية لكل من حاملي الأسهم العادية وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة بشكل مستقل .	1	7	31	0
3	يساعد تقرير المراجع الخارجي بالحكم على مدى فاعلية وقوة نظام الرقابة الداخلية ومستوى الإفصاح للبيانات المالية في قائمة التغير في حقوق المساهمين.	0	5	34	0
4	زيادة الإفصاح المحاسبي للإيضاحات المالية في قائمة حقوق المساهمين يؤدي إلى دعم نظام الرقابة الداخلية ويزيد من فاعليته وقوته.	0	3	36	0
5	تقوم الشركة بالإفصاح بصورة منفصلة عن رأس المال المصرح به والمصدر ورأس المال غير المدفوع والقيمة الاسمية للأسهم وأي حركات تحدث لرأس المال في الفترة.	0	4	35	0
6	تفصح الشركة عن الحقوق الأخرى للمساهمين مع بيان الحركة خلال الفترة وأية قيود على التوزيع مثل علاوة الإصدار والاحتياطيات والأرباح المرحلة .	1	3	35	0

استخدم الباحث مستوي معنوية $\alpha=0.05$

يلاحظ من الجدول السابق لفقرات المجال الثالث بأن مستوى المعنوية عالي جداً وهو ما يثبت الفرضية القائلة " تؤثر زيادة الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في قائمة التغير في حقوق المساهمين في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية ".

وبالتالي يثبت صحة الفرضية.

4-5-4 اختبار الفرضية الرابعة والتي تنص على:-

"يؤثر زيادة درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية التي تعكسها السياسات المحاسبية ودعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية."

ولاختبار الفرضية السابقة فقد استخدم الباحث جدول يبين فيه عدد الإجابات لكل خيار من الخيارات المتعلقة بفقرات المجال الأول ونسبته المئوية والوسط الحسابي لكل فقرة ووزنها النسبي وانحرافها المعياري كما في الجدول التالي:-

جدول رقم (22-4)

	بيان	موافق بدرجة كبيرة		موافق بدرجة متوسطة		غير موافق بدرجة كبيرة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط النسبي
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
1	تعرض البيانات المالية للقوائم المالية في الشركة التي اعمل بها علي أساس المحاسبية المحددة كجزء من مستقبل	29	%82	5	%12.8	0	%0	4	0.52705	%80
2	تلزم معايير المحاسبة الدولية الشركات بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المحددة للبيانات المالية	35	%90	3	%7.7	0	%0	4.0789	0.48666	%81.16
3	تقدم الشركة البيانات المالية متضمنة الأهداف والتقديرات والتنبؤات والأخطار الرئيسية 4.0526التي تؤثر علي سير عملها مما يعمل علي تحسين نظام الرقابة الداخلية	30	%77	7	%17.9	0	%0	3.9189	0.54662	%78.38
4	تقوم الشركة باختيار وتطبيق وتطوير السياسات المحاسبية اللازمة لكافة البيانات المالية بهدف الحصول علي معلومات أكثر فائدة	31	%79.4	6	%15.4	1	%2.6	4.0526	0.73328	%81.11
5	تفصح الشركة عن السياسات الخاصة بالعمليات والمعاملات الأجنبية مثل الصرف الأجنبي والاعتراف بالأرباح والخسائر الناجمة عنها.	29	%74.3	8	%20.5	1	%2.6	3.8947	0.79829	%77.89
6	تقوم الشركة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة لتحديد الشهرة وحصة الأقلية.	21	%53.9	13	%33.3	4	10.2 %	3.5	0.95153	%70
7	يعتمد تقرير المراجع الخارجي علي صحة تطبيق الشركة للمبادئ والسياسات المحاسبية مما يزيد من قوة وفعالية نظام الرقابة الداخلية.	34	%87.2	3	%7.7	1	%2.6	4.2368	0.81983	%84.74

8	يؤدي إفصاح الشركة عن السياسات المحاسبية المستخدمة إلي دعم وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية.	34	%82	3	%7.7	1	%2.6	4.2632	0.72351	%85.26
9	تعمل الشركة علي توحيد السياسات المحاسبية المتبعة مثل سياسات تحويل العملات وطرق الإهلاك وطرق تقييم المخزون	32		5	%12.8	1	%2.6	4.0526	0.69544	%81.11
10	تفصح الشركة عن أي تغيير يحدث في التقديرات المحاسبية إذا كان لهذا التغير أثار مادية ومهمة سواء في الفترة الحالية أو الفترات اللاحقة	32		5	%12.8	1	%2.6	4.0263		%80.53

1) توجد موافقة من جميع أفراد العينة بان الشركات التي يعملون بها تعرض البيانات المالية للقوائم المالية على أساس السياسات المحاسبية المحددة كجزء مستقل وهذا يشير إلي اهتمام الشركات بالسياسات المحاسبية التي تقوم علي أساسها عرض البيانات المالية مما يجعل القوائم المالية تمتاز بالشفافية والمصداقية .

2) توجد موافقة من جميع العينة بان الشركات تلتزم بمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية للبيانات المالية وهذا يدل علي التزام الشركات بالمعايير الدولية المتعارف عليها ومدي تطبيقها الخاصة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية مما يزيد من صحة ودقة ووضوح البيانات المالية المقدمة من الشركات والذي بدوره يؤدي إلي دعم نظام الرقابة الداخلية .

وهذا يدل على أهمية معايير المحاسبية الدولية الخاصة بالإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في الشركات ويشير إلى مدى التزام الشركات بهذه المعايير والسياسات المحاسبية وتطبيقها.

3) توجد موافقة من جميع أفراد العينة بأن الشركات تفصح عن البيانات المالية متضمنة الأهداف والتقديرات والتنبؤات والأخطار التي تؤثر على سير عملها مما يؤدي تحسين إلى نظام الرقابة الداخلية وهذا يشير إلى أهمية ودور الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في تحسين نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال ما تفصح عنه الشركات متضمنة الأهداف والتقديرات والتنبؤات والأخطار الرئيسية التي تؤثر على سير عملها مما يكسب البيانات المالية مزيداً من الثقة والمصداقية أمام المستثمرين .

4) توجد موافقة من معظم أفراد العينة على أن الشركات تقوم بتطبيق وتطوير السياسات المحاسبية اللازمة للبيانات المالية بهدف الحصول على معلومات أكثر فائدة.

إلا أن توجد فئة من أفراد العينة غير موافقة بدرجة كبيرة بنسبة (2.6 %) وهى نسبة ضئيلة. وهذا يدل على اهتمام الشركات بتطبيق وتطوير السياسات المحاسبية لاستخدامها في الحصول على بيانات ومعلومات مالية أكثر فائدة مما يزيد من ثقة المستثمرين والمستخدمين لها.

5) توجد موافقة من معظم إفراد العينة على أن الشركات تقوم بالإفصاح عن السياسات المحاسبية الخاصة بالعمليات والمعاملات الأجنبية مثل الصرف الأجنبي والاعتراف بالإرباح والخسائر الناجمة عنها بالرغم من عدم موافقة (2.6 %)من أفراد العينة على ذلك.

وهذا يشير إلى اهتمام الشركات بالإفصاح عن السياسات المحاسبية الخاصة بفروق العملات وما تحققه من أرباح وخسائر ناجمة عنها مما يكسب البيانات المالية المصداقية والثقة أمام المستثمرين.

6) توجد موافقة من معظم أفراد العينة على أن الشركات تفصح عن السياسات المحاسبية المستخدمة لتحديد شهرة المحل وحصة الأقلية بالرغم من عدم موافقة فئة من أفراد العينة بنسبة (5.1 %) بدرجة كبيرة ونسبة (5.1 %) بدرجة كبيرة جداً.

وهذا إشارة إلى أن بعض الشركات لا تفصح عن السياسات المحاسبية المستخدمة لتحديد شهرة المحل وحصة الأقلية بالرغم من موافقة معظم أفراد العينة على ذلك.

7) توجد موافقة من معظم أفراد العينة على أن تقرير المراجع الخارجي يعتمد على صحة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة في الشركات والذي يزيد من قوة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وهذا يشير إلى أهمية الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تطبقها الشركات في إعداد البيانات والقوائم المالية ومدى تأثيرها على قوة وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

8) توجد موافقة من معظم أفراد العينة على أن إفصاح الشركات عن السياسات المحاسبية المستخدمة تؤدي إلى دعم وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية وهذا يشير إلى أهمية نظام الرقابة الداخلية وأن الإفصاح عن السياسات المحاسبية يزيد من قوة وفعاليته بالرغم من عدم موافقة بعض أفراد العينة على ذلك بنسبة (2.6 %) وهذا يعني أن الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الشركات يؤثر ويزيد ويدعم نظام الرقابة الداخلية .

9) توجد موافقة من معظم أفراد العينة على أن الشركات توحد السياسات المحاسبية المتبعة مثل سياسات تحويل العملات وهذا يشير إلي اهتمام الشركات بالسياسات المحاسبية المتبعة والخاصة بتحويل العملات وطرق الإهلاك مما يكسب البيانات المالية المصداقية والثقة وهذا بدوره يؤدي إلي دعم نظام الرقابة الداخلية والذي يساعد المدقق الخارجي على إبداء

الرأي الفني المحايد بسلامة وصحة البيانات المقدمة من الشركات بالرغم من عدم موافقة بدرجة كبيرة فئة قليلة بنسبة (2.6 %).

10) توجد موافقة من معظم أفراد العينة على أن الشركة التي يعملون بها تفصح عن أي تغيرات تحدث في التقديرات المحاسبية سواء في الفترة الحالية أو اللاحقة وهذا يدل على أن الشركات تهتم بالإفصاح عن مثل هذه التغيرات ونظراً لأهميتها ومدى تأثيرها على صحة ودقة البيانات المالية المقدمة من الشركات، بالرغم من عدم موافقة بعض أفراد العينة بنسبة (2.6 %) مما يكسبها مزيداً من الثقة والمصداقية أمام المستخدمين من مستثمرين وجهات رقابية مما يجعلها قادرة علي المنافسة في الأسواق المالية.

ولاختبارصحة الفرضيةالرابعة قام الباحث بعمل اختبار الاشارة لكل فقرة لمعرفة وسيط كل فقرة من فقرات المجال الرابع يختلف عن 3 أم لا حيث أن الفرضية الصفرية **Ho:M=3** و الفرضية البديلة **Ho:M≠3**

جدول رقم (23-4) يوضح وسيط الاستجابات يختلف عن 3 أم لا

جدول رقم (23-4)

المجال الرابع

1	تعرض البيانات المالية للقوائم المالية في الشركة التي أعمل بها على أساس السياسات المحاسبية المحددة كجزء مستقل.	0	7	32	0
2	تَلزم معايير المحاسبة الدولية الشركات بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المحددة للبيانات المالية.	0	4	35	0
3	تقدم الشركة البيانات المالية متضمنة الأهداف والتقديرات والتنبؤات والأخطار الرئيسية التي تؤثر على سير عملها مما يعمل على تحسين نظام الرقابة الداخلية.	0	9	30	0
4	تقوم الشركة باختيار وتطبيق وتطوير السياسات المحاسبية اللازمة لكافة البيانات المالية بهدف الحصول على معلومات أكثر فائدة.	1	7	31	0
5	تفصح الشركة عن السياسات المحاسبية الخاصة بالعمليات والمعاملات الأجنبية مثل الصرف الأجنبي والاعتراف بالأرباح والخسائر الناجمة عنها.	1	9	29	0
6	تقوم الشركة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة لتحديد الشهرة وحصة الأقلية.	4	14	21	0

7	يعتمد تقرير المراجع الخارجي على صحة تطبيق الشركة للمبادئ والسياسات المحاسبية مما يزيد من قوة وفعالية نظام الرقابة الداخلية .	1	4	34	0
8	يؤدي إفصاح الشركة عن السياسات المحاسبية المستخدمة إلى دعم وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية.	1	4	34	0
9	تعمل الشركة على توحيد السياسات المحاسبية المتبعة مثل سياسات تحويل العملات، وطرق الإهلاك وطرق تقييم المخزون.	1	6	32	0
10	تفصح الشركة عن أي تغيير يحدث في التقديرات المحاسبية إذا كان لهذا التغير أثاراً مادية ومهمة سواء في الفترة الحالية أو الفترات اللاحقة.	1	6	32	0

استخدم الباحث مستوي معنوية $\alpha=0.05$

يلاحظ من الجدول السابق لفقرات المجال الرابع: بأن مستوى المعنوية عالي جداً وهو ما يثبت الفرضية القائلة " تؤثر زيادة الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية التي تعكسها السياسات المحاسبية في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية ".

وبالتالي يثبت صحة الفرضية.

4-5-5 اختبار الفرضية الخامسة :-

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين حول دور الافصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية يعـزى إلى كل من:-

(أ) المؤهل العلمي (ب) التخصص (ج) المستوى الوظيفي(د) سنوات الخبرة(هـ) العمر".

للمقارنة بين متوسطات إجابة المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظـام الرقابـة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالنسبة للمؤهل العلمي.

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل مجال من المجالات الأربعة بالنسبة لحـاملي الماجستير، البكالوريوس والدبلوم وكذلك المتوسط الحسابي العام.

***اختبار الفرضية الخامسة حسب المؤهل العلمي:-**

والجدول رقم (24-4) يوضح المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل مجال من المجـالات الأربعة حسب المؤهل العلمي :-

جدول رقم (24-4)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل مجال من المجالات الأربعة حسب المؤهل العلمي

المجال / المؤهل العلمي		المجال الأول	المجال الثاني	المجال الثالث	المجال الرابع	المجموع
دبلوم	العدد	2	2	2	2	2
	المتوسط	3.5455	3.7333	3.9167	3.5778	3.6511
	الانحراف المعياري	0.3857	0.09428	0.1179	0.03143	0.1494
	النسبة	%71	%74.7	%78.3	%71.6	%73.02
بكالورس	العدد	33	33	33	32	33
	المتوسط	4.1182	3.9985	4.2576	4.0399	4.0937
	الانحراف المعياري	0.4543	0.5677	0.4879	0.5081	0.41546
	النسبة	%82.36	%80	%85.15	%80.8	%81.87
ماجستير	العدد	4	4	4	4	4
	المتوسط	3.8864	3.9250	4.1250.	3.9250	3.9459
	الانحراف المعياري	0.3511	0.4272	0.2500	0.5737	0.4099
	النسبة	%77.73	%78.5	%82.5	%78.5	%78.92

المجموع	العدد	39	39	39	39	39
	المتوسط	4.0650	3.9774	4.2265	4.0035	4.0558
	الانحراف المعياري	0.5555	0.5384	0.4612	0.5046	0.4127
	النسبة	%8.3	%79.55	%84.45	%80.07	%81.11

نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة المبحوثين الحاصلين على درجة البكالوريوس لكل من المجالات الأربعة تزيد بنسبة قليلة عن المبحوثين الحاصلين على درجة الماجستير 78.92% وأن نسبة قليلة من المبحوثين الحاصلين على درجة الماجستير لكل من المجالات الأربعة تزيد بنسبة قليلة عن نسبة المبحوثين الحاصلين على درجة الدبلوم (73.02%).

وبناءعلى الملاحظات السابقة فان الباحث يستنتج الآتي :-

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات النسب المئوية لإجابات المبحوثين الحاصلين على درجة الدبلوم والبكالوريوس والماجستير وإن وجدت فروق بين نسب المبحوثين فإن هذه الفروق بسيطة جداً وقليلة.

وللتأكد من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات العامة الفلسطينية يعزى إلى المؤهل العلمي. وللتأكد من صحة الفرضية.

قام الباحث باختبار الفرضية الخامسة بطريقة اختبار كروسكال وآلاس لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة الداخلية وتأكيد ودعماً لصحة الملاحظات والنتائج في الاختبارات السابقة.

الجدول رقم (25-4) يوضح المتوسط العام المبحوثين حسب المؤهل العلمي :

المؤهل العلمي	N	Mean Rank
دبلوم	2	6
بكالوريس	33	20.9
ماجستير	4	19.38
كلي	39	

يلاحظ من الجدول السابق أن عدد المبحوثين (33) من حملة البكالوريس ومقارنة مع عدد المبحوثين من الحاصلين على مؤهلات علمية أخرى كالدبلوم والماجستير مما يعني أن معظم الذين يعملون في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية من حملة البكالوريس وقد تكون الفئة المستهدفة وهي المحاسبيين بشكل خاص.

إلا أن الجدول (26-4) يوضح المتوسط الكلي لإجابات المبحوثين حسب المؤهـــل العلمـــي كالتالي:

جدول رقم (26-4)

دالة الاختبارات الحسابية	القيمة
Chi-square	3.249
Df	3
Asymp.sig	0.197

يلاحظ من الجدول أن Sig = 0.197 وهي أكبر من α = 0.05

وهنا تقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوســطات إجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظـــام الرقابـــة والمـــساءلة فـــي الشركات المساهمة العامة الفلسطينية يعزى إلى المؤهل العلمي.

ولاختبار الفرضية الخامسة تم احتساب المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل مجال مـــن المجالات الأربعة للمبحوثين حسب التخصص وحصل على النتائج المبينة كما في

***اختبار الفرضية الخامسة حسب التخصص :-**

الجدول رقم (27-4) يوضح المتوسط العام والنسب المئوية لكل مجال من المجالات الأربعة للمبحوثين حسب التخصص

جدول رقم (27-4)

المتوسط العام والنسب المئوية لكل مجال من المجالات الأربعة للمبحوثين حسب التخصص

المجال / التخصص		المجال الأول	المجال الثاني	المجال الثالث	المجال الرابع	المجموع
محاسبة	العدد	25	25	25	24	25
	المتوسط	4.1342	4.1940	4.3800	4.1366	4.1982
	الانحراف المعياري	0.4525	0.4647	0.3924	0.4524	0.4037
	النسبة	%83	%84	%88	%83	%84
إدارة أعمال	العدد	8	8	8	8	8
	المتوسط	3.8409	3.6250	3.7708	3.8625	3.7770
	الانحراف المعياري	0.2214	0.4773	0.4955	0.5097	0.3733
	النسبة	%77	%73	%75	%77	%76
	العدد	2	2	2	2	2
	المتوسط	3.5000	3.7833	4.0833	4.0833	3.7998

علوم إدارية	الانحراف المعياري	0.3214	0.1650	0.1179	0.6678	0.3596
	النسبة	%70	%76	%82	%81	%76
رياضيات	العدد	1	1	1	1	1
	المتوسط	3.8182	3.8000	3.8333	3.6000	3.7568
	الانحراف المعياري	0	0	0	0	0
	النسبة	%76	%76	%77	%72	%75
علوم حاسوب	العدد	3	3	3	3	3
	المتوسط	4.5455	3.3000	4.3889	3.4333	3.883
	الانحراف المعياري	0.5530	0.5292	0.2546	0.6028	0.0949
	النسبة	%91	%66	%88	%69	%78
المجموع	العدد	39	39	39	38	39
	المتوسط	4.0650	3.9774	4.2265	4.0035	4.0558
	الانحراف المعياري	0.4555	0.5384	0.4612	0.5046	0.4127
	النسبة	%81	%80	%85	%80	%81

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن اكبر عدد من المبحوثين في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تخصص محاسبة حيث بلغت النسبة 84% عن باقي التخصصات الأخرى مع العلم أن النسب التخصصات متقاربة جداً وهذا يعزى إلى صغر حجم العينة .

وعليه تم استخلاص النتائج التالية:-

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين لكل من المجالات الأربعة بناءا على التخصص وان وجدت فروق فهي بسيطة وقليلة.

ولدعم صحة الفرضية التي تقول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية من إجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية يعزى إلى التخصص.

تم اختبار الفرضية الخامسة بطريقة أخرى وهي اختبار كروسكال وآلاس لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة الداخلية وتأكيد ودعماً لصحة الملاحظات والنتائج في الاختبارات السابقة. **كما الجدول رقم (28-4) وضح المتوسط العام لإجابات المبحوثين حسب التخصص.**

جدول رقم (28-4)

التخصص	N	Mean Rank
محاسبة	25	21.60
إدارة أعمال	8	11.94
علوم مالية	2	11.25
رياضيات	1	8
المجموع	**36**	

يلاحظ من الجدول السابق أن عدد المبحوثين من المتخصصين في مجال المحاسبة 25 ومقارنة مع باقي التخصصات الأخرى مما يفيدنا بأن المتخصصين في مجال المحاسبة هم الفئة المستهدفة في هذا البحث.

كما في الجدول رقم (29-4) يوضح المتوسط الكلي لإجابات المبحوثين حسب التخصص

جدول رقم (29-4)

دالة الاختبارات الحسابية	القيمة
Chi-square	7.217
Df	3
Asymp.sig	0.065

يلاحظ من الجدول السابق بأن Sig = 0.065 وهي أكبر من α = 0.05

وهذا يدل على أن الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية يعزى إلى التخصص.

ولاختبار الفرضية الخامسة تم احتساب المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل مجال من المجالات الأربعة للمبحوثين حسب المسمى الوظيفي وحصل على النتائج المبينة كما في.

***اختبار الفرضية الخامسة حسب المسمى الوظيفي:-**

جدول رقم (30-4) يوضح المتوسط العام والنسب المئوية لكل مجال من المجالات الأربعة للمبحوثين حسب المسمى الوظيفي.

المجال / المسمى الوظيفي		المجال الأول	المجال الثاني	المجال الثالث	المجال الرابع	المجموع
محاسب	العدد	9	9	9	9	9
	المتوسط	3.9495	3.9778	4.1111	3.9889	3.9940
	الانحراف المعياري	0.4094	0.4295	0.4488	0.3371	0.3653
	النسبة	%79	%79.55	%82.22	%79.78	%79.88
رئيس قسم	العدد	13	13	13	13	13
	المتوسط	4.1678	4.0462	4.3077	4.0462	4.1247
	الانحراف المعياري	0.3907	0.4926	0.3323	0.5027	0.2836
	النسبة	%83.33	%80.92	%86.15	80.925	%82.49
مدير	العدد	7	7	7	6	7
	المتوسط	4.3364	4.3857	4.5714	4.3500	4.4123
	الانحراف المعياري	0.4954	0.5146	0.3171	0.4722	0.4365
	النسبة	%86.73	%87.71	%91.42	%87	%88.25
مفتش	العدد	3	3	3	3	3
	المتوسط	3.6061	3.6556	3.8889	3.5852	3.6503
	الانحراف المعياري	0.5007	0.3501	0.0962	0.5007	0.3629
	النسبة	%72.12	%73.11	%77.45	%71.70	%74.01
مراقب	العدد	3	3	3	3	3
	المتوسط	3.7273	3.6500	3.9444	3.7259	3.7349
	الانحراف المعياري	0.2405	0.6874	1.0046	0.9949	0.6702
	النسبة	%74.55	%73	%78.89	%74.45	%74.70
إداري	العدد	1	1	1	1	1
	المتوسط	3.7273	3.1000	3.3333	3.800	3.5135
	الانحراف المعياري	0	0	0	0	0

	النسبة	%74.55	%62	%66.67	%76	%70.27
مساعد مدير	العدد	1	1	1	1	1
	المتوسط	3.9091	4.200	4.500	4.300	4.1892
	الانحراف المعياري	0	0	0	0	0
	النسبة	%78.18	%84	%90	%86	%83.78
رئيس قسم برامج وشبكات	العدد	1	1	1	1	1
	المتوسط	4.9091	29000	4.3333	3.5000	3.8919
	الانحراف المعياري	0	0	0	0	0
	النسبة	%98.18	%58	%86.67	%70	%77.84
مقاصة	العدد	1	1	1	1	1
	المتوسط	3.9091	3.9000	4.1667	4.0000	3.9730
	الانحراف المعياري	0	0	0	0	0
	النسبة	%78.18	%78	%83.33	%80	%79.46
المجموع	العدد	39	39	39	38	39
	المتوسط	4.0650	3.9774	4.2265	4.0035	4.0558
	الانحراف المعياري	0.4555	0.5384	0.4119	0.5046	0.4127
	النسبة	%81.30	%79.55	%84.07	%80.07	%81.11

يلاحظ من خلال الجدول السابق وبالمقارنة بين السنة المئوية والمتوسطات لإجابات المبحوثين وذلك من حسب المسمي الوظيفي لكل المجالات نجد أن النسبة وظيفة مدير (88.25%) هي أعلى نسبة عن باقي الوظائف الأخرى ويليه نسبة مساعد (83.78%)، ورئيس قسم بنسبة (82.49%) ثم محاسب (79.88%) ...

ولكن هذه النسب توجد بينهما فروقات قليلة وهذا يعزي إلى صغر حجم العينة، وهذه الفروقات القليلة لا تؤثر علي إجابات المبحوثين لكل المجالات الأربعة حسب الوظيفي.

وعليه:

1- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية من إجابات المبحوثين لكل من المجالات الأربعة ذلك حسب المسمي الوظيفي، وان وجدت فروق فإنها لا تؤثر لأنها بسيطة وقليلة.

ولإثبات صحة الفرضية بأنه لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين إجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات العامة المساهمة الفلسطينية يعزي إلى المسمي الوظيفي.

تم اختبار الفرضية الخامسة بطريقة أخرى وهي اختيار كروسكال وآلاس لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة الداخلية وتأكيد ودعماً لصحة الملاحظات والنتائج في الاختبارات السابقة. **كما في الجدول رقم (31-4) يوضح المتوسطات العامة لإجابات المبحوثين حسب المستوى الوظيفي.**

الجدول رقم (31-4) يوضح المتوسطات العامة لإجابات المبحوثين حسب المستوى الوظيفي.

المستوى الوظيفي	N	Mean Rank
محاسب	9	16.89
رئيس قسم	13	22.62
مدير	7	28.93
مفتش	3	9.93
مراقب	3	13.67
إداري	1	3
مساعد مدير	1	27
رئيس قسم برامج	1	15
مقاصة	1	18
الإجمالي	39	

يلاحظ من الجدول السابق أن كل من المبحوثين الذين يعملون في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بوظيفة محاسب، رئيس قسم، مدير، هم أكبر الفئات مقارنة مع باقي الوظائف الأخرى.

حيث أن وظيفة محاسب تعتبر من الوظائف الأساسية في الشركات المساهمة العامة والذي بدوره يقوم بإعداد كل من رئيس القسم والمدير بالبيانات والتقارير اللازمة لهم ليساعدهم على اتخاذ القرار والقيام بالأعمال الإدارية بالشكل المطلوب. كما في **الجدول رقم (32-4)**

يوضح المتوسطات العامة لإجابات المبحوثين حسب المستوى الوظيفي.

جدول رقم (32-4)

دالة الاختبارات الحسابية	القيمة
Chi-square	12.20
Df	8
Asymp.sig	0.146

يلاحظ من الجدول السابق أن Sig = 0.146 وهي أكبر من α = 0.05 وهذا يؤكد على أن الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية يعزى إلى المسمى الوظيفي.

***اختبار الفرضية الخامسة حسب سنوات الخبرة:-**

ولاختبار الفرضية الخامسة تم احتساب المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل مجال من المجالات الأربعة للمبحوثين حسب سنوات الخبرة وحصل على النتائج المبينة **كما في جدول رقم (33-4) يوضح المتوسط العام والنسب المئوية لكل مجال من المجالات الأربعة للمبحوثين حسب سنوات الخبرة:**

المجال / سنوات الخبرة		المجال الأول	المجال الثاني	المجال الثالث	المجال الرابع	المجموع
اقل من5سنوات	العدد	7	7	7	7	7
	المتوسط	3.8831	3.6857	4.1190	3.8000	3.8456
	الانحراف المعياري	0.5135	0.4413	02089	03958	0.2586
	النسبة	%77.66	%73.71	%82.38	%76	%76.91
من 5إلى أقل من 10 سنوات	العدد	9	9	9	9	9
	المتوسط	3.9899	4.0278	4.3333	4.2531	4.1249
	الانحراف المعياري	0.2926	0.2949	0.3536	0.4299	0.2359
	النسبة	%79.79	%80.56	%86.67	%85.06	%82.50
من10 إلى اقل من 15 سنة	العدد	14	14	14	13	14
	المتوسط	4.2136	4.0000	4.1786	3.9154	4.0884
	الانحراف المعياري	0.4822	0.7082	0.6454	0.5505	0.524
	النسبة	%84.27	%80	%83.57	%78.31	%81.18

من15سنة فأكثر	العدد	9	9	9	9	9
	المتوسط	4.0505	4.1185	4.2778	4.0395	4.0996
	الانحراف المعياري	0.5002	0.4776	0.819	0.5481	0.4557
	النسبة	%81.10	%82.24	%85.56	%80.08	%81.20
المجموع	العدد	39	39	39	38	39
	المتوسط	4.0650	3.9774	4.2265	4.0035	4.0558
	الانحراف المعياري	0.4555	0.5384	0.4612	0.5046	0.4127
	النسبة	%81.3	%79.55	%84.53	%80.01	%81.12

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة المبحوثين الذين لديهم خبرات من 5 إلى أقل من 10 سنوات لكل المجالات الأربعة مقارنة مع النسب الاخري للمبحوثين مع ذوي الخبرات الاخري حيث بلغت (82.5%).

بينما النسب الاخري للمبحوثين من 15 سنة فأكثر (81.2%) بينما من 10 إلى أقل من 15 سنة (81.81%)، أما أقل من 5 سنوات (76.91%) وهي نسبة متقاربة جدا ومتفاوتة بنسبة بسيطة وهذا يعزي إلى صغر حجم العينة.

وعليه تم استخلاص بعض الاستنتاجات الآتية :

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين لكل من المجالات الأربعة وذلك بناء علي سنوات الخبرة وان وجدت فرق فهي قليلة جدا.

ولتأكيد علي صحة الفرضية بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية يعزي إلى سنوات الخبرة.

تم اختبار الفرضية الخامسة بطريقة أخرى وهي اختبار كروسكال وآلاس لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة الداخلية وتأكيد ودعماً لصحة الملاحظات والنتائج في الاختبارات السابقة. **كما في الجدول رقم (34-4) يوضح المستوى العام للمبحوثين حسب سنوات الخبرة.**

جدول رقم (34-4)

عدد سوات الخبرة	N	Mean Rank
أقل من 5 سنوات	7	13.93
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	9	23.33
من 10 إلى أقل من 15 سنوات	14	20.96
من 15 سنة فأكثر	9	19.89
الإجمالي	39	

يلاحظ من الجدول السابق أن عدد المبحوثين الذين لديهم خبرات تتراوح من 10 إلى أقل من 15 سنة هي أكبر عدد مقارنة مع المبحوثين الآخرين حسب سنوات الخبرة ويعني ذلك أن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية لديها من الموظفين يتمتعون بخبرات لأقل عن 15 سنة تجعلهم قادرين على إدارة الشركة واتخاذ القرارات اللازمة.

الجدول رقم (35-4) يوضح المستوى الكلي للمبحوثين حسب سنوات الخبرة.

دالة الاختبارات الحسابية	القيمة
Chi-square	2.859
Df	3
Asymp.sig	0.414

نلاحظ من الجدول السابق أن Sig = 0.414 وهي أكبر من α = 0.05
وهذا يؤيد صحة الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية يعزى إلى سنوات الخبرة.

***اختبار الفرضية الخامسة حسب العمر:-**

ولاختبار الفرضية الخامسة تم احتساب المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل مجال مـــن المجالات الأربعة للمبحوثين حسب العمر وحصل على النتائج المبينة **كما في الجدول رقم (36-4) يوضح المستوى العام للمبحوثين حسب العمر.**

جدول رقم (36-4)

المجال / حسب العمر		المجال الأول	المجال الثاني	المجال الثالث	المجال الرابع	المجموع
أقل من 30 سنة	العدد	2	2	2	2	2
	المتوسط	3.9545	3.9000	4.1667	4.1000	4.0135
	الانحراف المعياري	0.1929	0.0000	0.2358	0.2828	0.1720
	النسبة	%79.10	%78	%83.33	%82	%80.27
من 30 الى أقل من 40 سنة	العدد	20	20	20	19	20
	المتوسط	4.0768	3.8525	4.2167	3.9357	4.0126
	الانحراف المعياري	0.4912	0.5595	0.4869	0.5113	0.4043
	النسبة	%81.15	%76.50	%84.33	%78.71	%80.25
من 40الى أقل من 50 سنة	العدد	9	9	9	9	9
	المتوسط	4.1818	4.1778	4.2407	4.2667	4.2132
	الانحراف المعياري	0.5281	0.6241	05659	0.6083	0.5384
	النسبة	%83.64	%83.56	%84.81	%85.33	%84.26
من 50 سنة فأكثر	العدد	8	8	8	8	8
	المتوسط	3.9318	4.0833	4.2500	3.8444	3.9972
	الانحراف المعياري	0.3251	0.4098	0.3673	0.3260	0.3222
	النسبة	%78.64	%81.17	%85	%76.89	%79.94
المجموع	العدد	39	39	39	38	39
	المتوسط	4.0650	3.9774	4.2265	4.0035	4.0558
	الانحراف المعياري	0.4555	0.5384	0.4612	05046	0.4127
	النسبة	81.35	%79.55	%84.53	%80.07	%81.11

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم من 40 إلى أقل من 50 سنة أعلي بقليل من نسبة المبحوثين الآخرين حسب العمر في كل المجالات الأربعة وهذا يظهر من خلال النسب حسب العمر للمبحوثين في كل المجالات الأربعة.

حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم من 40 إلي أقل من 50 سنة (84.26%) بينما نسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم من 50 سنة فأكثر (79.94%) وهذه الزيادة القليلة في النسب تعزي إلي صغر حجم العينة.

كما أنه يلاحظ أن التفاوت بين النسب للمبحوثين حسب العمر هو بسيط وقليل.

وعليه تم استنتاج الآتي:

1- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين نسب المبحوثين في كل المجالات الأربعة حسب العمر وأن وجدت فروق فأنها بسيطة وقليلة.

ولإثبات صحة الفرضية القائلة بعدم وجود فروق دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية يعزي إلى العمر.

قام الباحث باختيار الفرضية الخامسة بطريقة أخرى وهي اختيار كروسكال وآلاس لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة الداخلية وتأكيد ودعماً لصحة الملاحظات والنتائج في الاختبارات السابقة. **الجدول رقم (37-4) يوضح المتوسط العام لإجابات المبحوثين حسب العمر**

جدول رقم (37-4)

العمر	N	Mean Rank
أقل من 30 سنة	2	20
من 30 إلى أقل من 40 سنة	20	18.05
من 40 إلى أقل من 50 سنة	9	26
من 50 سنة فأكثر	8	18.13
الإجمالي	39	

يلاحظ من الجدول السابق أنه أكبر عدد من أعمار المبحوثين في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تتراوح من 30 إلى أقل من 40 سنة وعددهم 20، الذين لديهم القدرة على الإنتاج وإعداد التقارير المالية في الشركات واتخاذ القرارات اللازمة.

الجدول رقم (38-4) يوضح المستوى الكلي لإجابات للمبحوثين حسب العمر.

جدول رقم(38-4)

	المتوسط الكلي
Chi-square	3.298
Df	3
Asymp.sig	0.348

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن Sig = 0.348 وهي أكبر من α = 0.05 وهذا يدل ويعزز من صحة الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية يعزى إلى العمر.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات:-

5-1 النتائج:-

من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية فقد تم التوصل إلى عدة نتائج نذكر منها:-

1. يوجد اهتمام من الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالإفصاح المحاسبي عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء وهذا يشير إلي اهتمام الشركات بالإفصاح المحاسبي للبيانات المالية للمركز المالي مما يجعل البيانات المالية تمتاز بالشفافية والمصداقية والثقة ولتستفيد منها الجهات المعنية وتقوي مركز هذه الشركات في الأسواق المالية.

وقد وتبين من خلال نتائج التحليل الاحصائي للدراسة ان مستوي الافصاح المحاسبي بلغ حوالي (87%) علي الشركات المساهمة العامة الفلسطينية

2. تفصح الشركات المساهمة العامة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال التقرير الخاص بها حيث بلغت نسبة الموافقين (89.7%) وهذا يؤكد علي دور الإفصاح في دعم نظام الرقابة الداخلية في الشركات فكلما كان نظام الرقابة الداخلية قوي وفعال تزداد الثقة والمصداقية في البيانات المالية التي تقدمها الشركات.

3- ان إفصاح الشركات عن البنود الإضافية لقائمة المركز المالي والأرصدة المدينة والدائنة بشكل مستقل وطبيعة ودرجة سيولة الموجودات والبنود غيرالعادية في قائمة المركز المالي يدل علي وجود اهتمام والتزام الشركات بالافصاح عن مثل هذه البنود حيث توجد موافقة من جميع افراد العينة علي ذلك وهذا يعني ان البيانات المالية التي تقدمها الشركات تمتاز بالوضوح والشفافية والمصداقية لتستفيد منها الجهات المعنية والرقابية في إعداد التقارير المالية وتحقيق الاهداف المرجوة.

4- إن وجود موافقة من معظم افراد العينة علي أن الشركات التي يعملون بها تفصح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية والقيمة السوقية للأوراق المالية عن قيمتها المدرجة في السجلات والمعلومات الرئيسية الخاصة بالموجودات الثابتة كطريقة الاستهلاك وكذلك المطلوبات ومعدلات الفائدة هذا دليل علي وجود اهتمام والتزام من الشركات بالافصاح المحاسبي مما يجعل البيانات المالية تكتسب مزيدا من الثقة والمصداقية والشفافية من المستثمرين والتي بدورها تدعم من فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

5- أظهرت الدراسة أن الشركات تهدف من الإفصاح عن البيانات المالية في قائمة المركز المالي لإظهار مدي قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية حيث بلغت نسبة الموافقين (92.4%) مما يؤكد تاثير زيادة الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية بشكل كاف وكامل في دعم نظام الرقابة الداخلية وقياس مدي قوته وفعاليته في الشركات.

6- تهتم الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في صلب قائمة الدخل حيث يوجد اجماع موافقة من معظم أفراد العينة علي أن الشركات التي يعملون بها تفصح في قائمة الدخل من الأتي:

- الإفصاح عن المصروفات وعرض تحليلاً لها حسب طبيعتها في قائمة الدخل.
- المعلومات الإضافية عن طبيعة المصروفات.
- الإيضاحات للبيانات المالية في قائمة الدخل ليسهل فهمها ودراستها ومقارنتها مع القوائم المالية الأخرى.
- أرقام البيانات المالية في ظل وجود تضخم كبير في مستويات الأسعار وما أثره علي القوة الشرائية.
- الافصاح عن المبيعات والإيرادات التشغيلية.
- الخسائر الطارئة وتحميلها علي حساب الأرباح والخسائر.

الامر الذي يشير إلى مدي اهتمام الشركات بالإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في قائمة الدخل يكسبها مزيداً من الثقة والشفافية والذي بدوره يزيد من فاعلية وقوة نظام الرقابة الداخلية.

7. اهتمام الشركات في إعداد وتقييم نظام الرقابة الداخلية وهو ما أجمع عليه جميع أفراد العينة مما يدل علي أهمية وجود نظام الرقابة الداخلية في الشركات يعمل بكفاءة وفاعلية إلا أن إجماع معظم أفراد العينة علي أن زيادة الإفصاح المحاسبي للبنود المالية والإيضاحات في قائمة الدخل يدعم وبقوي نظام الرقابة الداخلية ويزيد من فاعليته وكفاءته فهذا يعني أن زيادة الإفصاح المحاسبي يدعم نظام الرقابة الداخلية في الشركات لذلك لابد للشركات أن تلتزم بالإفصاح المحاسبي في بياناتها المالية بالشكل الكامل والكافي لتمتاز بياناتها المالية بالمصداقية والشفافية.

8. تفصح الشركات المساهمة العامة الفلسطينية عن بنود الدخل التي تؤثر بشكل مباشر في حقوق المساهمين قد تبين ذلك من خلال موافقة وإجماع أفراد العينة مما يدل علي اهتمام الشركات بالافصاح عن البنود المالية التي تؤثر بشكل مباشر في حقوق المساهمين والذي يكسب البيانات المالية مزيداً من الثقة والشفافية.
9. كما تبين من الدراسة أنه يوجد اجماع وموافقة من قبل أفراد العينة علي أن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تقوم بعمل المطابقات الدفترية لكل حاملي الاسهم في بداية ونهاية الفترة بشكل مستقل كما أنها تفصح بصورة منفصلة عن راس المال المصرح به والمصدر وراس المال الغير مدفوع والقيمة الاسمية للأسهم وأي حركات تحدث لراس المال كما تبين أنها تفصح عن الحقوق الأخرى للمساهمين والاحتياطات والأرباح الموزعة وهذا يدل علي اهتمام الشركات بالإفصاح المحاسبي للبيانات المالية التي تؤثر علي حقوق المساهمين مما يكسبها مزيداً من الثقة والمصداقية أمام المساهمين والذي بدوره يدعم ويقوي نظام الرقابة والمساءلة في الشركات.
10. إن موافقة جميع أفراد العينة علي أن تقرير المدقق الخارجي يساعد في الحكم علي وجود نظام رقابة داخلية قوي وفعال مرتبط بمستوي الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في قائمة التغير في حقوق المساهمين وهذا يشير الي دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة الداخلية والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.
11. تبين أن زيادة الإفصاح المحاسبي للإيضاحات المالية في قائمة التغير في حقوق المساهمين يدعم نظام الرقابة الداخلية ويزيد من فاعليته وقوته وهو ما أجمع عليه معظم افراد العينة وهذا دليل علي أهمية ودور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة الداخلية والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.
12. وجود اهتمام والتزام من الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بعرض البيانات المالية للقوائم المالية علي أساس السياسات المحاسبية المحددة وفق معايير المحاسبة الدولية حيث أن الشركات تقوم باختيار أو تطبيق وتطوير السياسات المحاسبية بهدف الحصول علي معلومات اكثر فائدة حيث تبين ان جميع أفراد العينة موافقون علي ذلك مما يدل علي اهتمام الشركات بالسياسات المحاسبية التي تقوم علي اساسها عرض بياناتها المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية مما يزيد من صحة ودقة

ووضوح البيانات المالية المقدمة من الشركات والذي بدوره يؤدي الي دعم نظام الرقابة الداخلية.

13. أظهرت الدراسة أن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تفصح عن السياسات المحاسبية الآتية:

- السياسات المحاسبية الخاصة بالعمليات والمعاملات الأجنبية مثل الصرف الاجنبي.
- السياسات المحاسبية المستخدمة لتحديد شهرة المحل وحصة الأقلية.
- السياسات المحاسبية الخاصة بتحويل العملات وطرق الإهلاك وطرق تقييم المخزون.

أي تغييرات في التقديرات المحاسبية اذا كان له تاثير مهم في الفترة الحالية أو الفترات اللاحقة وهو ما أجمع عليه معظم افراد العينة مما يشير علي اهتمام الشركات بالافصاح المحاسبي للسياسات المحاسبية بشكل كامل وشامل مما يكسب بياناتها المالية الثقة والمصداقية من قبل المستخدمين لها من جهات محلية وخارجية.

14. توجد موافقة من معظم أفراد العينة علي أن نظام الرقابة الداخلية يتأثر بعدة عوامل منها:

* عرض الشركات للبيانات المالية متضمنة الأهداف والتقديرات والتنبؤات والأخطار الرئيسية علي سير عملها وهذا يؤدي إلى تحسين نظام الرقابة الداخلية.

* أن تقرير المراجع الخارجي يعتمد علي صحة تطبيق الشركات المبادي والسياسات المحاسبية مما يزيد من قوة وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

*ان افصاح الشركات عن السياسات المحاسبية المستخدمة يؤدي الي دعم وزيادة وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

فإذا كان نظام الرقابة الداخلية يتأثر وتزداد قوته وفاعليته وكفاءته بمقدار ما تفصح الشركات عن البيانات المالية ومدي تطبيقها للسياسات المحاسبية المستخدمة وعرض البيانات بصورة واضحة متضمنة الاهداف والتقديرات والتنبؤات فإن ذلك يشير الي مدي أهمية ودور الافصاح المحاسبي للبيانات المالية في دعم نظام الرقابة الداخلية والمساءلة في الشركات العامة الفلسطينية ويزيد من قوته وفاعيته مما يكسب البيانات المالية مزيداً من الثقة والمصداقية والشفافية أمام المستخدمين لها من مستثمرين وجهات رقابية ومما يجعل الشركات قادرة علي المنافسة في سوق الأوراق المالية.

15. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين حول دور الافصاح المحاسبي في نظام الرقابة الداخلية والمساءلة في الشركات المساهمة العامة تعزي الي كل من من المؤهل العلمي، التخصص، المسمي الوظيفي، سنوات الخبرة، العمر.

5-2 التوصيات:-

في ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. إن تولي الشركات المساهمة العامة ومدققي الحسابات مزيداً من الافصاح المحاسبي للبيانات المالية مما يدعم نظام الرقابة الدخالية بالرغم من إفصاح الشركات عن البيانات المالية بشكل إيجابي.
2. ضرورة التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالإفصاح المحاسبي للبيانات المالية بشكل كاف وكامل مرفقا بها جميع الإيضاحات دون حذف أي منها التي تعد جزءاً من التقارير المالية ولا حتوائها علي جميع بنود المعلومات التي تحتاجها الجهات المستفيدة المختلفة.
3. إلزام الشركات بزيادة الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية وأي معلومات إضافية أخرى لتكسب البيانات المالية مزيداً من الثقة والمصداقية والشفافية.
4. ضرورة تشجيع الأبحاث والدراسات التي تهدف الى إبراز دور الإفصاح المحاسبي في الشركات وماله من تاثير علي البيانات المالية وفعالية وقوة نظام الرقابة الداخلية ولتستفيد الجهات المستخدمة وتزداد قوة الشركات على المنافسة في الأسواق المالية.
5. أن تولي الجهات الرقابية عناية أكبر بالشركات المساهمة وذلك بالتاكد من التزام الشركات بمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالافصاح وسن القوانين والتشرعات اللازمة للافصاح المحاسبي للمعلومات المالية .
6. علي المؤسسات التعليمية كالجامعات والمعاهد التجارية تخصيص مساق علمي عن الافصاح المحاسبي ومعايير الافصاح كمادة علمية تدريس في الجامعات وهذا سيودي الي تحسين قدرات الطلبة الخريجين (المحاسبين) لمعرفتهم بالافصاح والسياسات المحاسبية.
7. عقد دورات تدريبية للمدققين والمحاسبين وتدريبهم علي معايير المحاسبة الدولية بشكل عام ومعايير الافصاح المحاسبي بشكل خاص وذلك لرفع كفاءة المحاسبين وزيادة قدرة المدققين وليكونوا مؤهلين للقيام بعملية التدقيق والمراجعة المالية للشركات.
8. أن تقوم الجهات المختصة في فلسطين بتشكيل لجان مهنية متخصصة لدراسة ومتابعة القوانين الخاصة بمتطلبات الافصاح والعمل علي تطويرها بما يلائم الشركات والزام الشركات بهذه المتطلبات لتصبح أكثر فائدة.

مراجع البحث:-

اولاً: المراجع العربية

الكتب

1- أبن منظور، لسان العرب، العدد الثاني **دار وسام العرب**، بيروت لبنان 1995.

2- أبو المكارم، وصفي، **المحاسبة المتوسطة**، القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.

3- حنان، رضوان الطبعة، الأولي2000 **النموذج المحاسبي المعاصر، هيكل نظرية المحاسبة**، دار وائل للنشر .

4- حنان، رضوان، **تطور الفكر المحاسبي، مدخل نظرية المحاسبة**، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، 1998، الطبعة الأولى.

5- حجاج، أحمد، **المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني**، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، 1995 مترجم دونا لد كيسو، جيري ويجانت.

6- جربوع، يوسف، **مدي مسئولية مراجع الحسابات المستقل عن دراسة وتقويم نظام** الرقابة الداخلية وفقا لمعايير المراجعة الدولية، بحوث ودراسات 3 ، 2006.

7- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001، **مفاهيم التدقيق المقدمة**، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان.

8- لطفي، أمين، **نظرية المحاسبة، القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية**، الجزء الثاني، 2007.

9- الصبان، محمد المراجعة **مدخل علمي تطبيقي**، الدار الجامعية للطباعة والتجليد، 1997.

10- الفذاغ ،فذاغ، **النظرية والتطبيق في القوائم المالية والأصول**، الكتاب الأول، الطبعة الثانية، 2002.

11- القباني، ثناء، **الرقابة المحاسبية في النظامين اليدوي والالكتروني**، الدار الجامعية، 2007.

12- Intermediate Accounting" Donald e. kieso& j.W aygandt ، ترجمة حجاج أحمد، دار المريخ للنشر، الرياض 2005.

الدوريات:

1- سعادة، خليل ، **الافصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية في ظل معايير المحاسبة الدولية** ،كلية الدرسات العليا الجامعة الاردنية،1995.

2-الحسيني ، محمد، **مدى تطبيق الافصاح عن العناصر الغير عادية (العرضية) بقائمة الدخل طبقا لمعيار العرض والافصاح العام في المملكة العربية السعودية** ،مجلة الادراة العامة ، العدد 75,1998.

3- صلاح ، احمد ، **تطوير معايير الافصاح المحاسبي في التقارير المالية للمشروعات ذات النشاط الدولي العاملة في مصر ، دراسة نظرية تطبيقية ، مجلة البحوث التجارية** ، المجلد 17 ، العدد 1، 1995.

4- الراشد، مهدي، **مدي صلاحية البيانات المحاسبية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء في مشاريع صناعية مختارة**، مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 9، العدد 1، 1993.

5-زعيتر فاروق، الجيعان خالد، **سوق فلسطين للاوراق المالية الواقع والتطلعات نحو تمويل افضل** ،ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي الاول الاستثمار والتمويل في فلسطين المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الاسلامية ، مايو 2005.

6-زيود لطيف، الرضا عقبة، لايقة، **الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 30 حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 2، 2006.

7- زيود لطيف، قيطيم حسان، مكيةنغم، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 29 العدد 1، 2007.

8- خشارمة، حسين، **مستوي الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، معيار المحاسبة الدولي رقم 30، دراسة ميدانية**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 17، 2003 .

9- الخطيب، خالد، **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية في ظل معيار المحاسبي الدوري الأول**، مجلة جامعة دمشق – المجلد الثامن العدد الثاني، 2002.

10- جربوع، يوسف، 2002، **مراجعة الحسابات المتقدمة وفقا لمعايير المراجعة الدولية**، الطبعة الأولى، فبراير، 2002.

11- جربوع، يوسف، **مدي تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات المساهمة الصناعية العامة في قطاع غزة، فلسطين**، بحوث ودراسات لتطوي مهنة مراجعة الحسابات لمواجهة المشكلات المعاصرة، رقم 2006.

12- جربوع، يوسف، **مجالات مساهمة المراجع الداخلي والخارجي في تحسين القرارات المالية لتحسين لمجلس الإدارة وفقا لقواعد حوكمة الشركات والمؤسسات العاملة في قطاع غزة**، رقم 4، يناير 2007.

13- السيد، أحمد، **مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين، منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري**، مجلة البحوث التجارية، حزيران، 1993.

14-غرابيه، فوزي، عبد الله خالد، **الرقابة الداخلية للشركات المساهمة العامة ن التقييم الكم**، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية، المجلد 3 ، العدد 3 ، 1976.

15- طه، عبد الجابر **الافصاح المحاسبي ودورة في تنشيط أسواق المال العربية**، مجلة مركز صالح كامل للاقصاد الإسلامي جامعة الأزهر، العدد التاسع، 1999.

16-الملحم، عدنان **معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة، السعودية، دراسة ميدانية، المجلة العربي للمحاسبة، المجلد السادس**، العدد الأول، مايو 2003.

17- مطر، محمد، **تقييم مستوي الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية**، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد 20000 العدد الثاني، نيسان عام 1993.

18-القاضي حسين، الأمين ماهر، صوفي محمد "**دور الإفصاح الذي تقوم به الإدارة في تفعيل الرقابة الداخلية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 العدد 2، 2006.

19-وادي، مدحت، **اثر التضخم علي الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية**، دراسة تحليلية تطبيقية، مارس، 2006.

المراجع والمصادر الأجنبية :

1- Suwaidan and El_ khouri " an empirical examination of the relationship between increased disclosure in jordian industrial corporate annul reports and risk',dirasat,adminsistative sciences, volume 27,no,2,2000

2- Abu baker and Adel Karim " " corporate social responsibility and acco untabililty as acomprehensive approach for developing reporting ,dirasat,adminsistative sciences, volume25,no,2,1998,and discolosure practices in Jordan".

3- al-rashed , wael "the value of accounting disclosure:investors, perceptions"Journal of economics and administrative scienes_volume ,18,number ,2,2002,p101-125.

International accounting Standards5 (IAS-5)،Para - 4 ،7 ،20 ،23 ،25 ،

IAS-1 ،Para. 99 ،97 ،87 ،86, 77 ، 75 ،74 ،27 ،1997 ،

American Instant of certied public Accounting Auditing standards-5 new York: ،procedures : statement on auditing procedures NO 33 . P.27. ،AICPA 1993

*القوانين:-

1- قانون الاوراق المالية رقم (12) لسنة 2004.

2-تعليمات الافصاح الصادرة عن هيئة سوق الاوراق المالية .

الملاحق

استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية –غزة

كلية التجارة

برنامج ماجستير المحاسبة والتمويل

الأخ الكريم

تحية طيبة وبعد ،،،

تتعلق هذه الاستبانة برسالة ماجستير بعنوان **(دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة – فلسطين).**

وحيث أننا نعهد بكم الاهتمام والاستعداد الدائمين لمؤازرة الأبحاث العلمية التي تخدم تطور مجتمعنا ، فكلنا أمل في تعاونكم معنا من خلال الإجابة على الأسئلة الواردة في هذه الاستبانة .

إن حرصكم على تقديم المعلومات الكافية والمطلوبة بدقة وموضوعية سيؤدي إلى إثراء موضوع الدراسة وبالتالي الحصول على نتائج وتوصيات أكثر دقة ، علما بان هذه المعلومات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

الباحث

استبيانة

أولا: معلومات عامة عن المجيب:

يرجى وضع دائرة حول الإجابة المناسبة :

1. **المؤهل العلمي:**

ا. دبلوم ☐ ب. بكالوريوس ☐

ج. ماجستير ☐ د. دكتوراة ☐

2. **التخصص:**

ا. محاسبة ☐ ب. إدارة أعمال ☐

ج. علوم مالية ☐ د. اقتصاد ☐

ه. أخرى (يرجى الذكر).....

3. **المستوى الوظيفي :**

ا. محاسب ☐ ب. رئيس قسم ☐

ج. مدير ☐ د. أخرى (يرجى الذكر).....

4. **عدد سنوات الخبرة :**

ا. أقل من 5 سنوات ☐ ب. من 5 إلى أقل من 10 سنوات ☐

ج. من 10 إلى أقل من 15 سنة ☐ د. أكثر من 15 سنة ☐

5. **العمر :**

ا. أقل من 30 سنة ☐ ب. من 30 إلى أقل من 40 سنة ☐

ج. من 40 إلى أقل من 50 سنة ☐ د. أكثر من 50 سنة ☐

ثانيا:- الإفصاح المحاسبي:-

المحور الأول :- الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في المركز المالي.

م	بـيـا ن	موافق بدرجة كبيرة جداً	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق بدرجة كبير	غير موافق بدرجة كبيرة جداً
1	تفصح الشركة التي اعمل بها عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء.					
2	تقوم الشركة بالإفصاح عن فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال كتابة التقرير الخاص بها					
3	تفصح الشركة عن البنود الإضافية لقائمة المركز المالي بشكل مستقل ومناسب لعملياتها					
4	تقوم الشركة بالإفصاح بشكل مستقل عن الأرصدة الدائنة والمدينة وطبيعة ودرجة سيولة الموجودات.					
5	توفر الشركة المعلومات المالية الضرورية وذلك بتصنيف البنود المالية حسب طبيعتها بشكل مناسب في قائمة المركز المالي.					
6	تفصح الشركة عن البنود الغير عادية في قائمة المركز المالي لإكسابها مزيدا من الشفافية					
7	تهدف الشركة من الإفصاح عن البيانات المالية في المركز المالي إظهار مدي قوة وفاعلية نظام الرقابة					
8	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية والمرتبطة بظروف نشأتها في ذلك التاريخ					
9	تفصح الشركات عن القيمة السوقية للاستثمارات للأوراق المالية قصيرة الأجل إذا كانت تختلف عن قيمتها المدرجة في السجلات المالية					
10	تفصح الشركة عن المعلومات الرئيسة الخاصة بالموجودات الثابتة كطريقة الاستهلاك المستخدمة والعمر الإنتاجي والقيمة الحالية للموجودات والرهونات المفروضة عليها.					
11	تفصح الشركة عن المطلوبات ومعدلات الفائدة وشروط الدفع وكذلك عن قيمة القروض طويلة الأجل خلال العام الجاري					

المحور الثاني:-الإفصاح المحاسبي للمعلومات في قائمة الدخل.

م	بيان	موافق بدرجة كبيرة جداً	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق بدرجة كبير	غير موافق بدرجة كبير جداً
1	تفصح الشركة التي اعمل بها عن البيانات في صلب الدخل					
2	تعرض الشركة تحليلا للمصرفات في قائمة الدخل وذلك علي حسب طبيعتها أو عملها ضمن الشركة					
3	تقوم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الإضافية حول طبيعة المصرفات مثل مصروف الإهلاك					
4	تفصح الشركة عن الإيضاحات للبيانات المالية في قائمة الدخل ليسهل فهمها ومقارنتها مع بيانات الشركات الاخري					
5	تزداد قوة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركات بمدي الإفصاح المحاسبي للبيانات الملية في قائمة الدخل					
6	تفصح الشركة عن أرقام البيانات المالية في ظل تضخم كبير في مستويات الأسعار لتعكس التغير الذي يحدث للقوة الشرائية للعملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية					
7	تعتبر إدارة الشركة مسئولة عن إعداد وتقييم نظام الرقابة وكذلك التحقق من مدي تنفيذه بكفاءة وفعالية.					
8	زيادة الإفصاح في البنود المالية والإيضاحات في قائمة الدخل يدعم نظام الرقابة الداخلية ويزيد فاعليته					
9	تهتم الشركة بالإفصاح عن المبيعات و الايردا ت التشغيلية الاخري					
10	تفصح الشركة عن الخسائر الطارئة وتحميلها علي حساب الأرباح والخسائر.					

المحور الثالث:-الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة التغير في حقوق المساهمين

م	بيان	موافق بدرجة كبيرة جداً	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق بدرجة كبير	غير موافق بدرجة كبيرة جداً
1	تفصح الشركة التي اعمل بها عن التغيرات في حقوق المساهمين كجزء مستقل في بياناتها المالية					
2	يتم مطابقة القيمة الدفترية لكل من حاملي الأسهم العادية وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة بشكل مستقل					
3	يساعد تقرير المراجع الخارجي بالحكم علي مدي فاعلية وقوة نظام الرقابة الداخلية ومستوي الإفصاح للبيانات المالية في قائمة التغير في حقوق المساهمين					
4	زيادة الإفصاح المحاسبي للإيضاحات المالية في حقوق المساهمين يودي إلي دعم نظام الرقابة الداخلية ويزيد من فاعلية وقوته					
5	تقوم الشركة بالإفصاح بصورة منفصلة عن رأس المال المصرح به والمصدر ورأس المال غير المدفوع والقيمة الاسمية الأسهم وأي حركات تحدث لرأس المال في الفترة					
6	تفصح الشركة عن حقوق الاخري للمساهمين مع بيان الحركة خلال الفترة وأية قيود علي التوزيع مثل علاوة الإصدار و الاحتياطيات والأرباح المرحلة					

المحور الرابع:-الإفصاح المحاسبي للسياسات المحاسبية المتبعة:-

م	بيان	موافق بدرجة كبيرة جداً	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق بدرجة كبير	غير موافق بدرجة كبيرة جداً
1	تعرض البيانات المالية للقوائم المالية في الشركة التي اعمل بها علي أساس السياسات المحاسبية المحددة كجزء من مستقبل					
2	تلزم معايير المحاسبة الدولية الشركات بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المحددة للبيانات المالية					
3	تقدم الشركة البيانات المالية متضمنة الأهداف والتقديرات والتنبؤات والأخطار الرئيسية التي تؤثر علي سير عملها مما يعمل علي تحسين نظام الرقابة الداخلية					
4	تقوم الشركة باختيار وتطبيق وتطوير السياسات المحاسبية اللازمة لكافة البيانات المالية بهدف الحصول علي معلومات أكثر فائدة					
5	تفصح الشركة عن السياسات الخاصة بالعمليات والمعاملات الأجنبية مثل الصرف الأجنبي والاعتراف بالأرباح والخسائر الناجمة عنها					
6	تقوم الشركة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة لتحديد الشهرة وحصة الأقلية					
7	يعتمد تقرير المراجع الخارجي علي صحة تطبيق الشركة للمبادئ والسياسات المحاسبية مما يزيد من قوة وفعالية نظام الرقابة الداخلية					
8	يؤدي إفصاح الشركة عن السياسات المحاسبية المستخدمة إلي دعم وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية					
9	تعمل الشركة علي توحيد السياسات المحاسبية المتبعة مثل سياسات تحويل العملات وطرق الإهلاك وطرق تقييم المخزون.					
10	تفصح الشركة عن أي تغيير يحدث في التقديرات المحاسبية إذا كان لهذا التغير أثار مادية ومهمة سواء في الفترة الحالية أو الفترات اللاحقة.					

ملحق رقم (2)

أسماء الأساتذة المحكمين

م	اسم المحكم	التخصص	مكان العمل
1	أ.د. يوسف جربوع	تدقيق حسابات	الجامعة الإسلامية
2	د. على شاهين	محاسبة	الجامعة الإسلامية
3	د. عصام البحيصي	محاسبة	الجامعة الإسلامية
4	د. حمدي زعرب	محاسبة	الجامعة الإسلامية
5	د. ماهر درغام	محاسبة	الجامعة الإسلامية
6	د. نضال عبد الله	محاسبة	جامعة الأقصى
7	د. أكرم حماد	محاسبة	التربية والتعليم
8	د. نافذ بركات	إحصاء	الجامعة الإسلامية
9	د. سمير صافي	إحصاء	الجامعة الإسلامية
10	أ. إبراهيم عابد	إحصاء	الجامعة الإسلامية